المملكـــة العـــربية السعـــودية
وزارة الـــتـــعـــلـــيـــم
جـــامـــعـــة أم القـــــرى
كلية الدعـــوة وأصـــول الدين
قـســـم الكتــــاب والسنـــة
فـرع التفســير وعلـوم القــرآن



تفسير الفقهاء وتكذيب السُّفهاء

لأَبِي الْفَتح عَبْدِ الصَّمد بنِ مَحْمُود الغَزْنوي

تحقيق ودراسة من الآية (٥٨) من سورة يوسف إلى نهاية سورة النحل

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية (الماجستير) في التفسير وعلوم القرآن

دراسة وتحقيق الطالبة:

سمية بنت ياسين بن جعفر السقاف

(٤٣٥٨٠٠٢٧)

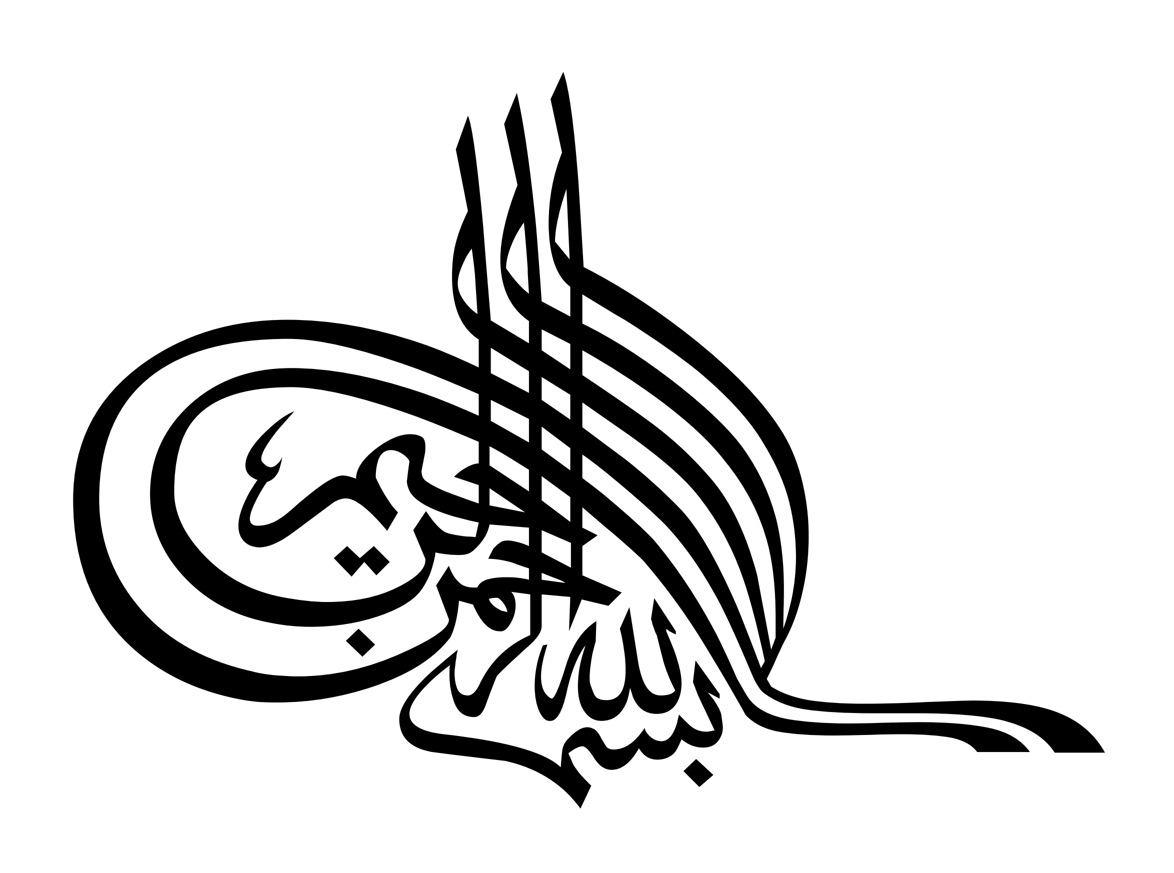
إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور:

أمـين محـمـد عطيـة باشـا

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة أم القرى

المجلد الأول

١٤٣٩هـ/٢٠١٨م


بسم الله الرحمن الرحيم

ملخّصُ الرسالةِ

عنوانُ الرسالةِ: (تفسيرُ الفقهاءِ وتكذيبُ السُّفهاءِ) لأبي الفتحِ عبدِ الصَّمدِ بنِ محمودٍ الغَزْنويّ، كان حيًّا حتى عامِ سبعٍ وثمانين وأربعِمئةٍ، من أولِ تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ من سورةِ يوسفَ، إلى آخرِ سورةِ النحلِ، دراسةٌ وتحقيقٌ.

وهي رسالةٌ مقدَّمةٌ لنيلِ درجةِ العالِميَّةِ (الماجستير) في التفسيرِ وعلومِ القرآنِ.

احتوتِ الرسالةُ على مقدّمةٍ، وقسمَينِ، وخاتمةٍ، وكشَّافاتٍ.

المقدّمة: وتشتملُ على أسبابِ اختيارِ الموضوعِ، وأهدافِ البحثِ، وحدودِه، والدراساتِ السابقةِ فيه، وخطةِ البحثِ، ومنهجِ التحقيقِ.

والقسمُ الأولُ منها: يشتملُ على ثلاثةِ فصولٍ: الأولُ عرضتُ فيه ما يتعلقُ بعصرِ المؤلِّفِ؛ من الناحيةِ السياسيةِ والاجتماعيةِ، وكذا الدينيةُ والعلميةُ، والفصلُ الثاني عرَّفتُ به رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبأسرتِه ونشأتِه، ومَن هم شيوخُه وتلاميذُه، وكشفتُ عن عقيدتِه ومذهبِه، وكذا مصنفاتُه، وختمتُه بوفاتِه.

وفي الثالثِ أبنتُ عمَّا يتعلقُ بمخطوطِه من حيثُ تحقيقُ اسمِه، ونسبتِه لمؤلِّفِه، وعرضتُ منهجَه فيه، ومصادرَه، وقيمةَ كتابِه العلميةَ، والمآخذَ عليه، واحتوى على وصفٍ للنسخِ الخطيةِ، وألحقتُ بالوصفِ نماذجَ منها.

أما القسمُ الثاني: فيشتملُ على النصِّ المحقَّقِ من المخطوطِ، عرضتُ فيه النصَّ المحققَ كما تقتضيه ضوابطُ التحقيقِ العلميةُ، وعلَّقتُ على النصِّ بما يخدمُه ويخدمُ قارئَه الكريمَ.

ثم ختمتُه بخاتمةٍ، احتوتْ على عددٍ من النتائجِ، ومن أهمِّها:

١. التوسعُ المعرفيُّ عند الغَزْنوي، وظهورُ ذلك جليًّا من ناحيةِ تعدُّدِ العلومِ في تفسيرِه.

٢. موافقتُه للمذهبِ الحنفيّ في المسائلِ الفقهيةِ في مواضعِ الدراسةِ.

٣. مخالفتُه في بعضِ المسائلِ العَقَديةِ لمنهجِ أهلِ السنةِ والجماعةِ.

وألحقتُ بها عددًا من التوصياتِ، ثم كانَ في الختامِ عددٌ من الكشَّافاتِ تُعينُ القارئَ للوصولِ إلى بُغيتِه.

والحمدُ لله ربِّ العالمين،،

الباحثة:	إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور:
سمية بنت ياسين السقاف	أمين بن محمد عطية باشا

Abstract

The title of the study: (The Interpretation of the Scholars and falsifying those Incompetents), for Abu Al Fatah Abdul Samad Bin Mahmoud Al Al Ghaznaw, who was a life until the year four hundred and eight seven, starting from what ALMIGHTY ALLAH Says ﴿***And Joseph's brethren came and entered in unto Him, and He knew them, but they knew him not***﴾ (Surat Yusuf) to the end of **Surat Al-Nahl**, Study and Examination.

This study is presented for the obtainment of the international degree (**Master Degree**) in the subjects of **Interpretation and the Sciences of the Holy Quran**.

The Study contains an introduction, two parts, conclusion and Index

Introduction: Includes the reasons behind selecting the subject, objectives of the study, limits hereof, previous studies related hereof, the plan of the study, and the methodology of the examination.

First part: Includes three chapters; where in the first chapter I stated herein matters relating to the period of the author in terms of politics, also religious and scientific matter.

Second chapter, I have identified the author, his family, up growing, his scholars and his students, also I revealed about his faith and doctrine as well as his works and I have ended with his death.

Third part: I showed the relevant matters of his manuscript in terms of his name examination and the attribution to his compilations, his adopted methodologies, sources, the scientific value of his book, the criticism thereupon, also this part contains description of the hand written copies as I attached examples herewith.

As for the second part: It contains the examined text of the manuscript, where I showed the examined text in accordance with the examination scientific controls, I commented on the text to in terms of serving it, also to serve the reader.

I concluded with a conclusion which contains a number of findings, the most important findings are:

١. Knowledge expansion with Al Ghaznawi, where this is clearly shown in terms of multiple sciences inserted in his interpretation.
٢. Coping up with Hanafi's Doctrine in the issues of jurisprudence of the study subject.
٣. Inconsistent with some of the doctrinal issues of the norms of the followers of Sunna and Al Jama'.

Also, I appended a number of recommendations, as the conclusion contains clarifications that assist the reader to reach his purpose

All praise belongs to ALLAH, LORD of all the worlds

Researcher:
Sumiah Yasien Al Saqqaf

Supervisor: His Eminence Prof.
Amin Mohammad Atiyah Basha

المقدمة

الحمدُ للهِ؛ أتمَّ النِّعمةَ على الأُمَّةِ، وأكمل لها دينَها، وآتى الحكمةَ أهلَها، وتمَّم بمحمدٍ مكارمَ الأخلاقِ كُلِّها، وأشهدُ أن لا إله إلا اللهُ وحده لا شريك له، شهادةً أستظلُّ بظلِّها، وألقاه جَلَّجَلَالُهُ بها، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُه ورسوله، وصفيُّه من خلقِه وخليلُه، خير البريةِ أقصاها وأدناها، صلواتُ ربي وسلامه عليهِ، وعلى آله وأصحابِه وأتباعِه، صلاةً دائمةً إلى يوم تضعُ كُلُّ ذاتِ حملٍ حملَها[١]، أما بعدُ:

فإنَّ مما يعلمُه كُلُّ كيسٍ فطنٍ أنَّ القرآنَ الكريمَ هو كتابُ الله المبين، وصراطُه المستقيم، وحجتُه الكبرى على العالمين، جعله الله شاملًا للأحكام، ولما شرعه لعبادِه من الحلالِ والحرام، فمَن تمسَّك به وعمِل بما فيه، وفهِم المرادَ منه على الوجه المعتبر، فقد فاز بخير الدنيا والآخرة، ومعلومٌ أنَّ أُولى العتبات لفهمِ معاني الكتاب العزيز، واستنطاقِ ألفاظه، هو الانكبابُ على علمِ التفسير، فهو أشرفُ العلومِ على الإطلاق، وأرفعُها قدرًا دون اختلاف، وشرفُ هذا العلم غنيٌّ عن الحجة والبرهان، وقد وفَّق الله وهيأ في كُلِّ عصرٍ بصيرةَ مَن أحبَّ من خلقِه لخدمةِ كتابِه، فصرفوا همَمَهم بتوفيقه، وتضافرت جهودُهم بفضله وامتنانِه، فسَعَوا في شرحِ آياتهِ، واستنفدوا طاقاتِهم في بيانِ مقاصدِ الشارعِ ومراده من خطابه، وكان من بينِ هؤلاءِ الفضلاء: القاضي أبو الفتحِ عبدُ الصَّمَدِ بنُ مَحْمُودِ بْنِ يُونُسَ الغَزْنَوِيُّ -رَحِمَهُٱللَّهُ.

فألَّفَ سِفْرًا متوسِطَ الحَجمِ، في تفسيرِ القرآنِ العظيمِ، استجابةً لرغبةِ طلابِه وأصحابِه، كما أفصحَ عن ذلك في مقدمةِ تفسيرِه فقال -رَحِمَهُٱللَّهُ-: «سألتم إخواني وأصحابي -رحمكم الله وإيَّايَ- بعد ما دارستُكم كتابَ الله سبحانه وتعالى، وتلقَّفتموه منِّي مرَّاتٍ وختماتٍ، أن أُمليَ عليكم تفسيرًا متوسطًا يجمعُ من مسموعاتي الأقاويلَ المستحسنة، والفوائدَ المستنبطة، ويشيرُ في الأصول والفروع إلى الحقِّ المتبوع، فأجبتُكم إلى ذلك...»[٢].

---

(١) مقتبسةٌ من مقدمةِ محاضرة: «الجَادِي الْمَدُوف في صَبْرِ النَّبِيِّ الرَّؤُوف»، لفضيلةِ الشيخ: عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْقَرْنِي -حفظه الله-.

(٢) ينظر: تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (ت منى الزايدي): ١٥٦.

وكان مُعوَّلُه في إخراجِه على ما أُثر عن المصطفى عليه الصلاةُ والسَّلامُ، وعلى ما نُقِلَ عن الأفذاذِ من علماءِ الصحابةِ والتابعين، وسار مستأنِسًا بأقوالِ العلماءِ السَّابقين، فكانت النتيجةُ أن جاء بسِفْرٍ عارٍ عن الغموضِ والتَّكلُّفِ، دون إضافاتٍ مملَّةٍ.

ثُمَّ إن كان شرَفُ خدمةِ كتابِ اللهِ، واللَّحاقِ بركبِ المعتنينَ بخدمتِه الغايةَ الأولى في اختيارِ الموضوعِ، فإنَّ ثَمَّة غاياتٍ أُخر أسهمت في ذلك، منها:

١. تحقيقُ الفائدةِ العلميَّة المرجوةِ التي يجنيها المشتغلُ بعلمِ التحقيقِ.

٢. الإسهامُ في إثراءِ المكتبةِ الإسلاميةِ بسفرٍ نفيسٍ ظلَّ مخبوءًا سنين طويلةً، ومشاركةُ طلبة العلمِ والباحثين في إخراجِه.

٣. تقدُّمُ عصرِ الْغَزْنَوِيِّ، وثراءُ المادةِ العلميةِ التي يحتويها مصنَّفُهُ، فقد تفنَّن في تناوُلِ مُختلِفِ العلومِ والفنونِ المتعلِّقةِ بتفسيرِ آياتِ القرآن العظيم.

٤. إتمامُ اللَّبِنةِ الأخيرةِ لهذا السِّفْرِ النَّفيسِ الذي ابتدأ تحقيقَه ثُلَّةٌ من طلبةِ الدراساتِ العليا بجامعةِ أم القرى؛ ليكونَ لمُصنِّفِه عملًا صالحًا نافعًا له في قبره، ولمَنْ بعدَه -بإذنِ الله- علمًا نافعًا.

٥. القيمةُ العلميَّة التي يحويها الكتابُ، فإخراجُ مثل هذه المصنفات وغيرها، والاشتغالُ بتحقيقها، أمرٌ واجبٌ على المهتمِّينَ بالدِّراساتِ القُرآنيةِ؛ لما تحويهِ هذه المخطوطاتُ من تاريخِ الأمةِ والبنيةِ الأساسيةِ لحضاراتها، فهي تحملُ القرآنَ والحديثَ والتفسيرَ، والبلاغةَ والنحوَ، والفقهَ والعقيدةَ وغيرَها.

واللهَ أسألُ أن يفتح مغاليقَ قلبي؛ لأحققَ في هذا البحثِ أهدافي، ومنها:

١. إخراجُ الكتابِ على أقربِ صورةٍ صحيحةٍ وضعها مُصَنِّفُهُ، مع مُراعاةِ الضبطِ والإتقانِ ما استطعتُ لذلك سبيلًا.

٢. إظهارُ جُهدِ المؤلِّف، ومنهجِه في تفسيرِه.

٣. خدمةُ الكتابِ كما تقتضيهِ ضوابطُ البحثِ والتحقيقِ العلمي.

٤. أن يجعلَه اللهُ عملًا صالحًا زاكيًا يرضى به عنِّي، وأن يجعلَ نهاية جُهدي فيهِ مساكنَ طيبةً في جناتِ النَّعيم، إنه على ذلك قدير، وبالإجابةِ جدير.

● **حدود البحث:**

دراسةُ وتحقيقُ كتابِ ((تفسير الفقهاءِ وتكذيب السُّفهاءِ))، من أوَّلِ تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ [يوسف:٥٨]، إلى آخرِ آيةٍ في سورةِ النَّحلِ، قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل:١٢٨].

ويقعُ الجزء المحقق من المخطوطِ في إحدى وأربعين لوحًا، كلٌّ منها في ستة وثلاثين سطرًا؛ حسَبَ نُسخةِ مكتبة مهر شاه سُلطان (الأصل).

وفي أربعة وثلاثين لوحًا، كل منها في خمسة وثلاثين سطرًا؛ حسب نسخة مكتبة بايزيد (نسخة ز).

وفي تسعة وثلاثين لوحًا، كل منها في خمسة وعشرين سطرًا؛ حسب نسخة متحف طوبى قوبي (نسخة ط).

● **الدِّراساتُ السَّابقة:**

أوَّل مَن تبنى مشروعَ تحقيقِ هذا السِّفرِ المبارك جامعةُ أم القرى، حيثُ اعتمدته مشروعًا يحققُه طلبةُ الدِّراساتِ العليا المنتمون لها؛ لينالوا به درجةَ العالمية (الماجستير)، واللهَ أرجو أن يتقبلَ من الجميع جهدَهم -مشرفين وقائمين وباحثين-، وأن يوفِّقَني لإتمامِ آخرِ لبنةً فيه، وينفعَ به المصنفَ في مماته، وينفعَ به الإسلامَ والمسلمين.

أما عنِ الدِّراسات السابقة لهذه الدِّراسة فهي على النحو التالي، وبيانُها على ترتيبِ أجزاءِ المصحفِ الشريف:

١. تفسيرُ الفقهاءِ وتكذيبُ السُّفهاءِ (من أول الكتابِ حتى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٠٣]): عبد الصمد بن محمود بن يونس الغزنوي. دراسة وتحقيق: منى صالح علُّوش الزايدي، (١٤٣١هـ-٢٠١٠م). إشراف الدكتور: إسماعيل بن عبد الستار الميمني. رسالة لنيل درجة الماجستير، نوقشت بقسم الدراساتِ العليا- فرع الكتاب والسنة، بكلية الدعوة وأصولِ الدين، جامعة أم القرى.

٢. تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (من قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْۗ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة:١٠٤]، إلى قوله تعالى: ﴿۞وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍۚ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِۚ لِمَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ

وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ﴾ [البقرة:٢٠٣]): عبد الصمد بن محمود بن يونس الغزنوي. تحقيق ودراسة: أعياد بنت منصور جميل دقنة، (١٤٣٠هـ-١٤٣١هـ). إشراف الدكتور: جمال مصطفى عبد الحميد. رسالة لنيل درجة الماجستير، نوقشت بقسم الدراساتِ العليا-فرع الكتاب والسنة، بكلية الدعوة وأصولِ الدين، جامعة أم القرى.

٣. تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (من قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ﴾ [البقرة:٢٠٤]، إلى آخرِ السورة): عبد الصمد بن محمود بن يونس الغزنوي. دراسة وتحقيق: براءة بنت فوزي بنت عبد الله أبو الشامات، (١٤٣٣هـ-٢٠١١م). إشراف الدكتور: إسماعيل بن عبد الستار الميمني. رسالة لنيل درجة الماجستير، نوقشت بقسم الدراساتِ العليا-فرع الكتاب والسنة، بكلية الدعوة وأصولِ الدين، جامعة أم القرى.

٤. تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (من أوَّلِ سورةِ آلِ عمران، إلى قوله تعالى: ﴿وَلَيۡسَتِ ٱلتَّوۡبَةُ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ قَالَ إِنِّي تُبۡتُ ٱلۡـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمۡ كُفَّارٌۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡتَدۡنَا لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا﴾ [النساء:١٨]): عبد الصَّمد بن محمود بن يونس الغزنوي. دراسة وتحقيق: نبيل بن نصار بن عبد الوهاب شيخ، (١٤٣١هـ). إشراف الدكتور: إسماعيل بن عبد الستار الميمني. رسالة لنيل درجة الماجستير، نوقشت بقسم الدراساتِ العليا-فرع الكتاب والسنة، بكلية الدعوة وأصولِ الدين، جامعة أم القرى.

٥. تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (من قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ لِتَذۡهَبُواْ بِبَعۡضِ مَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖۚ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ فَإِن كَرِهۡتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَيَجۡعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيۡرٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء: ١٩]، إلى قوله تعالى: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حِلّٞ لَّكُمۡ وَطَعَامُكُمۡ حِلّٞ لَّهُمۡۖ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ إِذَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحۡصِنِينَ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِيٓ أَخۡدَانٖۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ [المائدة:٥]): عبد الصمد بن محمود بن يونس الغزنوي. تحقيق ودراسة: نجاح بنت جميل بن عبد الرحمن مرشد، (١٤٣٣هـ). إشراف الدكتور: صديق أحمد مالك. رسالة لنيل درجة الماجستير، نوقشت بقسم الدراساتِ العليا-فرع الكتاب والسنة، بكلية الدعوة وأصولِ الدين، جامعة أم القرى.

٦. تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (من قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة:٦]، إلى قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩]): عبد الصمد بن محمود بن يونس الغزنوي. تحقيق ودراسة: راشد بن محمد بن عبد الله الشريف، (١٤٣٢هـ). إشراف الدكتور: سلمان الصادق ميرة. رسالة لنيل درجة الماجستير، نوقشت بقسم الدراساتِ العليا–فرع الكتاب والسنة، بكلية الدعوة وأصولِ الدين، جامعة أم القرى.

٧. تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦۖ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام:٦٠]، إلى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓۙ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف:١٥٧]): عبد الصمد بن يُونُس الغزنوي. دراسة وتحقيق: محمود بن عبد الله بن عمر الشنقيطي، (١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م). إشراف الدكتور: غالب بن محمد الحامضي. رسالة لنيل درجة الماجستير، نوقشت بقسم الدراساتِ العليا–فرع الكتاب والسنة، بكلية الدعوة وأصولِ الدين، جامعة أم القرى.

٨. تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (من قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف:١٥٨]، إلى قوله تعالى: ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْاْ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة:١١٠]): عبد الصمد بن محمود بن يونس الغزنوي. دراسة وتحقيق: نايف موسى علي كريدم. إشراف الدكتور: عبد الودود مقبول حنيف. رسالة لنيل درجة الماجستير، نوقشت بقسم الدراساتِ العليا–فرع الكتاب والسنة، بكلية الدعوة وأصولِ الدين، جامعة أم القرى.

٩. تفسير الفقهاء وتكذيب السُّفهاء (من قوله تعالى: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَۚ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَۖ وَعۡدًا عَلَيۡهِ حَقّٗا فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ وَٱلۡقُرۡءَانِۚ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِۚ فَٱسۡتَبۡشِرُواْ بِبَيۡعِكُمُ ٱلَّذِي بَايَعۡتُم بِهِۦۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [التوبة:١١١]، إلى قوله تعالى: ﴿وَلَأَجۡرُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ [يوسف:٥٧]): عبد الصَّمد بن محمود بن يونس الغزنوي. دراسة وتحقيق: زهرة شعبان سعيد المازني، (١٤٣٢هـ). إشراف الدكتور: عبد العزيز عزت عبد الحكيم الوايلي. رسالة لنيل درجة الماجستير، نوقشت بقسم الدراساتِ العليا–فرع الكتاب والسنة، بكلية الدعوة وأصولِ الدين، جامعة أم القرى.

١٠. تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (من أول سورة الإسراءِ، إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾ [طه:٨٢]): عبد الصمد بن محمود بن يونس الغزنوي. دراسة وتحقيق: أسماء حمزة الفعر الشريف. إشراف الدكتور: إسماعيل بن عبد الستار الميمني. رسالة لنيل درجة الماجستير، نوقشت بقسم الدراساتِ العليا–فرع الكتاب والسنة، بكلية الدعوة وأصولِ الدين، جامعة أم القرى.

١١. تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (من قوله تعالى: ﴿۞وَمَآ أَعۡجَلَكَ عَن قَوۡمِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه:٨٣]، إلى قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّٗا مِّنَ ٱلۡمُجۡرِمِينَۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيٗا وَنَصِيرٗا﴾ [الفرقان:٣١]): عبد الصمد بن محمود بن يونس الغزنوي. دراسة وتحقيق: منصور بن محمد بن سالم الجعيد، (١٤٣٤هـ–٢٠١٣م). إشراف الدكتور: عبد الله بن علي الغامدي. رسالة لنيل درجة الماجستير، نوقشت بقسم الدراساتِ العليا–فرع الكتاب والسنة، بكلية الدعوة وأصولِ الدين، جامعة أم القرى.

١٢. تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا﴾ [الفرقان:٣٢]، إلى نهاية سورة السجدة): عبد الصمد بن محمود بن يونس الغزنوي. دراسة وتحقيق: سماح بنت محمد بن عابد بن عبد الله المولد، (١٤٣٢هـ–٢٠١١م). إشراف الدكتور: عبد الله حامد سمبو. رسالة لنيل درجة الماجستير، نوقشت بقسم الدراساتِ العليا–فرع الكتاب والسنة، بكلية الدعوة وأصولِ الدين، جامعة أم القرى.

١٣. تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء: (من أوَّلِ سورة الأحزابِ، إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ﴾ [ص:٦٤]): عبد الصَّمد بن محمود بن يونس الغزنوي. تحقيق ودراسة: نادية بنت حسن بن عثمان العمري، (١٤٣٣هـ-٢٠١٢م). إشراف الدكتور: وصي الله بن محمد عبَّاس. رسالة لنيل درجة الماجستير، نوقشت بقسم الدراساتِ العليا-فرع الكتاب والسنة، بكلية الدعوة وأصولِ الدين، جامعة أم القرى.

١٤. تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء: (من قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مُنذِرٌۖ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [ص:٦٥]، إلى نهاية سورة محمد): عبد الصَّمد بن محمود بن يونس الغزنوي. تحقيق ودراسة: الشفاء بنت محمد الخضر ناجي، (١٤٣٥هـ-٢٠١٤م). إشراف الدكتور: صديق أحمد مالك علي. رسالة لنيل درجة الماجستير، نوقشت بقسم الدراساتِ العليا-فرع الكتاب والسنة، بكلية الدعوة وأصولِ الدين، جامعة أم القرى.

١٥. تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (من أول سورة الفتحِ إلى نهايةِ سورة الحديد): عبد الصمد بن محمود بن يونس الغزنوي. دراسة وتحقيق: إيمان بنت عبد الله عبده الحوري، (١٤٣٢هـ-١٤٣٣هـ)، إشراف الدكتورة: ابتسام الجابري. رسالة لنيل درجة الماجستير، نوقشت بقسم الدراساتِ العليا-فرع الكتاب والسنة، بكلية الدعوة وأصولِ الدين، جامعة أم القرى.

١٦. تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (من أوَّلِ سورة المجادلةِ إلى آخرِ سورة القيامة): عبد الصمد بن محمود بن يونس الغزنوي. دراسة وتحقيق: منى بنت سليم بن رزيق اللهيبي الحربي، (١٤٣٣هـ-٢٠١٢م). إشراف الدكتور: عبد الله بن علي الغامدي. رسالة لنيل درجة الماجستير، نوقشت بقسم الدراساتِ العليا-فرع الكتاب والسنة، بكلية الدعوة وأصولِ الدين، جامعة أم القرى.

١٧. تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (من بداية سورة الإنسان إلى نهاية القرآن الكريم): عبد الصمد بن محمود بن يونس الغزنوي. دراسة وتحقيق: خديجة بنت قليّل بن سليمان المالكي، (١٤٣٣هـ-٢٠١٢م). إشراف الدكتور: جمال بن مصطفى بن عبد الحميد بن عبد الوهاب. رسالة لنيل درجة الماجستير، نوقشت بقسم الدراساتِ العليا-فرع الكتاب والسنة، بكلية الدعوة وأصولِ الدين، جامعة أم القرى.

- **خطة البحث:**

تتكون خطة البحث من مقدِّمة، وقسمين، وخاتمة، وكشافات، وذلك على النحو التالي:

- **المقدمة:** تشتمل على: أسبابِ اختيارِ الموضوعِ وأهميته، وأهداف البحث، وحدوده، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج التحقيق.
- **القسم الأول:** قسمُ الدِّراسة، وفيه التعريفُ بالمُصَنِّف وبكتابِه، وهو على ثلاثةِ فصول:

- الفصل الأول: عصر المؤلِّف، وفيه أربعة مباحث:
  - الأول: الحالة السياسية.
  - الثاني: الحالة الاجتماعية.
  - الثالث: الحالة الدينية.
  - الرابع: الحالة العلمية.
- الفصل الثاني: التعريفُ بالمؤلِّف: القاضي عبد الصمد بن محمود بن يونس الغزنوي الحنفي، وفيه سبعةُ مباحث:
  - الأول: اسمُه، وكنيته، ونسبُه ومولده.
  - الثاني: أسرتُه، ونشأته.
  - الثالث: شيوخه، وتلاميذه.
  - الرابع: مكانته العلميَّة، وثناء العلماء عليه.
  - الخامس: مذهبه وعقيدته.
  - السادس: مصنَّفاتُه.
  - السابع: وفاته.
- الفصل الثالث: التعريفُ بالكتاب، وفيه سبعة مباحث:
  - الأول: تحقيق عنوان الكتابِ.
  - الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.
  - الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.
  - الرابع: المصادر التي اعتمد عليها المؤلفُ في كتابه.

– الخامس: القيمة العلمية للكتاب وأهم ما تميَّز به.

– السادس: المآخذ على الكتابِ.

– السابع: وصفُ النُّسخِ الخطيةِ للكتاب، مع وضعِ نماذج منها.

■ **القسم الثاني**: قسم التحقيق: من أول قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ وهي الآية الثامنة والخمسون من سورة يوسف، إلى آخرِ آية في سورة النحل؛ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ وهي الآية الثامنة والعشرون بعد المئة.

■ **الخاتمة**: واحتوت على أبرزِ النتائجِ، وما أسفر عنها من توصيات.

■ **الكشافات**: تعددت كشافاتُ الكتابِ خدمةً له، وخدمةً لقارئه؛ ليصل إلى بُغيتِه بيسرٍ وسهولةٍ –إن شاء الله–، وبيانها كالتالي:

- كشاف الآيات القرآنية.
- كشاف الأحاديث النبوية.
- كشاف الآثار.
- كشاف الأعلام.
- كشاف الأماكن والبلدان.
- كشاف القبائل والأعراق.
- كشاف الطوائف والفرق.
- كشاف الأبيات الشعرية.
- كشاف الكلمات الغريبة.
- كشاف القراءات الواردة في الكتاب.
- ثبت المصادر والمراجع.
- كشاف الموضوعات.

– ثبتُ المصادرِ والمراجع، وهو على أربعةِ أقسام:

■ المخطوطات.

■ الرسائل العلمية.

■ المواقع الإلكترونية.

■ الكتب المطبوعة، وصنفتها حسَبَ الفنونِ، مرتبةً ترتيبًا هجائيًّا.

■ ثمَّ كان ختامُ الكشافاتِ: كشاف الموضوعات.

● **منهج التحقيق**[١]:

■ **أولًا: في نسخ المخطوط، والمقابلة، وكتابة الآيات:**

١. نسختُ النسخةَ الأصل وهي: ((النسخة التركية))، المصورة من مكتبة ((مهر شاه سلطان))، ورمزتُ لها بـ((الأصلِ))، وكتبتُها وفقَ قواعدِ الإملاءِ الحديثةِ، مع ضبطِ الأبياتِ الشعريةِ بالشكلِ ضبطًا تامًّا، وضبطِ المهمّ والمشكلِ من النصِّ المحققِ، ولا سيما الأحاديث والآثار، والأعلام، والبلدان.

٢. أثبتُّ أرقام النسخة الأصل في المتن -معتمدةً على ترقيمِ الصورةِ نفسها؛ لا على الأرقامِ المثبتةِ في الألواحِ؛ لأنها غير صحيحة- وجعلتها بين خطين مائلين، للدلالةِ على انتهاءِ اللَّوحِ، وبداية اللوح الثاني، ورمزتُ لوجهِ اللَّوحِ بـ(و)، ولظهرِه بـ(ظ)، ولوَّنتُهُ باللونِ الأحمرِ الدَّاكنِ، وجعلت قبل وجه اللَّوحِ وظهرِه الرقم اثنينِ؛ للدَّلالةِ على أنه الجزء الثاني من المخطوط، هكذا: /٢/٦٩و/.

٣. ما كانَ مِن لَحَقٍ في حاشيةِ نُسْخةِ الأصلِ مصححًا أو ساقطًا؛ فإني ألحقتُه بالمتنِ، ولمْ أُشِرْ إلى أنَّهُ لحقٌ؛ خشيةَ إثقالِ الحاشيةِ، أمَّا ما كانَ في هامشِ الأصلِ ولم ترد فيه إشارةُ اللَّحقِ؛ فقد أثبتُّه في الهامشِ وأشير لذلكَ، وقد توجد علامة اللحقِ ولا أُثبتُه في المتن؛ والسبب أنَّ السياق لا يستقيم به حال الإضافة، وأشرتُ إليه في الهامش.

٤. لا أشيرُ إلى التَّصحيفاتِ الواردةِ لكثْرَتِها، ولئلَّا أثقلَ الحاشية ما دامَ الرسمُ يحتملُ، بخلاف التحريفات؛ فإني أصوّبُها وأشيرُ إلى صوابها في الحاشية، ومثلُهُ ما كان الخطأُ فيه إعرابيًّا فإنِّي أُصوِّبُهُ وأشيرُ إليهِ في الحاشيةِ، دونَ وضعِ أيٍّ منهُما بينَ معقوفتينِ.

---

(١) قد أخرجُ عن المنهجِ المتبعِ في بعضِ المواضعِ؛ إما لما تقتضيه ظروف التحقيق، أو سهوًا يقع مني، والله المستعان ولا حول ولا قوة لي إلا به.

٥. قابلتُ الأصلَ مع النسختينِ المعتمدتينِ من القسمِ، وهُما: نسخةُ مكتبةِ بايزيد بتركيا، ورمزتُ لها بالرمزِ ((ز))، ونسخةُ: متحف طُوبى قُوبي، ورمزتُ لها بالرَّمزِ ((ط))، وهذه الأخيرة تتكوَّنُ مِن ثلاثةِ أجزاءٍ، وكانتْ مقابلَتي فيها من الجزء الثالث، من أوَّلِ قولِه تعالى: ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ الآية الثامنة والخمسين مِنْ سُورةِ يُوسُف؛ إلى قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأَخِرَةِۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ مِنْ سُورةِ إِبْراهيم، وهي الآية التاسعة والعشرون منها -ولم يفسرها-، وجعلتُ أرقامَ ألواحِ النُّسْختينِ في الحاشيةِ، ورمزتُ للوجهِ في ألواحِ كلٍّ منهُما بـ(و)، ولظهرِ الألواحِ بـ(ظ)، وجعلتُ رقمَ الهامشِ بعدَ الكلمةِ الأُولى من بدايةِ الوجْهِ أوِ الظهرِ، وجعلتُ أرقامَ الألواحِ ورمزَ النسخةِ بينَ خطينِ مائلينِ، هكذا: /ز/ظ٣٣٩/، وأما نسخة طوبى قوبي فقد جعلتُ قبل رمزها الرَّقمَ ثلاثة؛ للدَّلالةِ على أنَّهُ الجزءُ الثالثُ مِنَ المخطوطِ، هكذا: /٣ط/ظ١٧٥/.

٦. قابلتُ الأصل والنُّسخَ الأخرى مع شيخي ومشرفي الفاضل: الأستاذ الدكتور: أمين بن محمد عطية باشا -أطال الله في عُمُرِه-.

٧. ما أثبتُه مِنَ النُسخِ الأُخْرى؛ مِنْ سقطٍ كانَ في نُسخةِ الأصلِ، أو زيادةٍ يقتضيها السِّياقُ؛ جعلْتُه بين معقوفتينِ في المتنِ، وأشرتُ لذلكَ في الحاشيةِ.

٨. إنْ كانَ الفرقُ بينَ النُّسخِ زيادةَ كلمةٍ أوْ جملةٍ، فإنِّي أضعُ رقمَ الهامشِ عندَ الكلمةِ التي تكونُ بعدها الزيادةِ، وأثبتُها في الحاشيةِ -حتَّى يتسنَّى للقارئِ فَهمُ السِّياق ومعرفةُ الفرقِ بين النُّسخِ- ثم ألوِّنُ الزيادةَ بالخطِّ العريضِ تمييزًا له، وكذا إن كان الفرقُ بين النُّسخِ إبدالَ كلمةٍ أو جملةٍ بكلمةٍ أوْ جُملةٍ أُخْرى، فإنِّي أضعُ الهامشَ عندَ الكلمةِ الَّتي فيها الاختلافُ، وأُثبتُ في الحاشيةِ ما ثبتَ قبْلَها، وألوِّنُه كذلكَ بالخطِّ العريضِ تمييزًا لهُ، فما كانَ بهذا الشَّكلِ في الحاشيةِ من فروقٍ بينَ النُّسخِ لا يخرجُ عن كونِهِ إمَّا زيادة في نسخةٍ مِنَ النُّسخِ، أوِ اختلاف بينَ النُّسخِ، ولا أُعلِّقُ على ذلِكَ في الحاشيةِ.

٩. إنْ كانَ الفرقُ تقديمًا وتأخيرًا أو تحريفًا؛ فإنِّي لا أذكرُ قبلَه لفظةً مِن ألفاظِ المتنِ، ولا ألوِّنُهُ بالخطِّ العريضِ، ولكن أُعلِّقُ عليه بما يوضحُ للقارئِ الكريمِ الفرقَ بين ما في الأصلِ وما في النُّسخِ الأخرى.

١٠. لمْ ألتفتْ -في إثباتِ الفروقِ بين النُّسخِ- للأمورِ الَّتي لا تؤثرُ في مضمونِ النَّص، مثل:

- أنَ يكونَ في نسخةٌ: (قوله عز وجل)، وفي الأخريات: (قوله تعالى).
- أن يكون في نسخة: (صلى الله عليه وسلم)، وفي الأخريات: (عليه السلام).
- أن يكون في نسخة: (فقال)، وفي الأخريات: (قال)، (فلفظه)، (ولفظه).
- أن يكون في نسخة زيادة (رحمه الله)، وفي الأخريات ساقطة، فلا أثبت هذه الفروق.
- وكذلك لا ألتفتُ -في اختلافِ النُّسخِ- إلى اختلاف حُروفِ العطفِ، أو كلِّ لفظٍ لا يؤثِّرُ في النَّصِّ المقصودِ مِنَ المؤلِّفِ، وكذا ما يحتملُهُ الرَّسمُ في باقي النُّسخ.

١١. انفردتْ نُسخةُ الأصلِ بتعليقاتٍ كثيرةٍ، فأثبتُ منهَا ما كان بخط النَّاسخِ فقط.

١٢. وضعتُ صورةً من الكلمةِ التي لم أتمكنْ مِن قراءتِها، أو كنتُ في شكٍّ منها، لعلَّ الله يفتحُ للقارئِ فيتمكن من قراءتها، وذلك مما لم أجدْه في المصادرِ، ولم يظهرْ لي من خلالِ السياق.

١٣. كتبتُ الآياتِ القرآنية بالرَّسمِ العثمانيّ[١]، وعلى ما يوافقُ رواية قَالُونَ[٢] عنْ نَافِع[٣]-وهي الروايةُ التي اعتمدها المؤلفُ في المخطوطِ غالبًا- والتي ظهرتْ لي من خلال

(١) المقصود بالرسم العثماني في الاصطلاح: أوضاعُ حروف القرآن في المصحفِ، ورسومُه الخطيةُ، التي ارتضاها عثمانُ والصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. ينظر: المقنع: ١٥.

(٢) عيسى بنُ مِينَا بنِ وَرْدانَ، أبو موسى المدني الزُّرَقِي، وقيل: المُرِّي، مولى الزُّهْريين. المقرئ النحوي المعروف بقالُون. ولد سنة عشرين ومئة. وتوفي سنة عشرين ومئتين. روى عن نافع، ومحمدِ بنِ جعفر بن أبي كثير. وقرأ عليه أحمدُ بنُ صالح المِصري، وإسماعيلُ بنُ إسحاق القاضي.

ينظر: معرفة القراء: (١/٣٢٦-٣٢٨). تاريخ الإسلام: (٥/٤٢٦-٤٢٧). غاية النِّهاية: (١/٥٤٢-٥٤٣).

(٣) نَافِعُ بنُ عَبْدُ الرَّحمنِ بن أبي نُعَيم، أبو رُوَيْم اللَّيْثي المدني، وقيل: أبو عبد الرحمن، وقيل غير ذلك، مولى جَعُونَة بنِ شَعُوب اللَّيثي. حليف حَمْزَة بنِ عَبْدِ المطلبِ. الإمام المقرئ، أحد القراء السبعة الأعلام، مات سنة سبع وستين ومئة، وقيل: تسع وستين، وقيل غير ذلك. سمع من الأعرج، ونافع مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وروى عنه ورش وعِيسى بن ميناء المقرئ قالون.

ينظر: طبقات القراء للذهبي: (١/١٠٤- ١٠٥، ١٠٩). طبقات القراء السبعة: ٧٠. غاية النهاية: (٢/٢٨٨- ٢٨٩، ٢٩١).

استقرائي للآيات في المخطوط، ومقارنتِها بما قرأ به القرَّاءُ العشرة ورواتُهم، فكانت روايةُ قالون عن نافع هي أكثر روايةٍ موافقة للمخطوط؛ وهي الروايةُ التي اعتمدتُها في كتابة الآيات القرآنية المنثورة في التفسير، والفروقُ التي أثبتُّها بين النسخ؛ من زيادةٍ في الآيات، أو سقط؛ فإني أثبتُّها بنفس الرِّوايةِ -رواية قالون عن نافع-، إلا إذا ذكر قراءةً مختلفةً عنها رسمًا، فإني أثبتها بالرواية التي ظهرت لي أنها موافقة لها من خلال الاستقراء أيضًا، وأمَّا ما وثقتُه في الحاشيةِ مما لم ينقل عن النَّصِّ المحقق؛ فإني أثبته غالبًا بروايةِ حَفْصٍ عَنْ عَاصِم.

١٤. أثبتُ في المتنِ قبل الآياتِ أرقامَها، ولونتُها بالخطِّ العريضِ؛ توفيرًا لوقتِ القارئ الكريم، وتيسيرًا وتسهيلًا للوصولِ إلى رقمِ الآيةِ، والاطلاعِ على تفسيرِها، وكذا أثبتُ اسم السورةِ في أعلى الصفحةِ، وكذا أرقامها لنفسِ الهدف.

١٥. عزوتُ الآيات القرآنية المنثورة في التفسير في المتن، بذكرِ اسمِ السورةِ ورقم الآيةِ، وجعلتُ ذلك بين معقوفتينِ: [...]، وإذا كانت الآيةُ التي ذكرها المؤلِّف -رحمه الله-، مما كُرِّر في القرآن الكريم، فإني أثبتُ الموضع الأول الذي ذكرت فيه الآية -حسب ترتيب السور في القرآن-، ثم أعقبها بعلامة الحذف، على النحو التالي: [الزمر: ٧٠،...]؛ للدَّلالةِ على أنها مكررةٌ في المصحف الشريف، دون الإشارة إلى مواضع تَكْرارها فيه.

١٦. إذا عزا المؤلفُ الآيةَ لاسم السورة، فإني أكتفي بكتابة رقم الآية، وأثبتها في المتن، وأضعُها بين معقوفتين؛ كما هو منهجي في جميع الآيات.

١٧. إذا كان الخطأُ في الآيات القرآنية، فإني أصوِّبُه في المتن، وأشير للخطأ في الحاشية.

١٨. جعلتُ تفسيرَ كلِّ آيةٍ في صفحةٍ منفردةٍ خاصة، سواءٌ أطالَ تفسيرُها أم قصُر، وقد يكونُ الكلامُ متصلًا بين آخرِ الآية والآيةِ التي تليها؛ كأن يذكُرَ المؤلِّفُ مناسباتٍ بين الآيات، فأفردتُ كل آيةٍ على حدة في صفحةٍ مستقلَّةٍ، وضبطتُ علاماتِ الترْقيمِ بما يناسبُ المقامَ في مثلِ هذه المواضع.

■ **ثانيًا: منهجي في توثيقِ القراءات:**

١. اعتمدتُ في توثيقِ علمِ الرَّسمِ على ثلاثةِ مصادرَ هي العمدةُ في هذا الفنِّ؛ وهي: المقنعُ في معرفةِ رسومِ أهلِ الأمصارِ للدَّاني، ومختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود سليمان بن

نجاح، وكتابُ الوسيلة إلى كشف العقيلة للسَّخاوي -رحمهم الله جميعًا-، غاضةً للطرفِ عن وجودِ ما وثقتُه في مواردِ المؤلِّفِ.

٢. وكذا في علمِ عدِّ الآي -وهو ما يخصُّ علمَ الفواصلِ- اعتمدتُ على ما ذكره الدَّانيُّ في كتابهِ «البيان في عدِّ الآي»، والجعبريُّ في كتابهِ: «حُسْن المددِ في فنِّ العددِ»، وكذا على ما ذكرهُ المخلِّلاتي في شرحه «القول الوجيز في فواصلِ الكتابِ العزيزِ على ناظمةِ الزهر»، ولمْ أوثقْ مِن مواردِ المؤلِّفِ، وإن كانتْ المواردُ قد ذكرتْ ما أنا بصددِ توثيقه.

٣. في الأعمِّ الأغلبِ يذكرُ المؤلفُ القراءاتِ في تفسيره بصيغة المجهول، فيقول: ومن قرأ، أو: وقُرئ، وتُقرأ، فأدرتُ هذا المجهولِ إلى صيغةِ المعلومِ بعزوِ كُلِّ قراءةٍ إلى مَن قرأَ بِها، ابتداءً بالقراءات السَّبع المشهورة، وأكتفي بمن قرأ بها منهم، ولا أذكر مَن وافقهم من القراء المتمِّمين للعشرة، إلا إذا لم أجدْ مَن قرأ بها من السبعة فإني أنتقلُ لعزوها لمن قرأ بها من العشرة، وفعلتُ ذلك لأنَّها هي القراءاتُ المتواترة اليوم، ولا أذكر كذلك مَن وافقَهم من القرَّاء ممن هم فوق العشرة (القراءات الشاذة)، ففي القراءاتِ المتواترة غنيةٌ عن غيرها من القراءات الشاذة.

٤. في توثيقِ نِسبةِ القراءةِ المتواترةِ لقارئها، اعتمدتُ على كتبِ القراءاتِ الأصيلةِ في هذا الفنِّ، ولم أعتمدْ على مواردِ المؤلف، حتى وإن ذكرت نسبة القراءةِ لقارئها.

٥. أما في توثيقِ توجيهِ القراءةِ المتواترةِ؛ فإني نظرتُ أوَّلًا لمواردِ المؤلفِ، فإن وجدتُ بها التوجيهَ نفسَه وثقتُ منهُ، وإلا انتقلتُ لكتُبِ توجيه القراءاتِ المتخصصةِ، وقد أجمعُ بين الاثنينِ حسَبَ ما يقتضيهِ مقامُ التحقيقِ، وعلى حسب المصادر التي تتوافقُ مع ما ذكرهُ المصنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مرتبةً تلك المصادرَ على تاريخ الوفاة.

٦. في ثوثيقِ القراءةِ الشاذةِ ونسبتها: إن وقفتُ عليها في مواردِ المؤلفِ وثقتُ منها، وقد أجمعُ معها مصادرَ القراءتِ الشاذةِ، فإن لم أقفْ عليها في مواردِ المؤلِّف اكتفيتُ بكتبِ القراءاتِ الشاذةِ، وكذا هو الحالُ في توثيقِ توجيهها.

٧. لوَّنتُ موضعَ الاختلافِ في الحرفِ بين القراءات باللَّونِ الأحمرِ بالخطِّ العريضِ تمييزًا له إن كانت القراءة متواترة، وباللونِ الأخضر إن كانت القراءةُ شاذة.

- **ثالثًا: منهجي في توثيقِ النصوص:**

١. رتبتُ المواردَ على حسبِ الأقدمِ وفاةً.

٢. أكتفي بثلاثةِ مصادرَ غالبًا، فإن زادت عن ذلك فعلى ما تقتضيه حاجةُ التحقيقِ.

٣. قد تكون المعلومةُ واردةً في موارد المؤلفِ، وفيها كفايةٌ عن الانتقالِ للموارد المتخصصةِ؛ فإني أكتفي بمواردِ المؤلفِ في مثلِ هذه الحالة.

٤. أكتفي بمصدرٍ واحدٍ إن وردتِ المعلومةُ (بنصها) في كتابٍ متقدم، ولم يسبقْ هذا الكتابَ مرجعٌ آخرُ، أما إن وردت بنصها وكانت واردةً في مصدرٍ متقدمٍ مع اختلافٍ يسير، فإني أذكرُ المصادرَ مرتبةً حسبَ الوفاةِ، وأشيرُ إلى ما كان من اختلاف يسير بـ: (ينظر)، وما كان (بنصهِ) وهو متأخر أتبعتُهُ بقولي (بنصه)؛ فالفضلُ للمتقدِّمِ على المتأخر.

٥. قد أختصرُ في بعضِ أسماءِ المصادرِ، وأجعلُ بيانها مختصرًا كاملًا ضمن ثبتِ المصادر والمراجع، وقد أنسبُ المصادرَ لمؤلفها إن كان اسمُ المصدر متكررًا ومؤلفُه مختلفًا؛ مثال ذلك: معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للزجاج.

٦. بعض المصادرِ ترقيم الصفحات في صورةِ الـ(بي دي إف) مخالفٌ لترقيمِ صفحاتِ الكتاب الأصلية، فالمعتمدُ في التوثيق الترقيمُ المثبتُ على صفحاتِ الكتاب.

٧. إذا لم ينص المؤلفُ على النقلِ؛ فلا أضعُ المنقولَ بين علامتي التنصيص، وعند توثيقه أذكرُ قبلَه: (ينظر) سواءٌ أكان نقله نصًّا أو كان متصرِّفًا فيه.

٨. بعض النصوص تكون أقوالًا للصحابة أو التابعين، أخرَجَتْها وعزَتْها كتبُ التفسير لهم، فأشيرُ إلى ذلك في الحاشيةِ، ولا أذكر: هل ما نقله المصنفُ عنهم بنحوه، أو بمعناه، أو بغير ذلك، وإنما أكتفي بـ(ينظر)، مثالُ ذلك: ينظر: تفسير الطبري: ١٣/٢٧٢ (أخرجه عن سعيد بن جبير، وابن جريج)، هكذا.

٩. أمَّا إن نص المؤلفُ على النقلِ؛ فإني أضعُ المنقولَ بين علامتي تنصيص، وأشيرُ إلى موضعه في الحاشيةِ دون أن أذكرَ قبلَه (ينظر)؛ سواء تصرَّف بالمعنى أم لم يتصرفْ.

١٠. عند إضافةِ معلومةٍ إثرائية في الهامش؛ فإني أكتفي بالتوثيق من مصدرين في الأعم الأغلب.

١١. إذا وثقتُ معنًى من كتبِ الحديثِ التسعة؛ أكتفي بالجزء والصفحة.

١٢. اكتفيتُ في مناقشةِ المسائلِ العقديةِ المخالفةِ لمذهبِ أهلِ السُّنةِ ببيانِ مَن ذهبِ إليها مِنَ الْفِرَق، والصحيحِ من مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ حسب ما تقتضيه المسألة، مع الإحالةِ إلى الكُتُبِ

التي ناقشَت المسألةَ بتوسُّعٍ، وعرضتُها بعدُ على الدكتورة الفاضلةِ صَبَاح الأهْدل؛ للتحقُّق من ترجيح الصواب، ومن سلامة الفهمِ والتعليق.

١٣. اكتفيتُ في الرواياتِ الإسرائيلية بآراء علماء التفسير، الذين تعقَّبوا الرواية بالتعليق.

١٤. حين الحديثِ عن منهجِ المؤلف، فإني أكتفي بمثال أو بمثالين، ولا يعني ذلك الحصرَ في الغالب، إلا ما كان محصورًا بعددٍ معين؛ فإني أشيرُ إلى ذلك في موضعه.

١٥. اصطلحتُ لنفسي اصطلاحاتٍ عدَّة؛ للدَّلالةِ على أمورٍ بما أقصدُه فيها؛ وهي:

﴿...﴾ للآياتِ القرآنيةِ بروايةِ قَالُونَ عَنْ نَافِعٍ وما وافقها رسْمًا مِن القراءات.

((...)) للأحاديثِ النبويَّةِ الشريفةِ.

«...» للآثارِ، وأقوالِ العلماءِ، والنصوصِ المنقولةِ.

((...)) لتوثيقِ أسماءِ الكتبِ.

[...] لتوثيقِ الآياتِ، وإثباتِ السَّقطِ في الأصلِ أو الزيادةِ، وتصحيحِ خطأٍ أو تحريفٍ وقع في الأصلِ، أو ما تعذَّرتْ قراءتُه، بخلافِ إذا كان السَّقطُ أو الزيادة أو التحريفُ قد وقع في النسخ الأخرى؛ فإني لا أثبتُ ذلك بين معقوفتين، وإن اتفقتْ إحدى النسخ مع الأصل في ما سبق من سقط وغيره، ووضعتُ المعقوفتين؛ فإن مقصدي من ذلك هو للأصل، وليس للنسخ الأخرى.

(...) للقراءاتِ المخالفة لرسمِ قراءة قالون عن نافع، وللبيانِ والتَّوضيح، وللحروفِ الَّتي في التفسيرِ، ويكونُ لها معنًى إعرابيٌّ؛ مثل: (من)، (حتى)، (هذه).

/ لبيانِ انتهاءِ ألواحِ النُّسخِ، والبدءِ بالأخرى، وهو رمزٌ مشتركٌ بين ألواحِ الأصلِ، والنسخِ الأخرى.

■ **رابعًا: منهجي في توثيقِ الأبيات الشعرية:**

١. ضبطتُ الأبياتَ الشِّعريَّةَ -كمَا أسلفتُ- بالحركاتِ ضبطًا تامًّا مِنَ المصادرِ المتخصصةِ.

٢. اكتفيتُ بتوثيقِ البيتِ مِن ديوانِ الشَّاعرِ، فإن لَّم يكُن للشاعرِ ديوانٌ فمِن المصادرِ المتخصصةِ، ولم أشرْ إن ورد البيتُ في مواردِ المؤلِّف، إلا إذا لم أقفْ عليه في الديوان والمصادر

المتخصصة له؛ فإني أوثقُه من المصادر الأخرى؛ سواءٌ أكان من ضمنها ما هو من موارد المؤلف أم لا.

٣. أشيرُ إلى الاختلافِ الواقعِ في البيتِ بين ما أوردَه المؤِّلفُ وبين ما وُجد في ديوانِ الشاعر أو في الموارِدِ المتخصصةِ في الحاشيةِ.

■ **خامسًا: منهجي في توثيقِ الكلماتِ الغريبةِ:**

١. اعتمدتُ على كتابِ لسانِ العربِ في بيانِ معنى الغريبِ.

٢. جعلتُ الإحالةَ ببيانِ المادةِ؛ سواءٌ عند توثيقي من لسانِ العربِ أو المعاجمِ الأخرى.

٣. قد يتكرر اللفظُ الغريب في مواضعَ متفرّقةٍ في البحث، فإن كان المعنى واحدًا فإني أكتفي ببيانِ معناهُ في الموضع الأول فقط، ولا أشيرُ إلى أنه قد كرر.

٤. إذا صرح لسان العرب بعزو للمصدر؛ أوثقُ ممَّن عزا له، وأكتفي بهم دون ذكر اللسان.

■ **سادسًا: منهجي في تخريج الأحاديثِ والآثار:**

١. تخريج الأحاديث والآثارِ من مظانِّها من كتب السنة والتفسير المسندة، فإذا لم أقفْ على الحديثِ في كتب السنة والتفسير المسندةِ، فإني أرجعُ لكتبِ التاريخ المسندة حسبَ ما يقتضيه مقامُ التخريج للحديث، إلا في حالة عزو السيوطي لكتبٍ خارجةٍ عن هذه العلوم، فإني حينئذٍ أذكرُها بناءً على ذلك فقط.

٢. إذا عزا لها السيوطي، ولم أذكرْها؛ فإني لم أقفْ عليها، ولا أشيرُ إلى ذلك.

٣. أكتفي بتخريجِ الأحاديثِ والآثارِ من مظانِّها.

٤. إذا لم أذكر المصنفاتِ الحديثيةَ في تخريج الرواياتِ المسندة، واكتفيتُ بكتب التفسير أو غيرها؛ فهذا يعني أني لم أقفْ عليها في كتب الحديثِ المعتبرة، ولا أشيرُ إلى ذلك.

٥. في تخريج الأحاديثِ من الصحيحينِ؛ أذكرُ الكتابَ والبابَ ورقمَ الحديث، وأما بقية الكتب التسعة فإني أذكرُ الجزء والصفحة واسم الكتاب والباب أو القسم. أما بقية المصنفات الحديثية وكتب التخريج الأخرى؛ فأكتفي بالجزء والصفحة.

٦. إذا ذكر الراوي الأعلى فإني أخرج الحديث عنه، وأكتفي به إن كان الأثر بلفظه، أما إن كان بنحوه أو بمعناه أو غير ذلك؛ فأخرجه عن الراوي المذكور وعن غيره، وقد لا أجدُه عن غير الراوي المذكور ولا يكون بلفظه، فأكتفي به ولا أشير إلى ذلك.

٧. قد يذكر الراوي الأعلى، ولا أجد الحديثَ أو الأثر منسوبًا إليه، فحينها أشيرُ، وأخرجُه عمَّن وجدتُه مرويًّا عنه.

٨. إذا لم يصرحْ بذكر الراوي الأعلى؛ فإني أخرج الحديثَ عن كل مَن رواه، مقيدةً بالمصادر التي أشرت لها سابقًا.

٩. إذا كان الحديثُ أو الأثرُ قد ذُكر مرفوعًا أو موقوفًا أو مقطوعًا؛ أقدمُ المرفوعَ على الموقوف، والموقوفَ على المقطوع، مع الإشارة لمن أخرجَه مرفوعًا وموقوفًا، مع مراعاة ضوابط التخريج، وذكري للموقوف والمرفوع حسب ما يقتضيه مقامُ التحقيق والإشارة لذلك.

١٠. قد يذكر الحديث مرفوعًا عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، ولا يذكر الراوي الأعلى، ويكون الحديثُ قد روي عن أكثر من صحابي، فحينها أخرج عن الجميع، وأجمع كل مَن اتفقوا براوٍ واحد، وأرتبُهم فيما بينهم على تاريخ الوفاة، ثم أذكرُ مَن أخرج عن الراوي الثاني، ملتزمةً في ذلك بمنهجي في التخريج.

١١. إذا وجد الحديث في البخاري ومسلم بلفظه أكتفي بهما أو بأحدهما، إلا إذا لم يخرجاه بلفظه، فأكتفي بمصدرٍ واحد أخرج الرواية بلفظها -إن وجد- ثم أكتفي بروايتي الشيخين أو أحدهما معه، وكذا قد يوجد في رواية الشيخين بلفظه وبنحوه وببعضه وبزيادة في آخره، فحينها أكتفي أيضًا بالرواية التي كانت بلفظه فقط، دون الإشارة لوجود غيرها.

١٢. جعلت توثيقَ أسباب النزولِ كحكمِ الأحاديث والآثارِ في التخريج.

١٣. أقدمُ في التخريجِ ما كان موافقًا للرواية لفظًا وراويًا، ثمَّ ما كان موافقًا للفظِ، ثم ما كان بنحوه لنفس الراوي، ثم بنحوه إذا اختلف الراوي، ثم بمعناه لنفس الراوي، ثم ما كان بمعناه إذا اختلف الراوي، وقدمتُ ما كان بمعناه مختصرًا على ما كان ببعضه، وما كان بزيادة في أوله على ما كان بغير زيادة، وما كان في أثناء الحديث على ما كان مفرقًا، وما كان مطولًا منسوبًا على ما لم يكن منسوبًا، ولو كان بنحوه؛ إذا اختلف الراوي.

١٤. إذا لم تكن الروايةُ منسوبةً عند المصنف، ووجدت أنَّ هناك مَن ذكرها بنحوها غير منسوبة، وبنحوها منسوبة، أرتبُ المصادرَ حسبَ تاريخ الوفاة؛ متبعةً لمنهجي السابق.

١٥. إذا وردت الروايةُ منسوبة عند المصنف، ووجدت أن هناك مَن ذكرها في كتاب غير مسند، مطولة غير منسوبة، أو منسوبة لغير مَن نسب له المصنفُ وكان بمعناه، أقدمُها على المطولة؛ متبعة لمنهجي في الألفاظ.

١٦. إذا كانت الروايةُ موجودة بنفس اللفظ، والراوي مختلف؛ يقدم ما بنفس اللفظ.

١٧. أرتبُ المصادرَ فيما بينها عند التخريجِ على حسبِ الوفاة، مع مراعاة الضوابط السابقة في التخريجِ (تقديم ما كان بلفظه على ما كان بنحوه، وما كان بنحوه على ما كان بمعناه، ويقدم ما بمعناه على ما بمعناه مختصرًا، ويقدم الأخير على ما كان ببعضه، وما كان ببعضه على ما كان بزيادة في أوله أو في آخره، وما كان فيه زيادة على ما كان مفرقًا، وآخرُها المطول) ولو كان متأخرًا في الوفاة. مثال ذلك: إذا كان الطبري أخرج الحديث بلفظه، والبخاريُّ ومسلم بنحوه، أقدمُ الطبري؛ لأنه بلفظه، وأرتبُ المصادرَ فيما بينها بوفاة المتقدم، فيكون التخريج: أخرجه الطبري في «تفسيره» (...)، عن ابن عباس بلفظه. وأخرجه البخاري في «صحيحه»، ومسلم في «صحيحه»، عن ابن عباس بنحوه.

١٨. إذا وجد الأثر بلفظه وعن الراوي الأعلى الذي ذكره المؤلف في كتابٍ غير مسند، وبنحوه أو بمعناه أو ببعضه أو مفرَّقًا في كتاب مسندٍ، أقدم الكتاب غيرَ المسند الذي ذكر الأثر بلفظه على ما كان مسندًا -إن كان منسوبًا-، مع مراعاة الترتيب المتبع بين المصادر كما أشرت سابقًا.

١٩. أما إن وجد الأثر في كتاب غيرِ مسند وغير معزو (بنحوه)، ووجد في كتب مسندةٍ مطولًا أو مختصرًا، تقدم الكتب المسندة، أي أن الكتاب غيرَ المسند لا يقدم على المسند إلا إن ورد الحديثُ بلفظه.

٢٠. أفصل بين صيغ التخريج بفاصلة إذا كانت للراوي نفسه، وبنقطة إذا اختلف الراوي.

٢١. أضع الجزء والصفحة بعد اسم الكتاب مباشرة، ثم أذكر التخريج بعده.

٢٢. مصطلحات التخريج التي اصطلحتُها، ومرادي منها، هي كالآتي:

- أخرجه: إذا كان الحديثُ في كتابٍ مسندٍ يرويه مصنفُه بإسناده.
- أورده: إذا ذكر المصنفُ مَن أخرجه وعزاه إليه؛ سواء ذكر الإسناد كاملًا أو بعضه.

- ذكره: إذا كان الحديثُ في كتاب غير معزو، وغير مسند، سواء ذكر الراوي الأعلى أو لم يذكره، وكذلك إن كان في كتاب مسند، والمؤلف لم يذكر الإسناد.

▪ **سابعًا: في ترجمة الأعلام والتعريف بالقبائل والأماكن:**

١. أترجم للأعلامِ المذكورين عند أول موضعٍ يردون فيه بإيجاز، مقتصرةً في ترجمة العلم على اسمه وكنيته ونسبه، ووجه شهرتِه، وتاريخ مولده، ووفاتِه، واثنين من شيوخِه وتلاميذه، ومن أبرز مؤلفاته ثلاثة، وكذا إن وجد اسم العلم في حديث أو أثر، والصحابة أزيد شيئًا يسيرًا في وجه شهرتهم بذكر غزواتهم ومناقبهم.

٢. أكتفي في تراجم الشعراءِ، بالتعريفِ باسم الشاعر وكنيته ونسبه، ووجه شهرتِه ووفاتِه.

٣. لا أترجمُ للملائكةِ، والأنبياءِ، والخلفاء الراشدين في قسم التحقيق، كما لا أترجمُ للأعلامِ الواردين في قسم الدراسةِ -إلَّا ما يتعلَّقُ بالمصنف وتلامذته وشيوخه، إن وقفتُ على ترجمة لهم-، وكذا أسماء أصحاب المصادر الذين اعتمد المصنفُ على مصادرهم، فأكتفي بما ذكره المؤلفُ، وأذكر وفاتَه فقط.

٤. بالنسبة للقبائلِ أكتفي بذكر نسبها والنسبة إليها في أول موضع تردُ فيه.

٥. إذا قلَّت عناصرُ الترجمة عمَّا أشرتُ إليه؛ فإن هذا يعني أني لم أقفْ على غير ذلك في المواردِ والمراجع.

٦. التعريف بالأماكنِ عند أول موضعٍ ترد فيه، عدا المدن الإسلامية المقدسة، وعواصم الخلافات الإسلامية على اختلاف العصور.

٧. يتضمن التعريفُ بالأماكنِ موضعَها قديمًا وحديثًا، معتمدةً في ذلك على المصادر الحديثة، أو الموسوعة الحرة.

٨. لا أعرِّف بالمناطقِ الجغرافية الكبيرة، كمصر، وفلسطين، ونحوها، إلا ما لم يشتهرْ منها.

▪ **ثامنًا: منهجي في العزو للمواردِ:**

١. إذا كان الكتابُ بجزءٍ واحدٍ فإني أضع رقم الصفحةِ فقط دون أقواس، مثال: ينظر: السبعة في القراءات: ١٥، وكذا إن كان من عدَّةِ صفحات وليس له أجزاء؛ فأضع أرقام الصفحات من غير أقواس، مثال: معاني القرآن للزجاج (ت: مامودو محمد): ٤٠٦-٤٠٥.

٢. إذا كان الكتابُ له عدَّة أجزاء، وكان التوثيقُ من صفحةٍ واحدةٍ أضعُ رقم الجزء والصفحةِ كذلك من غير أقواس، مثال: ينظر: تفسير الطبري: ٢١٥/١٣، أما إن كان له عدَّة أجزاءٍ وكان التوثيق من عدة صفحات فإني أضع أقواس للأجزاء والصفحاتِ، مثال: ينظر: تفسير الطبري: (٢١٧/١٣- ٢٢٠)، إلا في الحديث فقد وضعت أقواسًا للجزء والصفحة الواحدة.

٣. إذا وثقت المعلومة من كتاب، وكان مؤلفُ هذا الكتاب قد ذكرها في موضعين، فإني أشير للموضعين بذكر أرقام الأجزاء والصفحات هكذا: (٢١١/١٣)، (٢١/١٤).

٤. إذا كان المرجعُ الذي أوثق منه له عدَّة تحقيقات، ومن ضمن تحقيقاته ما حُقق تحقيقًا علميًّا، فإني أعتمدُ على هذا التحقيق، وأشير في التوثيق لمحققه في الغالب، مثال: النشر في القراءات العشر (ت: محمد محفوظ)، وأشير لذلك عند كل توثيق.

إلى غير ذلك مما هو من واجباتِ المحقق وعمله، مما لم أذكرْه اختصارًا.

وخِتامًا، حَرِيٌّ بي في هذا المقامِ، أن أتوجَّه بالحمدِ والشكرِ لله عز وجلَّ الذي أكرمني وامتنَّ عليَّ بنعمه التي لا تُحصى، ومن أعظمها -بعد نعمة الإسلام- نعمة طلب العلمِ الشرعي، وتوفيقه ومنِّه وإرشاده لي بسلوكِ طريق طلب علمِ التفسيرِ، فأسأله -تبارك وتعالى- دوام النعم، وأسأله التوفيق للاستمرارِ في هذا الطريقِ حتى أصلَ إلى جنَّاتِ النعيم، والحمدُ كله له على توفيقه لإتمامِ هذه الرسالة، وأسأله -تبارك وتعالى- أن ينفعني بها يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون، إلا من أتاه بقلبٍ سليم.

ثم أوجِّهُ شكري لأهل الفضلِ بعد فضل المولى وكرمِهِ، وأوَّلُ من أخص بشكري وصادق محبتي وامتناني ((والداي الحبيبان)) اللَّذانِ غمرانِي بحبِّهما ورعايتهما، ولم يألوا جهدًا ولا عطاءً ولا اهتمامًا إلا حقَّاني به، فاللهَ أسألُ أن يحفَّهما برحمته ولطفهِ، ويحفظهما لي، ويرزقني برَّهما، ويقرَّ عيني برؤيتهما بأحسنِ حال في الدنيا والآخرة.

ثم لا أجدني قادرةً على إيجادِ كلماتِ الشكر والعرفان التي يمكنها أن توفيه حقه، أو تنقل بعضًا مما يعتمل في صدري من تقدير وامتنان له، رفيق دربي وشريك حياتي، الأستاذ/ داود جليل، فقد كان لي خير معين، تحمَّل تقصيري، وانشغالي، فاللهَ أسألُ أن يرفع قدره، وييسر أمره، ويختم بالصالحاتِ عمله، وأن يوفقني لرد إحسانهِ بحسنِ عشرته، والوفاء له.

ثم أخصُّ بالشكرِ الجزيلِ، والامتنانِ العظيمِ؛ مشرفَ هذه الرِّسالة، الأستاذ الفاضل الدكتور أمين بن محمد عطية باشا، فله الفضل -بعد الله- في تسجيلِ موضوعِ هذه الرِّسالة، وله الفضلُ بعد الله تعالى كذلك في تقويمها، إذ كان والدًا ومشرفًا، دأبَ في متابعتي، وقراءة ما يسطره قلمي، ثم إبداء توجيهاته التي هي ثمرة جهاده الطويل، وتَطوافه القديم في رحاب هذا العلم الجليل، فلمْ يَضَن عليَّ بوقتهِ؛ لا في حضرِه ولا في سفرِه، وكذا لم يضَن عليَّ بعلمهِ ورأيه ودعائه، فاللهَ أرجو أن يجزيَه عني خيرَ ما جزى عبدًا محسنًا على إحسانه، وأسألُه تعالى أن يوفقني لأكون من أبرِّ طلابِه به، فجزاه الله عني مساكنَ طيبة في جناتِ عدنٍ، بعد عمر مديد وعطاءٍ مزيد.

والشكرُ موصولٌ لعضوَي اللَّجنةِ المناقِشةِ؛ الأستاذِ الدكتورِ: صديق بن أحمد ابن مالك، أستاذِ التفسيرِ وعلومِ القرآنِ بقسمِ الكتابِ والسنةِ بجامعةِ أمِّ القرى، والدكتورةِ: نُجبة بنتِ نبي غلام، الأستاذِ المشاركِ في قسمِ الكتابِ والسنةِ بجامعةِ أم القرى؛ لتفضُّلِهما بقبول مناقشةِ هذه الرسالة، وتجشُّمِهما عناء قراءتِها وتصويبِ ما وقع فيها من خطأٍ، وإثرائهما إياها بتوجيهاتٍ قيّمةٍ، فجزاهما الله خيرًا، وبارك الله لهما في علمهما وعملهما.

وأوجِّهُ الشكرَ لجامعةِ أم القرى، ممثَّلَةً في كُليَّة الدعوةِ وأصولِ الدينِ، قسم الكتابِ والسُّنة؛ على ما قدَّمت من خدماتٍ جليلة لطلبةِ العلمِ، ولتذليلِها الصعوباتِ التي تواجهُهم، وفتحِها أبوابَ البحث العلميِّ والأكاديمي، فاللهَ أسألُ أن يجزيَ القائمين عليها خيرًا.

وأبعثُ شُكري، وصادقَ دعواتي، وعظيمَ امتناني؛ لكلِّ مَن أحسن لي، وقدَّم لي يد المعونة، وصدقني النَّصيحة، وتحمَّل كثرة سؤالاتي، وأخصُّ منهم شيخي ووالدي قارئَ القراءاتِ العشرِ الصغرى والكبرى ومُقرئها؛ الشيخ فؤاد بن جابر بن عبد السلام، والأستاذ الكريم محمد التويجري مؤسس شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية، والدكتورة نادية بنت حسن العمري أستاذة التفسير وعلومه بجامعة أم القرى، والدكتورة صَبَاح بنت أبكر الأهدل، أستاذة العقيدة بجامعة أم القرى، والأستاذ الفاضل حسن بن علي عريشي الباحث في مرحلة الدكتوراه في تخصص التفسير وعلومه، فلهم جميعًا من الثَّناءِ ما يُوازِي عطاءَهم، ومن الشكرِ ما تستدعيه صنائعُهم، وباركَ اللهُ في مساعيهم.

والشكر موصولٌ، والدعاءُ صادقٌ لكُلِّ مَن درَّسني، ولكل مَن قدَّم لي دعاءً وعونًا، ولكل مَن نفع أمةَ الإسلامِ والمسلمين بعلمِه وعمله، حيًّا كان أو ميّتًا.

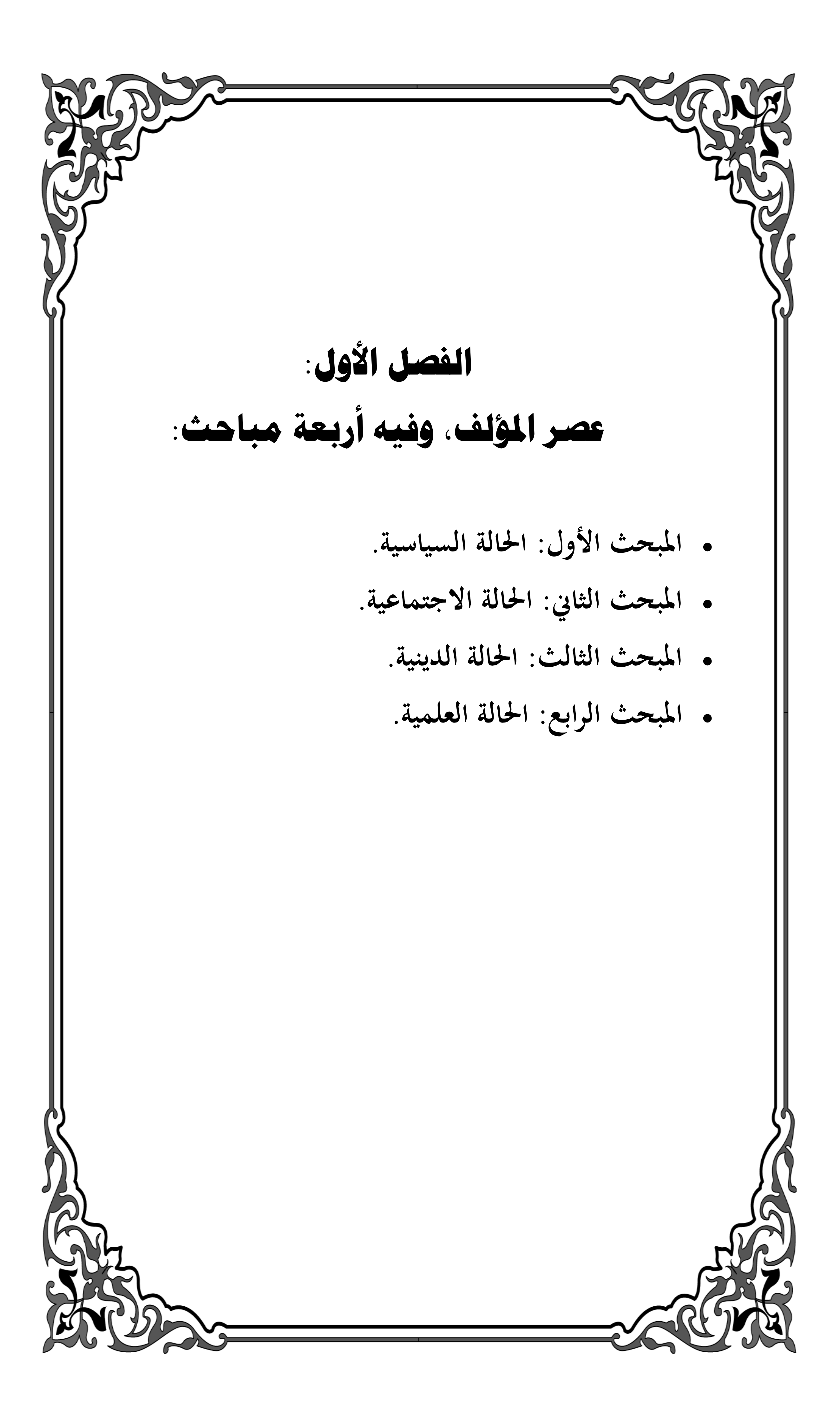
والله يشملُ بالعفوِ والغفرانِ كُلَّ مَنْ لَهُ حَقٌّ، ولمْ يَتسعِ المقامُ لذكرِه.

ولا أدَّعي أني وفيتُ هذا العملَ حقه، ولكنَّني بذلْتُ كُلَّ ما فِي وُسْعِي، واللهَ أسألُ التجاوزَ عن الزَّلة، وحسنَ التوفيقِ لِما يُحبُّ ويَرْضى، إنَّهُ خَيْرُ مسؤولٍ، وأفضلُ مأمول.

والآن أشرعُ في المقصودِ، وأسألُه -تعالى- التأييدَ والتسديد، إنَّهُ الولي الحميد.

القسمُ الأول:

قسمُ الدِّراسة



الفصل الأول:

عصر المؤلف، وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: الحالة السياسية.
- المبحث الثاني: الحالة الاجتماعية.
- المبحث الثالث: الحالة الدينية.
- المبحث الرابع: الحالة العلمية.

تمهيد:

صمتت كتبُ التراجمِ والطبقاتِ، وكذا كتابُ المصنفِ؛ عن موطنهِ، وعن رحلاتهِ العلمية، وطلبهِ للعلمِ، إلا من قبساتٍ يسيرة، فلذلك سأكتفي بالحديثِ عن تاريخِ غَزْنة، التي نُسب إليها المصنفُ، وعن الحِقْبة الزمنية من أواخر القرنِ الرابع الهجري حتى تاريخ سقوطها في القرنِ السادسِ سنة خمسِمئةٍ وخمسة وخمسين؛ لأنَّ أقدم تاريخٍ ذكره لسماعهِ: عام أربعمئةٍ وستةٍ وثلاثين من الهجرة النبوية[١]، وأشار في آخرِ كتابه أنه انتهى منه عام أربعمئةٍ وسبعةٍ وثمانين من شهر رجبٍ[٢].

ومن خلال هذين التاريخين يظهر أن من بداية سماعهِ إلى انتهائه ما يقرب من خمسين عامًا، مما يدلُّ على أن القرن الخامس هو الفترة التي قضى فيها المصنفُ طفولته وشبابه وطلبه للعلمِ ونضجه العلمي والمعرفي، فالمصنفُ عاصر الأحداثَ التاريخية التي مرَّت بها غزنةُ في هذا القرن.

ومن هنا سأعرض الناحية السياسية والاجتماعية والدينية والعلمية التي عاصرها الغزنويُّ خلال هذا القرن عرضًا مختصرًا.

■ **المبحث الأول: الحالة السياسية:**

بدأ الغزو الإسلامي لشبه القارة الهندية يتسعُ مداه في أواخر القرن الرابع الهجري، حين أخذ الغزنويون الأتراكُ يتوغلون في شبه القارة الهندية بعد ضعف الخلافة العباسية، وكان ذلك بعد أن أقاموا خارجَها دولةً واسعة ضمَّت غَزْنَةَ[٣] وخُرَاسَانَ[٤] وأغلبَ بلاد ما وراءَ

---

(١) ينظر: تفسير الفقهاء وتكذيب السُّفهاء (ت: خديجة قليل): ٩٠٣.

(٢) ينظر: تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (ت خديجة قليل): ٩٠٢.

(٣) بفتحِ أولها، وسكون ثانيها، ثم نون بعدها، وهذا لفظ العامة، أما الصحيح عند العلماء فكانوا يسمونها: (غَزْنِين)، وهي مدينة أفغانية في طرف خرسان قديمًا، وهي الحد الفاصل بين خراسان والهند، وتقع الآن جنوب غربي العاصمة كابول. ينظر: معجم البلدان: ٢٠١/٤. مراصد الاطلاع: ٩٩٣/٢. الموسوعة الحرة: (غزنة).

(٤) منطقة جغرافية واسعة، أول حدودها مما يلي العراق، وآخر حدودها مما يلي الهند، وتشتمل على أمهاتِ البلاد؛ منها نيسابور وهراة ومرو وغيرها، وتتقاسمها اليومَ إيرانُ الشرقية ((نيسابور))، وأفغانستان الشمالية ((هراة وبلخ))، ومقاطعة تركمانستان السوفيتية ((مرو)).

ينظر: معجم البلدان: ٣٥٠/٢. مراصد الاطلاع: ٤٥٥/١. المعالم الأثيرة في السنة النبوية: ١٠٨.

النهرِ[١]، ويُعد فتحُ الغزنويين لشبه القارة الهندية بداية غزو المسلمين الحقيقي لتلك القارة، وقد كان قائدُ الفتح الغزنوي سُبُكْتِكِين (ت: ٣٧٨هـ) مؤسس الدولة الغزنوية، الذي اتصف بالطموحِ وقوة العزيمة، فوحد صفوف الأتراك والأفغان، واستمر في الفتوحاتِ والغزواتِ حتى دانت قبائلُ الأفغانِ له ولزِمت الطاعة.

وبعد وفاتهِ سنة ثلاثمئة وسبعة وثمانين، تولى الحكمَ ابنُه محمود الغزنوي (ت: ٤٢١هـ)، الذي استطاع أن يرث ملك السامانيين كله في خُراسانَ وبلادِ ما وراءَ النهرِ، وقضى على سلطان البويهين، وهزم السلاجقة، ونشر الإسلام على نطاقٍ واسعٍ في البلدانِ التي فتحها، واستمر في الفتوحات حتى وفاته[٢].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثنائه عليه: «توفي الملك العادل، الكبير الثاغِرُ، المرابط المؤيد، المنصور المجاهد، يمين الدولة أبو القاسم محمود بن سُبُكْتِكِين، صاحب بلاد غزنة وتلك الممالك الكبار، وفاتح أكثر بلاد الهند قهرًا، وكاسر نُدودِهم وأوثانهم كسرًا، وقاهرُ هنودهم وسلطانهم الأعظم قهرًا...»[٣].

ثم تولى الحكم من بعده ابنه: مسعودُ بنُ محمودٍ (ت: ٤٣٣هـ)، فاستقرت له الممالكُ شرقًا وغربا في تلك النواحي، ثم نشأت القلاقلُ والفتن، واستغل السلاجقةُ انشغالَ مسعود بمتابعة الفتح في بلاد الهند، وكان ذلك عام أربعمئةٍ وتسعة وعشرين للهجرة، فاستولوا على نَيْسابورَ[٤]

---

(١) منطقة تاريخية وجزء من آسيا الوسطى، تشمل أراضيها أوزباكستان، والجزء الجنوبي الغربي من كازاخستان، والجزء الجنوبي من قيرغيزستان، وأهم المدن فيها: سمرقند، وبخارى، وفرغانة، وطشقند، وخوارزم، ومرو، وترمذ. ينظر: معجم البلدان: (٤٥/٥،٤٧). الموسوعة الحرة: (بلاد ماوراء النهر).

(٢) ينظر: تاريخ المسلمين: (٨١/١-٨٣).

(٣) ينظر: البداية والنهاية: (٢٨٦/١٥).

(٤) بفتح أولها، والعامة يسمونها نشاوور، من مدن خراسان، تقع شمال شرق إيران، وكانت قديمًا عاصمة لمقاطعة خراسان.

ينظر: معجم البلدان: ٣٣١/٥.مراصد الاطلاع: ١٤١١/٣. الموسوعة الحرة: (نيسابور).

وخُراسانَ، واستمرَّ القتالُ حتى قُتل مسعودٌ، واستمرت الفتنُ والقلاقل حتى سقطت غَزْنةُ، وكان ذلك تقريبًا في حدود عام خمسمئةٍ وخمسة وخمسين للهجرة[١].

---

(١) ينظر: شرح اليميني: ٣٦٠ وما بعدها. تاريخ المسلمين: (١/١٠٠-١٠٤).

- **المبحث الثاني: الحالة الاجتماعية:**

كانت غزنةُ –تلك المدينة الواسعة العظيمة– تضم بين جنباتها آل سُبُكْتِكين الذين كان منهم حكامها، خرجوا من غزنة لرفع راية الجهاد في سبيل الله تعالى، ونشر دينه، والقضاء على الوثنية التي كانت منتشرةً في شبه القارة الهندية وما حولها.

قال ابنُ كثير واصفًا عهدَ محمود الغزنوي: «...وفتح في بلاد الكفار من الهند فتوحاتٍ هائلةً، لم تتفقْ لغيره من الملوك، لا قبله ولا بعده، وغنم مغانم منهم كثيرة لا تنحصر ولا تنضبط، من الذهب واللآلئ، والسبي، وكسر من أصنامهم شيئًا كثيرًا، وأخذ من حليتها»(١).

وتذكر المصادرُ التي تناولت تلك الحقبةَ من الزمن: أن حكمُ ابن سُبُكْتِكين استتبَّ فيها، بعد أن بسط سيطرتَه على بلاد الهند، ومدَّ نفوذَه إليها، ونشر الإسلام بين أهلها، نتيجةً لتعدد حملاته، التي كان في كل مرةٍ يحققُ فيها نصرًا، ويضيفُ إلى دولته رقعةً جديدة، وينشر الإسلامَ بين أهالي المناطق المفتوحة، ويغنم غنائمَ عظيمة، تضيف إلى خزينة الدولة مزيدًا من الأموال التي قام الولاةُ بإنفاقها على مرافقِ الدولة، مما أدى إلى انتشار الرخاء والرفاهية بين أهلها، وقد عُرف ابن سُبُكْتِكِين بالعدل بين رعيته وفي حكمه(٢).

قال ابن كثير عنه: «فسار فيهم وفي سائر رعاياه سيرةً عادلة، وقام بأعباءِ الإسلامِ قيامًا تامًّا، وفتح فتوحاتٍ كثيرةً في بلاد الهند وغيرها، وعظُم شأنه، واتسعت مملكتُه، وامتدت رعاياه، وطالت أيامُه لعدله وجهاده، وما أعطاه الله إياه»(٣).

والعدلُ من أكبر الأسباب التي تؤدي إلى استقرار حياة الشعوب وراحتها، وتجعلها تنعم بالهدوء واجتماع الكلمة.

---

(١) ينظر: البداية والنهاية: ١٥/٦٣٣.

(٢) ينظر: تاريخ المسلمين: ٩١.

(٣) ينظر: البداية والنهاية: ١٥/٦٣٣.

كما تدل سيرة آل سُبُكْتِكين التي ذكرها المؤرخون أنهم كانوا ينصرون الدينَ ويحاربون البدعَ ومظاهرَ الفسق، مما يدل على أن الحياةَ الاجتماعية كانت بعيدةً عن مظاهر الانحراف الخلقي والمجاهرة بالمعاصي؛ لأن ذلك كان ممنوعًا.

يوضح ابن كثير ذلك فيقول في مواضعَ عدةٍ عن محمود الغزنوي: «وكان في غاية الديانة والصيانة وكراهة المعاصي وأهلها، لا يحبُّ منها شيئًا، ولا يألفُه، ولا أن يسمع بها، ولا يجسر أحدٌ أن يُظهر معصيةً ولا خمرًا في مملكته، ولا غير ذلك، ولا يحب الملاهي ولا أهلها، وكان يحبُّ العلماءَ والمحدثين ويكرمهم ويجالسهم، ويحب أهلَ الخير والدين والصلاح، ويحسن إليهم»[1]. وعلى ذلك المنهج سار ابنُه مسعود[2].

فكان ذلك القرنُ ينعمُ بالفتوحاتِ الإسلامية، والعدل، وتقريب العلماءِ، وقمع أهل البدعِ والخرافات، إلى أن ظهرت الفتنُ والقلاقلُ، وسقطت غزنةُ في حدودِ سنة خمسمئة وخمسة وخمسين -كما أبنت سابقًا-.

---

(١) ينظر: البداية والنهاية: ١٥/٦٣٤

(٢) ينظر: البداية والنهاية: (١٥/٦٣٠،٦٣٥).

■ **المبحث الثالث: الحالة الدينية:**

عندما فتح سُبُكْتِكين الهند هدم الأصنامَ، وأقام فيها شعارَ الإسلام، وكان حسنَ المعتقدِ. وعلى هذا المنهج سار ابنُه محمود الغزنوي، فكان من أعظم ملوك الإسلام، وكان أثرُه في الجهاد مشهورًا، فقتل المعتزِلةَ[١] والمشبِّهة[٢] والرافضة[٣]، وغيرهم من الفرق المخالفة، التي ظهرت في القرن الرابع عند استغلال البويهيين ضعفَ الخلافة العباسية، وصلَبهم وحبَسهم ونفاهم، وأمر بلعنهم على منابر المسلمين، وإبعاد كل طائفة من أهل البدع، وطردهم عن الديار.

وكذلك كان مسعودُ بنُ محمودِ بنِ سُبُكْتِكِين محبًّا للدينِ، فكان يتصدق في رمضان، ويجري أرزاق الفقهاء والعلماء، كما أنه اهتم بإنشاءِ المساجد والرباطات، فأصبحت غزنةُ مقصدًا للعلماء.

وقد ذكر ياقوتُ الحموي: أنه قد نُسب إلى غزنة مَن لا يُعدُّ ولا يحصى من العلماء، وما زالت آهِلةً بأهل الدين ولزومِ طريق أهل الشريعة والسلف الصالح[٤].

ومع انتقال العلماء للإقامة بها، كان منهم مَن يلزم منهجَ السلف الصالح ومنهم غير ذلك، فانتشر في بلادِ ما وراء النهر المذهبُ الحنفي في الجانب الفقهي؛ لأن غالبَ سكان خراسان

---

(١) لُقبوا بالمعتزلة لاعتزالهم مجلسَ الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ، وهم إحدى الفرق الكلامية، غلَوا في نفي صفات الله الإلهية، وأصولُ المعرفة لديهم كلها عقلية قبل ورود السمع وبعده، وأهم معتقداتهم: القول بخلق القرآن، ونفي الرؤية يوم القيامة، ومرتكبُ الكبيرة عندهم في الدنيا بمنزلة بين المنزلتين، وأكثرهم على أن الإمامة بالاختيار، وهم عشرون فرقة.
ينظر: الملل والنحل: (١/٣٨-٣٩). المفسرون بين التأويل والإثبات: ١/٢٨٣.

(٢) هم صنفان: صنف شبهوا ذات الباري بذات غيره، وصنف آخر شبهوا صفاته بصفات غيره، وكلا الصنفين على أصناف شتى. ينظر: الفرق بين الفِرق: ١٩٨.

(٣) هو لقب يطلق على الشيعةِ؛ لزِمَهم لرفضِهم إمامةَ زيد بن علي وتفرقهم عنه، وهم القائلون بإمامة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نصًّا ووصية، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده. وقيل: سموا رافضة لرفضهم إمامة الشيخين أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهم أربعة فرق، وأهم فرقهم: الشيعة الإمامية، والنصيرية.
ينظر: الفرق بين الفرق: ٣٥-٣٦. الملل والنحل: (١/١٤٤-١٤٥).

(٤) ينظر: معجم البلدان: ٤/٢٠١.

كانوا ينتمون إلى هذا المذهب، وانتشرت الماتُريدية[١] في الجانب العقدي، وكذلك الكرَّامية[٢]؛ ووجَدت الأخيرةُ دعمًا سياسيًّا كبيرًا في مدن خراسان، وخاصة نيسابور.

وقد يَتصوَّرُ مَن يسمعُ بأن الكرامية قوِيت أن الغزنويين أرداوا التمسكَ بدستورها؛ إلا أن ذلك غيرُ صحيح، فبعد أن علم محمود الغزنوي حقيقتهم في التجسيم عزلَ قاضيَهم وصادرَ أمواله، ونفى جماعة منهم إلى القلاع.

وبسببِ السياسة الغير المتكافئة التي اتبعها السلطان محمود مع المذاهب الدينية في خراسان، كان لذلك أثرٌ سيئٌ بعد ذلك في فترة حكم ابنه مسعود وحروبه مع السلاجقة، فكان من نتيجة ذلك: أنَّ مركز التجمع الديني والمذهبي اتخذ قرارَ تسليمِ مدينة نيسابور للسلاجقة، وكانت هذه ضربةً قاصمة للغزنويين، فسقطت على إثر ذلك غزنةُ، وآلت الأمور للسلاجقة[٣].

---

(١) فرقة كلامية، تنسب إلى أبي منصور الماتريدي، قامت على استخدامِ البراهينِ والدلائل العقلية والكلامية في محاجة الخصوم، كما أنها تعطل كثيرًا من صفاتِ الله تعالى الخبرية، وتؤول النصوص، وتوافق أهل السنة في بعض الجوانب العقدية؛ كأبواب الإمامة والخلافة، وما يتعلق بالبرزخ والمعاد. كما أن الماتريدية توافقُ الأشعرية في المنهج وأصولِ المذهب، والخلافُ بينهما لفظي، وفي التفاريع دون الأصول.

ينظر: عداء الماتريدية للعقيدة السلفية: (١/٤١٥-٤١٦،٤٢١-٤٢٢). الموسوعة الميسرة: ١/٩٩.

(٢) الكرامية بخراسان، يثبتون صفات الله تعالى، وينتهون بإثباتها إلى التجسيم والتشبيه. ينظر: الفرق بين الفِرق: ١٨٩. الملل والنحل: ١/٩٩.

(٣) ينظر: الكامل في التاريخ: (٧/٣٥٦، ٤٨٩)، (٧/٦٦٨). البداية والنهاية: (١٥/٦٣١)، (١٥/٥٧٥). تاريخ المسلمين: (٧٨،١٠٥). عداء الماتريدية: (١/٢٤٨-٢٨٦). خراسان في العصر الغزنوي: ٢٦٤-٢٦٩.

- **المبحث الرابع: الحياة العلمية:**

أصبحت غزنةُ في عهد السلطان محمود منارةً للعلم ومقصدًا للعلماء، وغدت عامرةً بالمساجد والقصور والأبنية التي لا تقل بهاءً وجمالًا عن المنشآت الهندية التي اشتهرت بدقة التصميم وجمال العمارة.

وقد سعى الغزنويون منذ البداية لجعل غزنةَ مركزَ إشعاعٍ كبير في جنوب غرب آسيا، وكان الهدفُ من ذلك نقلَ الثقافة الإسلامية إلى بلاد الهند المفتوحة أمام قواتهم، فما كان منهم إلا أن استعانوا بالمراكز الثقافية في خراسان أو الأقاليم؛ لرفع شأن العلوم والفنون في دولتهم. فجذبوا الكثير من العلماء والشعراء؛ أمثال:

أبي سُليمانَ حَمْدِ بنِ محمدٍ الخَطّابي البُسْتي (ت:٣٨٨هـ).

ومفتي نيسابور: أبي الطيِّبِ سهلِ بن محمدِ بنِ سُليمانَ الصُّعلوكي (ت: ٤٠٢هـ)[١].

والشاعر: أبي ظَفَرِ بنِ عبدِ اللهِ الهَرَوي (ت:-).

والقاضي: أبي القاسمِ عليِّ بنِ الحُسَين الداوودي (ت:-)[٢].

وقد برز اهتمامُهم بالعلم في جذبهم العلماء والشعراء إلى عاصمتهم؛ فصارت الدولةُ الغزنوية من أعظم الدول التي تميزت بنهضة علمية ورعاية للعلماء.

وصارت غزنة مركزًا جديدًا للعلم والأدب، يؤمُّها العلماء، ويقصدها الأدباءُ من مختلِف البقاع، وتفوقت على غيرها من العواصم: كبُخَارى[٣]، وسَمَرقَند[٤]، وغيرها، وقد كان يطلق على

---

(١) ينظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث: (٨٦١/٣-٨٦٢).

(٢) ينظر: خراسان في العصر الغزنوي: ٢٥٢-٢٥٣.

(٣) بُخارى بالضم: من أعظمِ مدن ما وراء النهر، وهي عاصمة ولاية بخارى خامس مدن أوزبكستان، تقع على المجرى الأدنى لنهر زرفشان.

ينظر: ٣٥٣/١. مراصد الاطلاع: ١٦٩/١. الموسوعة الحرة: (بخارى).

(٤) سمرقند: وجدتها في كتب البلدان تحت اسم (الصُّغد) بالضم ثم السكونِ وآخره دال مهملة، وقد يقال بالسين، وهي قرى متصلة خلال الأشجار والبساتين من سمرقند إلى قريب بخارى، وهو اسم للوادي الذي تشرب منه سمرقند ونواحيها، وتقع سمرقند في آسيا الوسطى في بلاد أوزبكستان. ينظر: معجم البلدان: (٢٢٢/٣)، (٤٠٩/٣). مراصد الاطلاع: ٨٤٢/٢. الموسوعة الحرة: (سمرقند).

محمودٍ الغَزْنويِّ ((حامي الدين وسلطان المسلمين))، وما ذاك إلا لما اشتهر به من حب للعلماء والتقريب لهم، وكذا جهاده في نشر الإسلام.

وكذلك السلطان مسعودٍ الغَزْنويِّ ذكر عنه المؤرخون أنه كان محبًّا للعلماء والشعراء -كما أشرتُ- ينفق عليهم ويهتم بهم.

قال عنه ابنُ الأثير: «وكان السلطان مسعود شجاعًا كريمًا، ذا فضائل كثيرة، محبًّا للعلماء، كثير الإحسان إليهم والتقرب لهم، صنفوا له التصانيفَ الكثيرة في فنون العلوم، وكان كثير الصدقة والإحسان إلى أهل الحاجة، تصدق مرةً في شهر رمضان بألف ألف درهم، وأكثرَ الإدراراتِ والصلاتِ، وعمَّر كثيرًا من المساجد في ممالكه، وكانت صنائعُه ظاهرةً مشهورة تسير بها الركبانُ، مع عفة عن أموال رعاياه، وأجاز الشعراءَ بجوائز عظيمة، أعطى شاعرًا على قصيدة ألفَ دينار، وأعطى آخرَ بكل بيت ألفَ درهم»(١).

ولترغيب العلماء ونشر العلم؛ اعتنوا بإنشاء المكتبات الكبيرة وجلب الكتب إليها، وقد سعى السلطان محمودٌ لإقامة المكتبات المتخصصة في المراكز العلمية في دولته؛ لتكون مرجعًا للعلماء والأدباء حين الحاجة إليها، وظهر اهتمامُهم بالكتب بأن كان في كل جامع كبير مكتبة؛ لأنه كان من عادة العلماء أن يوقفوا كتبهم على الجوامع.

ويُذكر أن السلطان محمودًا فتح الرَّيَّ(٢) سنة أربعمئة وعشرين للهجرة النبوية، وكان مجد الدولة البويهي مشغولًا عن أمور بلده بقراءة الكتب ونسخها، وكان عنده مكتبة ضخمة تحتوي على فروع العلم المختلفة، فلمَّا فتحها السلطانُ محمود قتل من الفرق المخالفة خلقًا كثيرا، ونفى المعتزِلةَ إلى خُرَاسَان، وأحرق كتبَ الفلسفة ومذاهب الاعتزال والنجوم، وأخذ من الكتب ما سوى ذلك مئة حمل إلى غَزْنَة(٣).

---

(١) ينظر: الكامل في التاريخ: (٧/١٧-١٨).

(٢) بفتح أوله وتشديد ثانيه، وهي مدينة مشهورة. قريبة إلى خراسان، أصبحت اليوم جزءًا من الجنوب الشرقي لمدينة طهران.

ينظر: معجم البلدان: ٣/١١٦. الروض المعطار: ٢٧٨. الموسوعة الحرة: (الري).

(٣) ينظر: الكامل في التاريخ: (٧/٧١٠-٧١١).

واهتم السلاطين الغزنويون أيضًا بالمدارس العلمية والمذهبية منذ تأسيس دولتهم، وأنشأوا المدارس التي كان يتتلمذُ فيها طلاب العلم، وكانت عامرة بالعلم والعلماء(١).

وقد كان الغزنوي نفسُه مولعًا بعلم الحديث، يستمع إلى علمائه، كما كان فقيهًا له مؤلفات، ولا يكاد يسمع بعالمٍ له مكانة حتى يستدعيه إلى دولته، فاستقدم: أبا الرَّيحانِ محمدَ بنَ أحمدَ البَيْرُونيَّ (ت: ٤٤٠هـ)، الذي نبغ في علوم كثيرة، في مقدمتها الرياضيات والفلك، وعُدَّ من أعظم رجال الحضارة الإسلامية، وتُرجمت كتبه إلى اللغات الأوربية(٢).

كذلك عني السلطان بالشعر، وكان له به شغف، ومن أبرز الشعراء في هذا العصر الفِرْدَوسيُّ (ت:-) صاحب «الشاهنامة» التي نظمها في خمسة وعشرين عامًا من الجهد والإبداع، وتشمل أخبار الفرس القدامى، سجَّل فيها سير وقصص الأبطال والعظماء، وهي من عيون الأدب العالمي، ويعدها الإيرانيون من مفاخرهم الأدبية؛ لأنها تقصُّ أخبار ملوك الفرس القدماء، وقد منحه السلطان محمودٌ الغَزْنويُّ ستين ألفَ مثقال من الفضة على عدد أبياتها.

ومن أبرز كتَّاب الدولة ومؤرخيها: أبو الفتحِ البُسْتي (ت: ٤٠١هـ)(٣)، وكان كاتبًا للسلطان، وموضعَ سرِّه، ومستشارَه في كثير من الأمور، وله شعر جيد.

وأبو نصرٍ محمدُ بنُ عبدِ الجبَّارِ العُتْبي (ت: ٤٢٧هـ)(٤) مؤرخ الدولة الغزنوية، وكاتب السلطان مع أبي الفتحِ البُسْتي، له كتاب «اليميني» نسبة إلى لقبه: يمين الدولة، لقب السلطان محمودٍ الغَزْنوي، تناول فيه تاريخ الدولة الغزنوية، وكان قد كتب تاريخًا عن حياة محمودٍ الغَزْنوي وجهاده إلى سنة (٤٠٩ هـ)، وقد ألف هذا الكتابَ باللغة العربية؛ لكي يقرأه أهل العراق.

والمؤرخ الفارسي: أبو الفضلِ محمدُ بنُ حُسَينٍ البَيْهَقي (ت:٤٧٠هـ)، الذي كتب بالفارسية تاريخًا للسلطان مسعود ووالده محمودٍ الغَزْنوي عرف بـ«بتاريخ البيهقي»، وقد نقل د.

---

(١) ينظر: خراسان في العصر الغزنوي: ٢٥٨.

(٢) ينظر: تاريخ الإسلام: ٤٨٩/٩. تاريخ المسلمين: ٩٩.

(٣) ينظر: وفيات الأعيان: ٣٧٨/٣.

(٤) ينظر: الأعلام: ١٨٤/٦.

يحيى الخشَّابُ ما تبقى من هذا الكتاب إلى اللغة العربية سنة ١٩٥٦م. وغيرهم من علماء الحديث والتفسير والعلوم الأخرى[١].

هكذا كانت غزنةُ في القرن الخامس الهجري تزخر بالعلماء والأدباء، وكانت تشهد حركة علمية نشيطة، وفي هذه الأجواء العلمية التي تميزت بها غزنةُ؛ لعلَّ مصنفَنا: أبا الفتحِ عبدَ الصمدِ الغَزْنوي، عاش بها فترة طفولته وشبابه، ونهل من علوم علمائها، فكان لذلك الأثر البالغ في إخراج سفره النفيس.

وإنما قلت (لعل) لأن التاريخ أسدل ستارًا على حياته؛ حيث لم تذكر المصادرُ شيئًا عن نشأته وطلبه للعلم، إلا ما كان في آخر كتابهِ، وكذلك أسدل الستار على رحلاته العلمية، ولم تبين هل كان مكتفيًا بشيوخ غزنة أم له شيوخ من الحجاز والشام؟! فكتبُ التراجم -التي وقفتُ عليها- لم تنبئ عنه شيئًا، فكل هذا لم يتضحْ في سيرته؛ فترجمتُه تكاد تكون مفقودةً، ولا يوجد فيها إلا نزرٌ يسير من المعلومات.

---

(١) ينظر: تاريخ المسلمين: ٩٩-١٠٠. خراسان في العصر الغزنوي: ٢٩٩-وما بعدها.

الفصل الثاني:

التعريفُ بالمؤلِّف: القاضي عبد الصمد بن محمود بن يونس الغزنوي الحنفي

وفيه سبعة مباحث:

- الأول: اسمه، وكنيته، ونسبه ومولده.
- الثاني: أسرته، ونشأته.
- الثالث: شيوخه، وتلاميذه.
- الرابع: مكانته العلميَّة، وثناء العلماء عليه.
- الخامس: مذهبه وعقيدته.
- السادس: مصنفاته.
- السابع: وفاته.

■ **المبحث الأول: الأول: اسمه ونسبه ومولده:**

إنَّ كُتُب الطبقاتِ والتراجم في ثراثِ أمتِنا الإسلامية في كثرتها ووفرتها وتنوعها والإبداعِ في تأليفها بلغت ما لم تبلغْه أمَّةٌ من الأممِ حتى اليومِ، سواء من حيثُ السَّعة أو من حيث العُمق؛ إلا أنَّ كمال العلمِ أبى أن يكون لغيرِ الله، فرغم ما حوته كُتبُ الطبقاتِ من التراجم، إلا أننا نجدها أغفلت وصمتت عن ذكر بعض تراجمِ العلماءِ الأكفاء الجديرين بالتنويه في حضاراتنا العلمية، وذكرت عن البعضِ النزرَ القليل الذي لا يشفي غليلًا.

وممن شحَّتِ المصادرُ بالكتابةِ عنهم، والتعريفِ بهم: (مصنفنا) الذي أجد كتابه كان أصدقَ مترجمٍ عنه، إذ أنبأت مقدمةُ كتابهِ عن اسمهِ، وأنبأت خاتمتُه عن إضاءاتٍ حول حياته العلمية، فمما أنبأتنا عنه مقدمةُ كتابه أنه: أبو الفتحِ عبدُ الصَّمدِ، ابنُ القاضي محمودِ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ[١] الغَزْنَوي.

وبهذا أثرتنا أيضًا كتبُ التراجِم والفهارس والأدلة[٢].

لُقِّب في أول كتابه بـ: ركن الإسلام، شمس الأئمة، سراج الأنام[٣].

أما ولادته: فلم تذكر كتبُ التراجمِ والطبقاتِ عنها شيئًا، لا من حيث موضعها ولا تاريخها.

---

(١) لم تثبت كتب التراجم جدَّ جدِّه (محمد)، وإنما أثبتُّه من إثبات المصنفِ له، عند ذكره لاسم عمِّه حيث نسبه إلى جدِّه. ينظر: تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (ت خديجة قليل): ٩٠٢.

(٢) ينظر: تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (ت منى الزايدي): ١٥٩. سلم الوصول: ٢٧٩/٢. كشف الظنون: ٤٦٢/١. طبقات المفسرين للأدنه وي: (٢٦٥-٢٦٦). إيضاح المكنون: ٣٠٩/٣. هدية العارفين: ٥٧٤/١. معجم المفسرين: (٢٨٥/١-٢٨٦).

(٣) ينظر: تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (ت منى الزايدي): ١٥٩.

■ **المبحث الثاني: أسرته ونشأته:**

إن كتب التراجمِ والطبقات -كما أسلفتُ- شحت بتفاصيلِ ترجمتهِ، وسكتت عن ولادتهِ؛ وكذلك أجدها سكتت عن تفاصيلِ أسرتهِ ونشأتهِ، وعن طلبهِ للعلمِ: متى بدأ، وكيف وأين؟

وكذا لم تخبرنا: هل كانت له رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحلاتٌ علميَّةٌ أم لا، وهل تقلَّد مناصبَ علمية أو مناصبَ قيادية في دولته أم كان بعيدًا عن ذلك، مكتفيًا بحلقته التي أشار إليها في أولِ كتابهِ؟ حيث ذكر أنَّ سببَ تأليفهِ -كما أشرتُ سابقًا[١]- طلبٌ طلَبه طلابُه وأصحابه، ولكن إنْ أغفلت كتبُ التراجمِ كلَّ ذلك، فبُلغتي في ترجمته كتابه الذي كان خيرَ مَن تحدَّث عن مؤلفِهِ، فقد ذكر المصنفُ في آخرِ كتابهِ شيوخَه الذين تلقى عنهم العلمَ، وكان من هؤلاء والدُه، وكذا صنو أبيه، وغيرهم من أهل العلم -وسيأتي بيانهم عند الحديث عن شيوخه-[٢]، وذكر كذلك أسانيدَه في تلقِّيه للعلم عنهم، واختلاف طرقه في تحمُّله للعلم، مع تزويدنا ببعضِ التواريخ التي تلقى فيها علمه.

فمَن تتلمذ على يدِ والده وعمه؛ لا يُشك أنه نشأ في بيت علمٍ، ولا يرتاب مرتابٌ أنه تربى في محاضنِ العلم كما هي عادةُ المسلمين في مناهج التربية الإسلامية، ويدلل كذلك على نشأته في رحاب العلم سفرُه الذي يجمعُ بين الفوائد والفرائد من المأثورِ، وبين ما يُدل به من آرائهِ ويوجهه من أفكارهِ مما يدخلُ في التفسيرِ بالرأي الذي لا مذمةَ فيه، ولا نهي، إلا في بعضِ المسائل العقديةِ -وسيأتي بسطُ ذلك في مواضعهِ إن شاء الله-[٣].

---

(١) ينظر: (٧)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٤٩)، من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: (٧٩)، من هذه الرسالة.

▪ المبحث الثالث: شيوخه، وتلاميذه:

أفصح المصنفُ عن نفسه بأن له حلقةَ علم درَّس فيها تفسير كتاب الله، فمن البدهي أن يكون له شيوخٌ وله تلاميذ، وخاتمة تفسيره حفِظت لنا شيوخَه، وشيوخَهم أيضًا، مما لم تزوِّدْنا بهِ كُتُبُ التراجمِ والطبقات، وهم:

١. الشَّيخ الصَّابر: أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ طَلْحةَ النَّاشَباني، أخذ عن الشيخ محمدِ بنِ الفضلِ البَلْخي كتابه الملقب بـ((التهذيب في التفسير)).

٢. عمُّه الشَّيْخ الإمام ركن الإسلام قاضي القضاة: أبو سُليمانَ داودُ بنُ يونسَ بنِ محمدٍ، كان حيًّا عام سبعٍ وثلاثين وأربعمئةٍ، أخذ عن: الفقيهِ أبي جعفرِ بنِ محمدٍ، وأبي بكرِ بنِ عبدِ الله؛ ابنَي أبي سهلٍ بُسرِ بنِ موسى بن شاهَوَيه المكري، تفسيرَ محمدِ بنِ السائبِ الكلبي بسنده، وكان ذلك في شهر رمضان المبارك سنة أربعٍ وتسعين وثلاثمئةٍ.

٣. أبو نصر محمدُ بنُ أحمدَ بنِ محمدِ بن شبيبٍ الكاغديّ، كان حيًّا سنة ست وثلاثين وأربعمئة[١]، أخذ عن المفسر الكبير أبي بكرٍ محمدِ بنِ الفضلِ البَلْخي تفسيرَه المعروف بـ((جامع العلومِ)) قراءةً عليه ثلاث مرات، مرتين باطنيتين ومرة ظاهرة.

٤. أبو جعفرٍ محمدُ بنُ المكيّ بنِ الحسينِ الحيُّوني، كان حيًّا سنة ثمانٍ وأربعين وأربعمئةٍ، أخذ عن أبي الحسينِ محمدِ بن عبدِ اللهِ بنِ منصورٍ الأَهْوازي كتابَ ((معاني القرآن للزجاج)) بسنده، سنة أربعمئة بمدينة (غَزْنَة).

٥. والده قاضي القضاة أبو القاسمِ محمودُ بنُ يونسَ، أخذَ عن أبي حاتمٍ عُمَيرِ بنِ عبدِ الرحمنِ البرابجي تفسيرَ ((بحر العلوم)) للسمرقندي بسنده[٢].

(١) كان له ذكر في بعض المصادر. ينظر: تاريخ دمشق: ١٩٣/٥. تاريخ الإسلام: ٢٠٠/٩. سير أعلام النبلاء: ٩٩/٢٠.

(٢) ينظر: تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (ت خديجة قليل): ٩٠٣-٩٠٥. *وجميع الشيوخ لم أقف لهم على ترجمة.

▪ **وقد تنوعت طرقُ تحمل الغزنوي العلمَ عن شيوخه[1]، فمِن ذلك:**

١. **السماع**: تحمَّل عن شيخه أبي جعفرٍ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ طلحةَ كتابَ ((التهذيب في التفسير)) لأبي بكرٍ محمدِ بنِ الفضلِ البَلْخي، سماعًا منه، حيث قال: «وأما ما أمليناه من كتاب ((التهذيب في التفسير)) فهو ما (أخبرنا) به الشيخُ الصابرُ أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ طلحةَ الناشباني...»[2].

وكذا أخذ تفسيرَ أبي الليثِ السَّمَرْقَندي عن والدِه أبي القاسمِ سماعًا؛ فقال: «والذي أمليناه من تفسيرِ الفقيه الإمام أبي الليث نصرِ بنِ محمدِ بنِ إبراهيمَ السَّمَرْقَندي –رحمة الله عليه– فهو ما (**أخبرني**) به الشيخُ الإمام جمالُ الإسلامِ قاضي القضاةِ أبو القاسمِ والدي –رحمه الله ورضي عنه وأرضاه–...»[3].

٢. **القراءةُ على الشيخ**: وأكثرُ أهل الحديث يسمُّونها (عَرْضًا)، وقد تحمَّل الغزنوي عن عمِّه داودَ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ –رَحِمَهُ ٱللَّهُ– تفسيرَ مُحَمَّدِ بنِ السَّائبِ الكَلْبي قراءةً عليه، فقال: «فالذي أمليناه من تفسير محمدِ بنِ السائبِ الكَلْبي هو ما أخبرني به عمي الشيخُ الإمام ركن الإسلام قاضي القضاة أبو سليمانَ داودُ بنُ يونسَ بنِ محمدٍ –رحمة الله عليه– بقراءتي عليه...»[4].

وأخذ كذلك تفسيرَ أبي بكرٍ محمدِ بنِ الفضلِ البَلْخي قراءةً على شيخه، فقال: «والذي أمليناه من تفسير الشيخ المفسر الكبير أبي بكرٍ محمدِ بنِ الفَضْلِ البَلْخي من كتابه المعروف بـ((جامع العلوم))...، فهو ما أخبرنا به الشيخُ المفسر أبو نصرٍ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ شبيبٍ الكاغَدي، قرأه عليه ثلاثَ مرات: مرتين باطنتين، ومرة ظاهرة، ونحن سمعناه عليه بقراءتنا عليه...»[5].

---

(١) طرق التحمل التي أشرت إليها، والترتيب الذي اعتمدته؛ هو على ما ذكره ابنُ الصلاح في مقدمته. ينظر: مقدمة ابن الصلاح: ٢٥١–ومابعدها.

(٢) ينظر: تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (ت خديجة قليل): ٩٠٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ٩٠٤.

(٤) ينظر: المصدر السابق: ٩٠٢.

(٥) ينظر: المصدر السابق: ٩٠٣.

وكذلك كتاب ((معاني القرآن للزجاج)) فقد أخذه عن شيخه الأديب أبي جعفرٍ محمدِ بنِ المكّي بنِ الحُسَين قراءةً عليه(١).

الإجازة: أخذ عن والده وعمّه كتابَ أحكام القرآن لأبي بكرٍ الجَصَّاص إجازةً، فقال -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: «والذي أمليناه من كتاب أحكام القرآن عن الشيخ أبي بكرٍ الجَصَّاص؛ فهو ما أخبرنا به أبونا وعمُّنا -رحمة الله عليهما- إجازةً...»(٢).

وكذا أخذ عن شيخه أبي نصرٍ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ شبيبٍ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- تفسيرَ مقاتلِ بنِ سليمانَ البَلْخي، والضَّحَّاكِ بنِ مُزاحِم الهِلالي، ومجاهدٍ، وقتادةَ بنِ دِعامةَ، والحسنِ بنِ أبي الحسنِ البَصْري، ومحمدِ بنِ عليِّ الحكيمِ التِّرْمِذي، ومحمدِ بنِ جريرٍ الطَّبَري، والشيخِ أبي منصورٍ الماتُريدي، وكتاب أحكام القرآن لأبي جعفرٍ الطَّحاوي **إجازة مقرونةً بالكتابة** حيث قال: «... فكلُّ ذلك مما أجازه لي الشيخُ الإمام المفسر أبو نصرٍ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ شَبِيب -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- كتب لي بخطه إسنادَ كل واحد من هذه التفاسير واحدًا بعد واحدٍ إلى آخر ما كتبه»(٣).

▪ تلاميذه:

شحَّت كتب التراجم بذكرهم، وما أنبأت إلا عن القليل، ومن خلال الوقوف عليهم في كتب التراجم والفهارس، أجد أنَّ منهم مَن أخذ عن الشيخ مباشرةً، ومنهم من أخذ بواسطة؛

فممَّن أخذ عنه مباشرة:

١. محمودُ بنُ أبي الحسنِ عليِّ بنِ الحُسينِ النَّيْسابوري(٤).

صرَّح النيسابوري في كتابه ((خلق الإنسان)) أنَّ قاضي القضاة عبدَ الصمدِ بنَ محمودٍ الغَزْنوي من شيوخه؛ فقال: «...لا شيء في أدبِ صحبةِ النَّاسِ كحسن الحديثِ إذا حَدثت، وحسن الاستماع إذا حُدثت، ولم أر في أحد من الناس كمالَ هذين الوصفين من غير أن مال

---

(١) ينظر: تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (ت خديجة قليل): ٩٠٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٩٠٤.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ٩٠٤-٩٠٥.

(٤) محمود بن أبي الحسن علي بن الحُسَين النيسابوري، أبو القاسم الغزنوي. كان حيًّا حتى سنة خمسمئة وثلاثة وخمسين. صاحب كتاب: ((باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن)). ينظر: باهر البرهان (ت: سعاد بابقي): (٧٣-٧٤،٧٩).

أحدهما بالآخر كما رأيتُ في قاضي القضاةِ إمام الأئمة عبدِ الصمدِ بنِ محمودٍ -رحمة الله عليه-»[١].

٢. نجلُه يحيى بنُ عبدِ الصَّمدِ الغَزْنوي[٢].

- **وممَّن أخذ عن الشيخ بواسطة:**

١. محمودُ بنُ أحمدَ بن عبدِ الرَّحمنِ؛ أبو الفضلِ الغَزْنوي.

قال مؤلِّفُ الجواهر المُضيَّة: «محمودُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ؛ أبو الفضلِ الغَزْنوي، حدَّث بكتاب تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء لأبي الفتحِ عبدِ الصَّمدِ بنِ محمودِ بنِ يونسَ الغَزْنوي، عن ولده القاضي يحيى بنِ عبدِ الصَّمدِ عن أبيه...، توفي محمودُ الغَزْنويُّ يوم الجمعة، ودفن يوم السبتِ سنة ثلاث وستين وخمسمئة...»[٣].

---

(١) ينظر: مخطوط خلق الإنسان: /ظ/١٣٦/. *أكرمني بنسخة المخطوطِ مشرفي الكريم: أمين محمد باشا -حفظه الله-.

(٢) ينظر: الجواهر المضية: ٤٣٠/٣.

(٣) ينظر: ٤٣٠/٣.

■ **المبحث الرابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:**

كان أبو الفتحِ الغَزْنويُّ مفسِّرًا[١] فقيهًا[٢] قاضيًا[٣]، له حلقةٌ علمية[٤] يدرِّس فيها تفسيرَ كتابِ الله، فظهر في تفسيره عُلوُّ كعبه ورفيع منزلته في العلمِ، كما أن أسانيدَه التي ساقها في آخرِ كتابهِ وتحملهِ للعلمِ عن شيوخهِ لتُظهرُ جليًّا مدى اهتمامه بأخذِ العلمِ عن شيوخٍ أجلّاء، وتُظهر هذه الأسانيدُ اهتمامَه بالعلومِ المختلفة؛ كعلمِ اللغةِ والتفسيرِ والفقهِ، كما أنه رُزق دماثةَ الخلقِ، وحسنَ الحديثِ، وحسن الاستماع، كما وصفه تلميذُه محمودُ بنُ أبي الحسنِ عليّ بنِ الحُسَينِ النَّيْسابوريِّ، فقال:

«...لا شيء في أدبِ صحبةِ النَّاسِ كحسن الحديثِ إذا حَدثت، وحسن الاستماع إذا حُدثت، ولم أرَ في أحدٍ من الناس كمالَ هذين الوصفين من غير أن مال أحدُهما بالآخر كما رأيتُ في قاضي القضاةِ إمام الأئمة عبدِ الصمدِ بنِ محمودٍ -رحمة الله عليه-»[٥].

وقال الأدنه وي (ت: ق١١) في ((طبقات المفسرين)) عن المصنف: «كان عالمًا فاضلًا وماهرًا في التَّفسير»[٦].

---

(١) ينظر: معجم المفسرين: ١/٢٨٥.

(٢) ينظر: إيضاح المكنون: ٣/٣٠٩. هدية العارفين: ١/٥٧٤.

(٣) ينظر: معجم المفسرين: ١/٢٨٥.

(٤) كما ذكرت ذلك في المقدمة، ينظر: (٧)، من هذه الرسالة.

(٥) ينظر: مخطوط خلق الإنسان: /ظ/١٣٦/.

(٦) ينظر: ٢٦٥.

■ **المبحث الخامس: مذهبه وعقيدته:**

■ **أولًا: مذهبه الفقهي:**

كان حنفيَّ المذهب كما ورد في ترجمتهِ[١]، وكما أُثبت في نهاية الجزءِ الأولِ من نسخة الأصل، ونص ذلك: «نجَزَ الجزءُ الأول من تفسير القرآن العظيم، لمولانا عبد الصمد الحنفي...»[٢].

وكذلك مما يبينُ انتسابَه للمذهب الحنفي عرضُه للمسائل الفقهية التي ترد في النص القرآني -في الجزء المحقق-، إذ تراه يوظفُ الأدلةَ الشرعية على مذهبه، لكن طريقة توظيفه تتسم بالأدب الجم، فلم يكن متعصبًا أو متشددًا أو متحاملًا على المخالفين -وسيأتي بيانُ ذلك مفصلًا في منهجه إن شاء الله-[٣].

■ **ثانيًا: مذهبه العقدي:**

سلَك الغزنويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسلكَ الماتُريديةِ المؤولة لصفاتِ الله الخبرية، الفارَّة من إثباتها بحجةِ التجسيمِ والتشبيه، ولعلَّ ذلك يكونُ بسبب انتشارِ المذهب الماتُريدي في بلاد خَرَاسَان وبلاد ما وَرَاءَ النَّهْر.

وفي القرنِ الخامسِ الذي عاشه المصنفُ كانت الماتريديةُ والفرق الكلامية منتشرةً انتشارًا واسعًا، وكانت الماتريدية تنتشر انتشارًا كبيرًا بين الأحنافِ، حتى إذا أطلقتِ الحنفية في علمِ الكلامِ فلا يُراد بها إلا الماتريديةُ لا غير[٤].

وأبنتُ عن تأويلهِ لصفاتِ الله تعالى ببعض الأمثلةِ في منهجهِ مفصلًا[٥]، وغير ذلك مما هو في ثنايا النصِّ المحققِ.

---

(١) ينظر: إيضاح المكنون: ٣٠٩/٣. هدية العارفين: ٥٧٤/١. معجم المفسرين: ٢٨٥/١.

(٢) ينظر: تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (ت نايف كريدم): ١٦٥.

(٣) ينظر: (٩٥)، من هذه الرسالة.

(٤) ينظر: عداء الماتريدية للعقيدة السلفية: (٢٨٤/١-٢٨٦).

(٥) ينظر: (٧٩)، من هذه الرسالة.

▪ المبحث السادس: مصنفاته:

لم تزودني كتبُ التراجم بمؤلفاتٍ خطها يراعُ الغَزْنويِّ غير كتابه ((تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء))، كما أني لم أجد في الجزءِ المحققِ ما يشيرُ إلى إحالته إلى مصنفٍ آخرَ له.

والحمد لله الذي يسَّر إخراجَ الأغلب الأعم من كتابهِ، ولم يتبقَّ منه سوى اللبنة الأخيرة التي بين يديَّ؛ ليكتمل بناؤه، وتُضم جميع أجزائه للمكتبة الإسلامية، وأسأل الله أن يجعله لمصنفه علمًا نافعًا وعملًا صالحًا.

▪ **المبحث السابع: وفاته:**

كان أبو الفتحِ الغَزْنويُّ حيًّا حتى شهرِ رجبٍ من شهور سنة سَبعٍ وثمانين وأربعمئة، وهي السنة التي صرَّح في آخر كتابهِ أنها السنةُ التي أتمَّ فيها تفسيرَه[1]، ولم تصرّح لنا الموارِدُ التي ذكرت ترجمتَه بتاريخٍ صريحٍ في وفاته ولا حتى بتاريخ تقريبي، إلا ما ذكره الأدنه وي في كتابهِ ((طبقات المفسرين)) حيث قال في ترجمته للمصنف: «...توفي سنة ثلاث وعشرين وسبعمئة»[2].

وما ذكره الأدنه وي غير صحيح، فلا يمكن أن يكون المصنفُ عاش بعد انتهائه من كتابه هذه المدة الطويلة، ومما يدلل أيضًا على خطأ ما ذكره، ما قاله صاحب الجواهر المضية –وقد سبقت الإشارةُ إليه– في ترجمةِ: محمودِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ؛ أبي الفضلِ الغَزْنويِّ، حيث قال:

«حدَّث بكتابِ تفسيرِ الفقهاءِ وتكذيب السفهاء لأبي الفتحِ عبدِ الصَّمدِ بنِ محمودِ بنِ يونسَ الغَزْنويِّ، عن ولدِه القاضي يحيى بنِ عبدِ الصَّمدِ عن أبيه،...، وتوفي محمودٌ الغَزْنويُّ يوم الجمعة، ودفن يوم السبت ثامنَ شعبان سنة ثلاث وستين وخمسمئة»[3].

فإن كان ما قاله الأدنه وي صحيحًا، فلا يُظن أن يَعدِل أبو الفضلِ الغَزْنويُّ عن الأخذ من القاضي عبدِ الصمدِ الغَزْنويِّ مباشرةً وهو حيٌّ، ويأخذ تفسيرَه بواسطةٍ عن ابنه يحيى –والله أعلم–، وإن لم يعدل عن ذلك فالفترة الزمنية بين الفراغِ من الكتابِ وبين ما ذكره طويلة جدًّا، وكذلك مما يزيد اليقين بأن ما ذكره الأدنه وي خطأ: ما ذكره ابن حجر الهيتمي ((الزواجر عن اقترافِ الكبائرِ)) حيث قال:

«قد صرَّح الإمامُ القاضي عبدُ الصمدِ الحَنَفيُّ في تفسيره...، وهو متقدم كان موجودًا أوائل المئة الخامسة في سنة ثلاثين وأربعمئة»[4].

وكذا ما ذكره المُناويُّ في ((فيض القدير)) حيث قال: «أما ما صرَّح به القاضي عبدُ الصمدِ الحَنَفيُّ من أهل القرن الخامس...»[1].

---

(١) ينظر: تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (ت خديجة قليل): ٩٠٢.

(٢) ينظر: ٢٦٥.

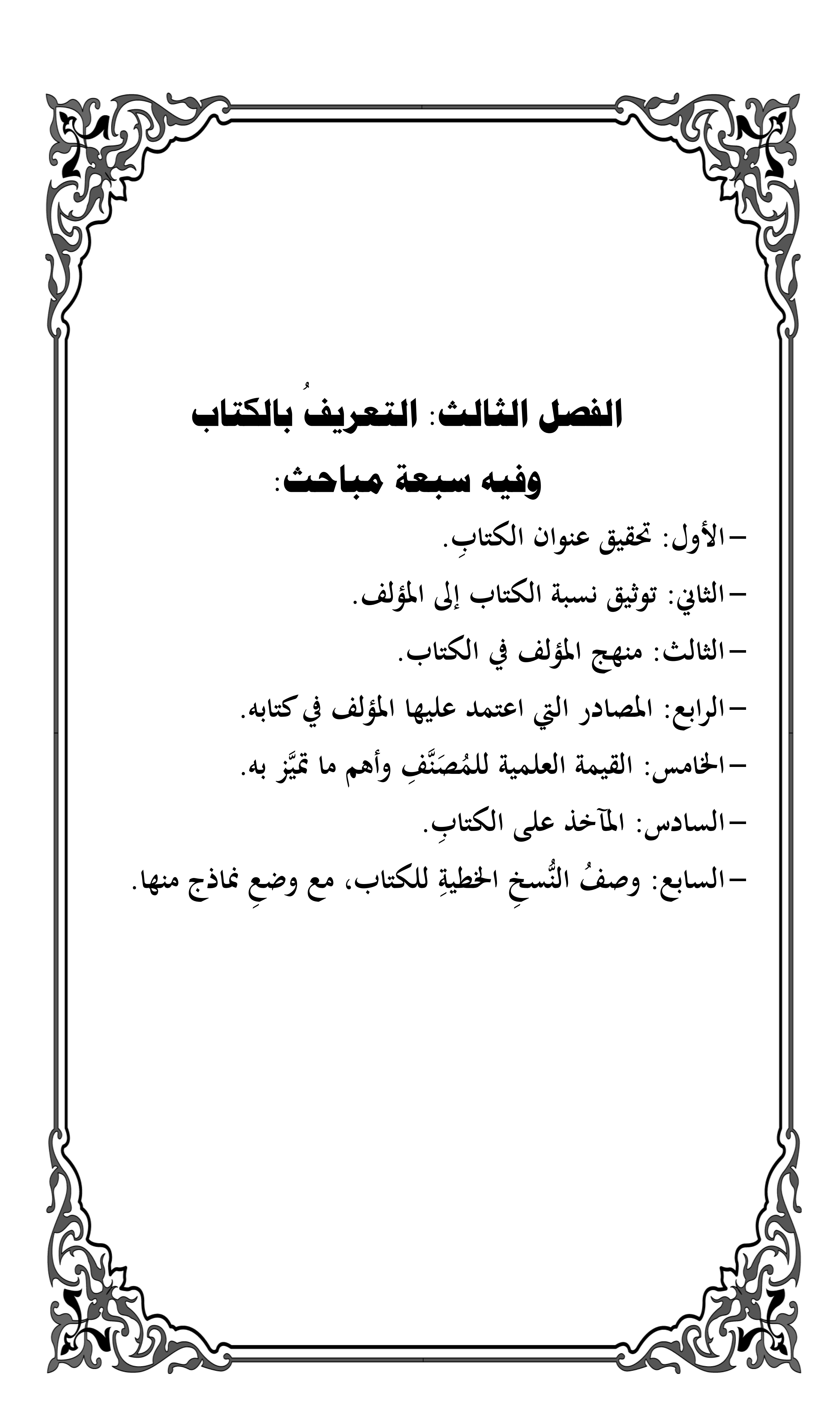
(٣) ينظر: (٥٢)، من هذه الرسالة.

(٤) ينظر: ١/٦٥.

فهذا كله يثبت أنه من علماءِ القرنِ الخامس الهجري، ولا صحة لما ذكره الأدنه وي -والله أعلم-.

=

(١) ينظر: ٤٤٩/٣.



الفصل الثالث: التعريفُ بالكتاب

وفيه سبعة مباحث:

- الأول: تحقيق عنوان الكتابِ.
- الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.
- الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.
- الرابع: المصادر التي اعتمد عليها المؤلف في كتابه.
- الخامس: القيمة العلمية للمُصَنَّفِ وأهم ما تميَّز به.
- السادس: المآخذ على الكتابِ.
- السابع: وصفُ النُّسخِ الخطيةِ للكتاب، مع وضعِ نماذج منها.

▪ **المبحث الأول: تحقيق عنوان الكتاب:**

ليس في مقدمة المؤلِّف ما يثبت تسميته بـ(تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء) صراحةً، غير أنه ذكر في مقدمته أن الباعث على تأليف هذا السِّفر هو إجابة طلابِهِ لأن يمليَ عليهم تفسيرًا متوسطًا يجمع فيه مسموعاتِهِ من الأقاويل المستحسنة، والفوائد المستنبطةِ، ويشير في الأصولِ والفروع[١].

فقولُه هذا يمثلُ النصفَ الأول من اسم الكتابِ فيما ظهر لي (تفسير الفقهاء)، فقد اشتمل الكتابُ على مسموعاته من شيوخِهِ الذين صرَّح بهم في خاتمة تفسيره، فتجده ينقلُ عنهم بالنصِّ كأبي إسحاقَ الزجَّاجِ، وأبي الليثِ السَّمَرْقَنديّ، وأبي بكرٍ الجَصَّاصِ، ومُقاتِلٍ -وإن لم يصرِّحْ بهم في مواضعِ نقله- واشتمل كذلك على فوائدَ استنبطها[٢]، كما أن بيانَه للأحكامِ الفقهيةِ يَظهرُ جليًّا في تفسيره.

ثم قال: «ونضر الله امرءًا نظر في هذا الكتابِ الذي أمليناه....»، ثم تحدَّث عن نعمة الله عليه وعلى مَن وفَّقه الله للوقوفِ على: «... تنزيه الله تعالى عن صفات المُحدَثين، حفظًا للدينِ، وردًّا على الملحدين»[٣].

فقوله هذا اشتمل على المعنى المراد من الشق الثاني لاسمِ الكتاب (تكذيب السفهاء)، كما بدا لي وظهر، حيث إنه في مواضعَ من تفسيره كان يردُّ على الملحدين وغيرهم من أهلِ الأقوالِ الباطلة، ومن ذلك:

○ ما جاء في تعقيبه بعد تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم:٣٦]، حيث قال: «وليس في هذه الآية تخصيص كل واحد من الخلق بإيتائه كلَّ ما سأل حتى يعترضَ ملحدٌ في القرآن بمثل هذا القول، ولكن اللفظ خارجٌ مخرج العموم»[٤].

---

(١) ينظر: تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (ت منى الحربي): ١٥٦.

(٢) ينظر: أمثلة منها: (٨٥)، من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (ت منى الحربي): ١٥٨.

(٤) ينظر: (٣٦٠)، من هذه الرسالة.

○ وكذا ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿رَّبَّنَا إِنِّيَ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ...﴾ [إبراهيم:٣٩].

قال معقِّبًا: «وأما نسبة البيت في الآية إلى الله تعالى فليس على معنى: أن الله تعالى يسكن فيه، تعالى الله عن ذلك»(١).

○ وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝ مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ﴾ [الحجر:٤-٥].

قال: «وفي هذا بيانُ أنه لا يموت أحدٌ، ولا يُقتل؛ إلا لأجله الذي جعله الله تعالى، ولا يعترض على هذا قول من يقول: كان يجب أن لا يكون القاتل ظالمًا للمقتول؟

لأنه وإن كان المعلوم من حال المقتول أنه سيموت في ذلك الوقت لا محالة لو لم يقتل، ولكنه كان يموتُ من غير آلام القتل، فكان القاتلُ بإيصال تلك الآلام إليه ظالمًا له»(٢).

فلعلَّ في هذا إشارةً إلى المعنى المرادِ من تسميتهِ بـ(تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء)، كما أسمَتْه كتبُ التراجمِ والفهارسِ.

وقبل الحديثِ عمَّا ذكرته كتب التراجم، أشيرُ إلى التسمية التي ثبتت في نسخ المخطوط، فقد سُمي الكتاب بـ(تفسير القرآن العظيم)، في نهاية كل جزء من أجزاء نسخة الأصل، جاء في آخر الجزء الأول -كما ذكرت سابقًا-: «نجز الجزء الأول من تفسير القرآن العظيم لمولانا عبدِ الصمدِ الحنفيِّ...»(٣).

وفي آخر الجزء الثاني: «تم الثلث الثاني من تفسير القرآن العظيم للشيخ الإمام العالم المحقق عبدِ الصمدِ الغَزْنوي -رحمه الله- ونفع بعلومه»(٤).

وفي ختامِ الجزء الثالثِ: «هذا آخر تفسير القرآن العظيم لمولانا عبدِ الصمدِ الحنفيِّ...»(١).

---

(١) ينظر: (٣٦٥)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٣٨٧)، من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (ت نايف كريدم): ١٦٥.

(٤) ينظر: تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (ت سماح المولد): ٢١٠.

أما في كُتبِ التَّراجمِ، والفهارس (الببليوجرافيا)[٢]، فقد ورد باسم: (تفسيرِ الفقهاءِ وتكذيبِ السفهاء) -كما أشرتُ آنفًا-.

- **فمِن كتب التراجمِ:**

كتاب «الجواهر المضية» (٣/٤٣٠)، حيث قال: «محمود بن أحمد بن عبد الرحمن أبو الفضل الغزنوي، حدَّث بكتاب تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء لأبي الفتح عبدِ الصَّمدِ بنِ محمودِ بنِ يونسَ الغَزْنوي، عن ولده القاضي يحيى بنِ عبدِ الصَّمدِ عن أبيه...».

- **ومن كتب الفهارس، وأغلفةِ النسخ:**

١. ما جاء في «كشف الظنون» (١/٤٦٢): «تفسير الفقهاء، وتكذيب السفهاء؛ لأبي الفتحِ عبدِ الصمدِ بنِ محمودِ بنِ يونسَ الغَزْنويِّ».

٢. وكذا هو في «إيضاحِ المكنون» (٣/٣٠٩)، و«هدية العارفين» (١/٥٧٤)، بمثل ما جاء في كشف الظنون.

٣. وفي غلاف نسخة (بايزيد)، المرموز لها في الرسالة بـ(ز)، كتب بقلمِ الرصاصِ الخفيف، -ويظهر أنه خطٌّ معاصر- ما نصُّه: «ويُعرف أيضًا تفسير عبد الصمد، واسم هذا التفسير -طبقًا على ما في كشف الظنون- تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء، لأبي الفتحِ عبدِ الصمدِ بنِ محمودِ بن يونسَ بنِ محمدٍ الغَزْنوي الحنفيِّ».

- أما نسخة (طوبى قوبي)، المرموز لها في الرسالة بـ(ط)، فقد كُتب على غلافها: «الجزء الثالث من تفسير كتاب الله تعالى، تصنيف القاضي الإمام ركنِ الإسلام وشمس الأئمةِ وسراج

=

(١) ينظر: تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (ت خديجة قليل): ٩٠٦.

(٢) الفهرس: هو الكتاب الذي تجمع فيه قائمة من الكتبِ، ويعنى بوصفِ الكتب ونشر بياناتها؛ كاسم المصنف، وموضوع الكتابِ، وغير ذلك. ويسمى بالثبتِ والبرنامجِ وغيرها. ينظر: الموسوعة الحرة: (فهرس)، (ببليوجرافيا).

الأنام، قاضي القضاة: أبي الفتحِ عبدِ الصمدِ، ابن قاضي القضاة الشيخِ الإمام محمودِ بنِ يونسَ بنِ محمدٍ الغَزْنويِّ -رحمه الله-».

والذي يظهر لي ويبدو أن مضمون الكتاب موافقٌ للتَّسمية المذكورة في كتب التراجمِ والفهارس -تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء- من خلال النص المحقق الذي وقفتُ عليه، وللأمثلة التي ذكرتها آنفًا وغيرها من الأمثلةِ المنثورةِ في الجزءِ المحقق.

ولعلنا لو استقصينا كلَّ ما في المخطوطِ من مواضعَ فقهية، ورودٍ ردَّها المصنف لظهر لنا الاسمُ الأنسب للكتاب، كما أنه لا بد من أن يكون هناك مصدرٌ قد سمَّى هذا التفسيرَ بهذا الاسم، حتى سمَّته كتبُ الفهارس به. والله أعلم.

- **المبحث الثاني: توثيق نسبة الكتابِ إلى المؤلف:**

لا شك في نسبة الكتاب إلى الغزنوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلك لأدلة عدة، منها:

- **أولًا**: حملتْ مقدمةُ المخطوط الأصل، وكذا أواخرُ أجزائه، ومقدمةُ نسخة (بايزيد)، وغلافُ نسخة (طوبى قوبي)، اسمَه كاملًا.

- **ثانيًا:** ما أشارت إليه كتب التراجمِ التي ترجمت للمؤلف من نسبة الكتابِ إليه، وكذا كتب الفهارسِ -كما بينتُ-.

- **ثالثًا:** ورود اسمه في بعض المصنفات التي أشرتُ لها سابقًا، وأعيد ذكرها لتمامِ الفائدة مع ذكر غيرها :

١. محمدُ بنُ إبراهيمَ الوزيرُ اليَمَاني (ت: ٨٤٠هـ)، حيث ذكر في كتابه: ((العواصم والقواصم)) تفسيرَ عبد الصمد الحنفي في موضعين، فقال: «...ذكر ذلك الواحدي في ((أسباب نزول القرآن))، وفي ((الوسيط)) في التفسير له، ولم يذكر غيرَه، وكذا في ((عين المعاني))، ولم يذكر غيرَه، مع كثرة توسُّعه في النقل، وكذا في تفسير عبد الصمد الحنفي...»[١].

وقال في الموضع الآخَرِ[٢]:«...وكذا في ((تفسير عبد الصمد الحنفي))، و((تفسير الرازي))، لم يذكرا سواه...».

٢. ابنُ حَجَرٍ الهَيْتَميُّ في ((الزواجر عن اقتراف الكبائر)) (ت: ٩٧٣هـ)، قال: «فإن قلتَ: قد صرَّح الإمام القاضي عبدُ الصمدِ الحنفيُّ في تفسيره أن مذهبَ الصوفية أن الإيمانَ يُنتفع به، ولو عند معاينة العذاب، وهذا يدل على أنه مذهبٌ قديم؛ لأن القاضي المذكور وهو متقدم، كان موجودًا أوائل المئة الخامسة في سنة ثلاثين وأربعمئة...»[٣].

٣. عبدُ الرؤوفِ المُناويُّ في ((فيض القدير)) (ت: ١٠٣١هـ) حيث قال: «أما ما صرَّح به القاضي عبد الصمد الحنفي من أهل القرن الخامس...»[٤].

---

(١) ينظر: (١٨٢/٢-١٨٣).

(٢) ينظر: ٢٦٥/٣.

(٣) ينظر: ٥٦/١.

(٤) ينظر: ٤٤٩/٣.

فهذه بعضُ الدلائل التي تكفي للقطع بصحة نسبة الكتاب إلى الغزنوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أما وقد تضافرت واجتمعت؛ فلا يسعُ النفسَ إلا الاطمئنانُ إلى صحة توثيقه -إن شاء الله- والحمدُ لله رب العالمين.

▪ **المبحث الثالث: منهج المؤلف في الكتاب:**

يُعدُّ تفسيرُ الفقهاءِ وتكذيب السفهاءِ من التفاسيرِ المتوسطةِ، ضمَّ فيه مؤلفُه ما تعلَّق بالآياتِ من الأحاديثِ والآثارِ، وأقوال العلماءِ، ومسائلِ النحوِ واللغةِ، والفقهِ، والعقيدةِ، وغيرها، ويكتفي في الآياتِ الظاهرةِ المرادِ بقوله: «ظاهرة المراد».

كما أنَّ له مقدرةً على اختصار معاني الآيات بما لا يُخِلُّ، ويَعرفُ ذلك مَن يقف مقارنًا بين تفسيرِهِ والتفاسير الأخرى، وله اختياراتٌ في الأقوالِ الواردة في الآية، فيقدِّمُ ما يراه راجحًا ويجعلُ الآخَر مرجوحًا فيعبرُ عنه بقوله: «ويُقالُ».

كما أنه قد يُحيلُ إلى مواضعَ سابقةٍ قد فصَّل فيها القولَ في مسألةٍ من المسائلِ، أو بسَط القولَ في شرح آية، فلا يعيدُ الكلامَ فيها، أو يشير إلى أنه قد تكلَّم عنها في موضعٍ سابق، فيعيدُ الحديثَ عنها، كما أنه يهتم بعلم عدِّ الآي، فتجده يصدِّرُ فواتحَ كل سورةٍ بعدد آيِها.

ومن أبرزِ ما اتسم به كتابُه، وسيكونُ محورَ الحديث عنه: منهجُه في التفسير بالمأثورِ[١]، من حيث عنايته بتفسير القرآن بالقرآن، وعنايته بالأحاديثِ النبوية والآثارِ، وبأسبابِ النزولِ، والرواياتِ الإسرائيلية.

وكذا منهجه في التفسير بالرأي[٢]، وسأبينُ عن موقفه في بابِ الأسماءِ والصفاتِ، وسأُتبعه بما حواه الكتابُ من علوم القرآنِ الأخرى، ومسائلِ اللغة العربيةِ والفقهِ، واهتمامهِ بالمسائل الكونية، وعرضِهِ للإشكالاتِ، ثم أختمُ بذكر العلومِ التي حواها ((تفسير الفقهاءِ وتكذيب السفهاء)) إجمالًا، والآن نشرع في المقصود:

---

(١) ويشمل التفسير بالمأثورِ: ما جاء في القرآن الكريم نفسه من البيانِ والتفصيل لبعض آياتهِ، وما صح عن النبي ﷺ، والصحابةِ، وما نقل عن التابعين، من كل ما هو بيان وتوضيح لمراد الله تعالى من نصوص كتابه. ينظر: التفسير والمفسرون للذهبي: ١/١١٢.

(٢) يطلق الرأى على الاعتقاد، وعلى الاجتهاد، وعلى القياس، والمراد بالرأى هنا "الاجتهاد"، وعليه فالتفسير بالرأى عبارة عن: تفسير القرآن بالاجتهاد بعد معرفة المفسِّر لكلام العرب ومناحيهم فى القول، ومعرفته للألفاظ العربية ووجوه دلالاتها، واستعانته فى ذلك بالشعر الجاهلى، ووقوفه على أسباب النزول، ومعرفته بالناسخ والمنسوخ من آيات القرآن، وغير ذلك من الأدوات التى يحتاج إليها المفسِّر. ينظر: التفسير والمفسرون للذهبي: ١/١٨٣.

- **أولًا: منهجه في التفسير بالمأثور:**

سلك الغزنوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسلكَ مَن سبقه من المفسرين في الاعتماد على ما عبَّر عنه شيخُ الإسلام ابن تيمية بأنه: أحسنُ طرق التفسيرِ، فقال: «أحسنُ الطرقِ أن يُفسَّر القرآنُ بالقرآن، فما أُجمل في مكان فإنه قد فُسر في موضع آخر، وما اختُصر من مكان فقد بُسط في موضع آخر، فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة؛ فإنها شارحةٌ للقرآن وموضحةٌ له...»(١).

فنجد المصنفَ قد اعتنى بهذين الطريقين، وسأجعل لعنايتِهِ واهتمامِهِ بتفسير القرآن بالقرآن الأولويةَ في الحديث، ثم أُفرد عنايتَه بمسلكِ النقل عن النبي ﷺ وما أُثر عن صحابتهِ ومَن سار على نهجهم إلى يوم الدين.

- **فمِن عنايتهِ بتفسير القرآن بالقرآن:**

أن يبين معنى حرف من حروف اللغة في موضع الآية، فيستدل بآية أخرى فيها نفس الحرف وبنفس المعنى، ومن ذلك:

– عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف:١٠١].

قال الغزنوي: يحتملُ أنَّ دخولَ (مِنْ) هاهُنَا للتَّبعيضِ، ويحتملُ أنَّهُ للجنسِ، كمَا في قولِهِ تعالَى: ﴿فَاجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَانِ﴾ [الحج:٢٨](٢).

– وكذا عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي رَفَعَ ٱلسَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ...﴾ [الرعد:٢].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فعُلِمَ أنَّ (ثُمَّ) مقرونةٌ بالتَّسخيرِ، ونظيرُ هذا قولُه تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّابِرِينَ﴾ [محمد:٣٢]، فذكرَ حتَّى نعلمَ، وأرادَ: حتَّى يجاهدَ المجاهدونَ منكُم ونحنُ عالمونَ بذلك(٣).

---

(١) مجموع الفتاوى: ٣٦٣/١٣.

(٢) ينظر: (٢٠١)، من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: (٢٣٢)، من هذه الرسالة.

وكذا يستخدمُ هذا النوعَ عند تفسير ما أُبهم في موضع، وبيانه في موضعٍ آخر، ومن ذلك:

– عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦٓۗ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٞۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾ [الرعد:٨].

قال الغزنوي: يعنونَ الآياتِ الَّتِي كانُوا يقترحونَها عليهِ؛ نحوَ ما ذَكرهُ اللهُ تعالَى مِنْ قولِهِم: ﴿لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفۡجُرَ لَنَا مِنَ ٱلۡأَرۡضِ يَنۢبُوعًا﴾ [الإسراء:٩٠]، إلى آخرِ ما ذكرُوه[(١)].

أو يذكر الآيةَ التي هو بصدد تفسيرها، ويفسرُها، ثم يذكر الموضعَ المشابهَ لها، ومن ذلك:

– عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم بِمَا صَبَرۡتُمۡۚ فَنِعۡمَ عُقۡبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٥﴾﴾ [الرعد:٢٥].

قال المصنفُ: وقوله تعالى: ﴿وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ﴾ معناه: ويدخلُها مَن صلَح من آبائهم، وأزواجهم، وذرياتهم؛ في دينهم وأفعالهم، كما قال –جلَّ ذكْرُه– في آية أخرى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّٰتِهِمۡ﴾ [الطور:١٩][(٢)].

– وكذا عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنِّي كَفَرۡتُ بِمَآ أَشۡرَكۡتُمُونِ مِن قَبۡلُۗ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ [إبراهيم:٢٤].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ويُقال: معناه: إني كفرتُ الآنَ بما كان من إشراكِكم إياي في الطاعة إذ أطعْتُموني وجعلتموني كأني ربٌّ وإلهٌ، فصيَّرتموني شريكًا لربكم، وأنا اليومَ أكفرُ بشرككم، كما قال تعالى في آية أخرى: ﴿وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ﴾ [فاطر:١٤][(٣)].

---

(١) ينظر: (٢٤٦)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٢٨١)، من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: (٣٤٨)، من هذه الرسالة.

- عنايته بتفسيرِ القرآن بالأحاديث النبويةِ والآثار:

يذكر الغزنوي رحمه الله الأحاديث والآثار في تفسيره، منوِّعًا أساليبَه في طريقة الاستشهاد بها؛ وكل ما ذكره من آثار وأحاديث ذكرها رَحِمَهُ ٱللَّهُ من غير إسناد، ومن ذلك:

- عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَٰبَنِيَّ لَا تَدْخُلُواْ مِنۢ بَابٍ وَٰحِدٍ وَٱدْخُلُواْ مِنْ أَبْوَٰبٍ مُّتَفَرِّقَةٍۖ وَمَآ أُغْنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍۖ...﴾ [يوسف:٦٧].

قال الغزنوي: واستدلُّوا بما رُوي عن رسولِ اللهِ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم- أنَّهُ كانَ يَرقِي مِنَ العينِ، ويُعيذُ منُه الحسنَ والحسينَ -رضِيَ اللهُ عنهُما- ويقولُ: ((أُعيذُكُما باللهِ مِن كُلِّ عينٍ لامَّةٍ))[١].

- وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَۚ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰۖ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾ [النحل:٦٢].

والفارطُ في اللُّغةِ هو: القادمُ إلى الماءِ، ومنهُ قولُ النبيِّ -صلَّى اللهُ عليه وسلَّم-: ((أنا فَرَطُكم على الحوضِ)).أي: سابقُكم إليه[٢].

كما أنه يَستدلُّ بالأحاديثِ في معرِضِ تفسيره، ولا يشيرُ إلى ذلك، ومنه:

- عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ ۝٧٠﴾ [يوسف:٧٠].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ويُقالُ: إنَّ المناديَ أرادَ بهذا القولِ في نفسهِ أنْ يتكلَّمَ على وجهِ الاستفهامِ. وفِي المَعَارِيضِ مَنْدُوحَةٌ عَنِ الكَذِبِ[٣].

كما أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد يذكرُ الحديثَ الصحيحَ بصيغةِ التضعيفِ، ويُصدِّره بـ(رُوي)، وذلك كما عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ...﴾ [إبراهيم:٣٩].

---

(١) ينظر: (١٤٢)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٥٠١)، من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: (١٥٢)، من هذه الرسالة.

قال: ويُقال: أراد به حرمةَ القتال والاصطياد، كما رُوي في الخبر: ((أَنَّ مَكَّةَ حَرَامٌ بِحَرَامِ اللهِ تعالى، لا يُخْتَلَى خَلَاهَا، وَلَا يُعْضَدُ شَوْكُهَا، وَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا))(١).

ويَذكرُ من الأحاديثِ ما اشتَهَر أنها من الأحاديث الموضوعة: كأحاديثِ فضائلِ السُّوَرِ عن أُبَيّ بنِ كَعْب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وقد ذكر في خاتمةِ كتابه أنه أخذها بإسنادٍ عن شيخه: أبي نصرٍ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ شَبِيبٍ(٢).

وأبان العلماءُ وأظهروا أن حكم هذا الحديث من الأحاديث الموضوعة(٣)، فبعد أن ينتهيَ الغزنوي -غفر الله له- من تفسير السورةِ يختمُها بحديث أُبَيٍّ في هذا الباب، ومن ذلك:

- بعد أن أتمَّ تفسيرَ سورة الحِجْر قال: وعن أبيِّ بنِ كعبٍ -رضيَ اللهُ عنه-، عن رسولِ الله -صلَّى اللهُ عليه وسلَّم- أنه قالَ: ((مَن قرأ سورةَ الحجرِ أُعطي من الأجر عشرَ حسنات بعدد المهاجرين والأنصار، وبعدد المستهزئين برسولِ الله -صلَّى الله عليه وسلم-))(٤). وكذا بعد انتهائه من كل سورة.

كما أنه يستشهد بأحاديث للنبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ولا يكون لهذا الحديث ذكرٌ في كتب السنة المسندةِ وكذا كتب التفسير المسندةِ وغيرها من المصادرِ المعتبرةِ، فأجدُ أن الغزنوي اعتمد فيه على ما ذكرتُه مصادره، وذلك كما عند تفسيره لقوله تعالى:

- ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَالاَ تَعْلَمُونَ ﴿٨﴾﴾ [النحل:٨].

قال المصنف: ويُقال: ويخلق أشياء لا تعلمونها ولا تعرفونها، ولم يسمِّها لكم، كما رُوي عن رسول الله -صلَّى الله عليه وسلَّم- أنه قال: ((إن اللهَ تعالى خلقَ أرضًا بيضاءَ مثلَ الدنيا ثلاثين مرةً، محشوةً خلقًا من خلقِ الله تعالى، لا يعلمون أن الله تعالى يُعصى طرفةَ عين، قالوا يا رسولَ الله -صلى الله عليه وسلم-: أمِنْ ولد آدمَ -عليه السَّلامُ- هم؟ قال: ما يعلمون أن اللهَ تعالى

(١) ينظر: (٣٦٥)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: تفسير الفقهاءِ وتكذيب السفهاء (ت خديجة قليل): ٩٠٥.

(٣) ينظر: الموضوعات لابن الجوزي: ١/٢٤٠.

(٤) ينظر: (٤٤٨)، من هذه الرسالة.

خلقَ آدمَ -عليه السَّلامُ-، قالوا: أفإن إبليس منهم؟ قال: ما يعلمون أنَّ الله تعالى خلق إبليسَ، ثم قرأ رسولُ الله -صلَّى الله عليه وسلَّم-: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾)). والحديثُ بلفظه عند أبي الليث السمرقندي(١).

كما أنه يذكرُ الأحاديثَ من غير أن يسمي الراويَ الأعلى، ومن ذلك:

- ما ذكره في سورة يوسف؛ حيث قال بعد تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِ كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ...﴾ [٧٦]. وعنْ رَسُولِ اللهِ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- ((أنَّهُ كانَ إذا أرادَ سفرًا ورَّى بغيرِهِ))(٢).

- ما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿۞ مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوا وَّعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ﴾ [الرعد: ٣٦].

قال الغزنوي: وقولُه تعالى: ﴿تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوا﴾ أي: الجنة دارُ المتقين في العاقبة، ودارُ الكافرين في العاقبة النارُ، وفي الحديث: ((إِنَّ الرَّجُلَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ تُقْسَمُ لَهُ شَهْوَةُ مِئَةِ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، فَإِذَا أَكَلَ سُقِيَ شَرَابًا طَهُورًا فَيَصِيرُ رَشْحًا يَخْرُجُ مِنْ جِلْدِهِ أَطْيَبَ مِنْ رِيْحِ المِسْكِ، ثُمَّ تَعُودُ شَهْوَتُهُ إلى مَا كَانَ))(٣).

- عنايته بالآثار المروية عن الصحابة والتابعين:

كان يستدلُّ بها في تفسيره، فمنها ما يُورده بلفظِهِ معتمِدًا فيه على مصادرِهِ، ومن ذلك:

- عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿۞ فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ قَالُوا يَٰأَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَٰعَةٍ مُّزْجَىٰةٍ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ﴾ [يوسف:٨٨]؛ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال سُفْيانُ بنُ عُيَيْنة-رحمَهُ اللهُ-: «سألوهُ الصَّدَقةَ وهُمْ أنبياءُ -

(١) ينظر: (٤٥٨)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (١٦٠)، من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: (٣٠٣)، من هذه الرسالة.

عليهمُ السَّلامُ- وكانتْ حلالًا لهُم، وإنَّما حُرِّمتْ على النبيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ-». ولفظُ سفيان بن عيينة بنصه ورد عند الجصاص[(١)].

- وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًا ۖ وَقَالَ يَـٰٓأَبَتِ هَـٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَـٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا ۖ﴾ [يوسف:١٠١].

قال: وعن عبدِ الله بنِ عباسٍ -رضيَ اللهُ عنهُما-: «اثنانِ وعشرونَ سنةً». وقد ورد لفظُ ابن عباسٍ عند أبي الليث السمرقندي[(٢)].

ومنها ما يذكرُه لبيان المعنى المرادِ من الآية، ومن ذلك:

- عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُۥ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الحجر:١٢].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال قتادةُ -رحمةُ الله عليه-: «إِذَا كَذَّبُوا سَلَكَ اللهُ تعالى في قُلُوبِهِم أَلَّا يُؤْمِنُوا»[(٣)].

- وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَـٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾ [الحجر:٢٧].

قال الغزنوي: وقولُه تعالى: ﴿مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾ معناه: من نارٍ من ريحٍ حارَّة.

قال عبدُ الله بنُ عباسٍ -رضي الله عنهما-: «سَمُومُنا هذه جزء من سبعين جزءًا من السمومِ الذي خُلق منه الجان»[(٤)].

وقد ينسُب الأثرَ للصحابي أو للتابعي، ولا يكونُ الأثرُ منسوبًا له، مثال ذلك:

نسب لسُفْيان بن عُيَيْنة رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَـٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥]. أنه قال: «هذهِ كلمةٌ كبيرةٌ قالُوها لنبيٍّ مِنَ الأنبياءِ -صلواتُ اللهِ عليهِم-، ولمْ يكُن لَهُم أنْ يقولُوها، إلَّا أنَّهُم قالُوها على جهةِ الاسترحامِ عليهِ -خفَّفَ اللهُ تعالَى عنهُم».

---

(١) ينظر: (١٨٢)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٢٠٠)، من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: (٣٩١)، من هذه الرسالة.

(٤) ينظر: (٤٠٨)، من هذه الرسالة.

وكتبُ التفسير المسندة نسبته لقتادة[1].

- **عنايته بأسباب النزولِ**:

إما أن يذكرَها كأثر، أو يذكرها في معرِضِ تفسيره، ومن ذلك:

– ما ذكره في سبب نزول قوله تعالى: ﴿...وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [الرعد:١٤].

قال بعد تفسيره للآية: وعن عبدِ اللهِ بنِ عبَّاس –رضِي الله عنهما–: «أن هذه الآيةَ نزلت في عامرِ بنِ الطُّفَيل وأَرْبَدَ بن قيس؛ أَتَيا رسولَ الله –صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم– فأما عامر فكان يكلِّمُه ويخاصمُه في الله تعالى، وكان يقول: انسُبْ لنا ربَّك، أمِن ذهبٍ؟! أمِن فضةٍ؟! أو من لؤلؤ؟!...»[2].

– ومنها ما يذكره –كما بينتُ– في معرِض تفسيرِه، فلا يذكر لها راويًا، ومن ذلك ما جاء في سورة الرعد عند بيان سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ...﴾ [٣٢].

حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وذلك أنَّ عبدَ اللهِ بنَ أبي أميةَ المخزومي وجماعةً من كفار مكة أتَوْا رسولَ الله –صلَّى اللهُ عليه وسلَّم– فقالوا: سيِّرْ لنا جبالَ مكةَ فأذهِبْها حتى يفسحَ فيها؛ فإنها أرضٌ ضيقة، ثم اجعَلْ لنا فيها عيونًا وأنهارًا نزرع فيها، أو قرِّب أسفارَنا فيما بيننا وبين الشام؛ فإن السفر بعيد، وافعَلْ كما فعل سُلَيمانُ بن داود بالريح بزَعْمك، أو كلِّمْ موتانا كما فعل عيسى بدعائه بزعمك، فأنزلَ الله تعالى هذه الآيةَ[3].

وغيرها من الروايات التي ذكرها.

والذي ظهر وبدا لي من خلالِ النص المحقق، والأمثلةِ السابقةِ، أن المصنفَ لا يعتمدُ –في ذكره للأحاديث والآثار– على مصادرِها الحديثية، وإنما يعتمدُ على مصادرِه التي نصَّ عليها في

(١) ينظر: (١٩١)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٢٦٣)، من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: (٢٩٢)، من هذه الرسالة.

آخِرِ كتابهِ[١]، كما أن ليس له اهتمامٌ بالصنعةِ الحديثية على العمومِ، فلا تجدُ إسنادًا مذكورًا، ولا تعديلًا أو تجريحًا لأحوال الرجالِ، ولا ذكرًا لمصدر حديثي، كما أنه يذكرُ من الأحاديث الموضوعة غيرَ مبينٍ ولا معقِّب، ولعله يُعذر في ذلك؛ لأن الكتاب كان إملاءً أملاه على تلاميذه كما بيَّن هو ذلك في مقدمةِ كتابه -وأبنتُه في موضع سابق- ونعذره بمثل ما اعتذر محمدُ بن الحسنِ بن دريدٍ (ت: ٣٢١هـ)، عما وقع في إملائه لكتابِ جمهرةِ اللغة حيث قال: «وإنما أملينا هذا الكتابَ ارتجالًا لا عن نسخةٍ ولا تخليد في كتاب قبله، فمَن نظر فيه فليخاصم نفسه بذلك فيعذر إن كان فيه تقصير أو تكرير إن شاء الله»[٢].

- عنايته بالقراءات:

نزل القرآنُ على سبعة أحرف، وذلك مما اقتضته رحمةُ الله جَلَّجَلَالُهُ بهذه الأمة، وإرادتُه التخفيفَ عليها، ورفع الإصر عنها؛ لتتمكن الأمةُ من قراءتهِ وتتعبد لله تعالى بتلاوته، وإن علم القراءات من العلوم التي اعتنى بها الغزنوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره؛ فقد كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يوردُها في تفسيره، معتمدًا على مَن سبقه، غيرَ مصرّح بمَن ينقل عنهم، وكان يوردُ منها المتواترَ والشاذَّ، غيرَ مميزٍ بينهما، كما أنه يقدِّم القراءاتِ المعتمدةَ لديه دون أن يشير إلى أنها قراءة، بل يوردُها على أنها تفسير، ثم يعقبُها مباشرةً بذكر مَن قرأ بالوجه الآخر، فيدل بذلك على أنَّ ما قبلَها هي القراءة المعتمدة لديه، وذلك في بعض المواضع، وقد يستشهد في تفسيره بآياتٍ قُرئت بغير رواية قالون التي اعتمدها في المتن، -كما أبنتُ ذلك في موضعه- ولعلَّ ذلك مما يدلُّ على معرفته بوجوه القراءات، وعادةً يذكر القراءة بصيغة المجهولِ، وفي موضع واحدٍ في القراءات المتواترة صرَّح باسم قارئهِ؛ فقال عند تفسيره لقوله تعالى في سورة إبراهيم:

---

(١) سيأتي الحديث عن مصادره -إن شاء الله-.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة: ١٠٨٥/٢. *التماسُ العذرِ للمصنف بكونه أملى كتابه إملاءً، والاستشهاد بقول ابن دريد: هي فكرة أفدتها من رسالة الدكتورة نادية العمري -حفظها الله-. ينظر: تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (ت نادية العمري): ٦٥.

﴿مَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ [الآية: ٢٤]؛ بعد أن ذكر قراءةَ الجمهورِ بفتحِ الياءِ قال: وقرأها حَمْزَةُ: بالجرِّ...[١].

وكان من منهجه -كما أشرتُ-: أنه يقدُم القراءةَ المعتمدة عنده في بعض المواضع، و يعطفُ عليها الوجهَ الآخر، ومن ذلك ما كان:

○ عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيهِمۡ قَالُواْ يَـٰٓأَبَانَا مُنِعَ مِنَّا ٱلۡكَيۡلُ فَأَرۡسِلۡ مَعَنَآ أَخَانَا نَكۡتَلۡ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [يوسف:٦٣].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قولُه تعالَى: ﴿فَأَرۡسِلۡ مَعَنَآ أَخَانَا نَكۡتَلۡ﴾ أي: أرسِلْ معنَا بنيامينَ نكْتَلْ لنا ولهُ.

ومَن قرأَ: (يَكۡتَلۡ) بالياءِ، فمعناهُ: يكتلْ أخونَا، أي: يأخذُ لنفْسِهِ حِملًا[٢].

○ وكذا عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَـٰذَآ أَخِيۖ قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآۖ﴾ [يوسف:٩٠].

قال المصنفُ: فلمَّا قصَّ عليهِم ذلكَ قالُوا لَهُ: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ﴾، وإنَّما قالُوا على لفظِ الاستفهامِ؛ لأنَّهُم كانُوا بَعيدِي العهدِ بِهِ.

وتُقرأُ: (إِنَّكَ) بكسرِ الألفِ، بهمزةٍ واحدةٍ على التحقيقِ والإثباتِ[٣].

وبعضُ المواضعِ يصرّح فيها بأوجُه القراءةِ بعد أن يذكر الآية التي سيشرع في تفسيرها؛ فيقول مثلًا:

وقوله تعالى: ﴿وَصَدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِۗ...﴾ [الرعد: ٣٤] مَن قرأ: بفتحِ الصَّادِ؛ فالمعنى: صرفُوا النَّاس عن دينِ الله تعالى وهو من الصَّد.

ومَن قرأ: بالرفع؛ فعلى فعلِ ما لمْ يُسمَّ فاعلُه، أي: صدَّهم رؤساؤهم عن دين الله تعالى[٤].

---

(١) ينظر: (٣٤٩)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (١٣٥)، من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: (١٨٥)، من هذه الرسالة.

(٤) ينظر: (٣٠٠)، من هذه الرسالة.

وقد لا يصرحُ باللفظة القرآنية التي فيها القراءاتُ، ولكن يعقبُها بذكر تصريفاتها في اللغة؛ كما عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَنْ يَّقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلاَّ ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر:٥٦].

قال المصنفُ: تُقرأ: بكسرِ النُّونِ ونصبِها.

يُقال: قَنِطَ يَقْنَطُ، وقَنَطَ يَقْنِطُ، والمعنى واحد[١].

○ وغيرها من المواضع التي ذكر فيها القراءاتِ المتواترةِ؛ منثورة في التفسيرِ.

▪ **القراءات الشاذة:**

أكثرَ المؤلفُ من إيراد القراءاتِ الشاذةِ في تفسيره، كما أنه لم يكن يشيرُ إلى أنها قراءةٌ شاذة، وكان يوردُها في الأعم الأغلبِ بصيغة المجهول، كما هو الحال في القراءاتِ المتواترة، وينسبُها في مواضعَ أخرى، ومن ذلك ما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [إبراهيم:٥٢].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ومن قرأ: (قَطِرٍ انٍ) منوَّن، فمعناه: مِن نُحاس مُذابٍ قد بلغ النهاية في الحماء[٢].

○ وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُۥ فِي قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الحجر:١٢].

قال الغزنوي: ومَن قرأ: (نُسْلِكُهُۥ) بضمِّ النون، فهو من: أَسْلَكَ يُسْلِكُ[٣].

○ وعند قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ [النحل:٨١].

قال المصنفُ: وفي قراءة ابنِ عباسٍ: (لَعَلَّكُمْ تَسْلَمُونَ) بنصبِ التاءِ، أي: لِتَسْلَمُوا مِنَ الجراحاتِ إذا لبِستُم الدُّروعَ، ومنَ الحرِّ والبردِ إذا لبِستُم القُمُصَ[٤].

---

(١) ينظر: (٤٢٢)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٣٨١)، من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: (٣٩١)، من هذه الرسالة.

(٤) ينظر: (٥٢٦)، من هذه الرسالة.

- **علم عدِّ الآي:**

وهو ما يُسمى بعلم الفواصل[١]، فالغزنوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يفتتحُ به السورة التي يفسرُها، فيذكرُ عددَ آياتها، ثم يذكر الخلافَ في عددها بين المصاحفِ، بعد ذكره لمكيِّ السورة ومدنيِّها، ولا يشيرُ إلى الآيات المختلَفِ فيها بين المصاحف. مثالُ ذلك:

- عندما ابتدأ تفسيرَ سورة إبراهيم بعد ما ذكر هل هي مكية أو مدنية قال:

وأما عددُ آي السورة فهو: خمسون وآية عند البصريين، وآيتان عند الكوفيين، وأربعٌ: حجازي، وخمسٌ: شامي[٢].

- وكذا في سورة الحجر قال: كلها مكية، وهي تسع وتسعون آيةً بلا خلاف[٣].

- **علم الرسم**[٤]:

رُسمت بعض الكلمات القرآنية في النسخ المخطوطة برسمٍ مخالفٍ لما اتفقت عليه المصاحفُ العثمانية، ومن تلك المواضع:

اتفقت المصاحفُ العثمانية على رسمِ: ﴿أُوفِي﴾ في سورة يوسف بالياءِ، في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ قَالَ ائْتُونِي بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ أَلَا تَرَوْنَ أَنِّي أُوفِي...﴾ [الآية: ٥٩]، لكنها رُسمت في النسخ الثلاث من غير ياء[٥].

- وكذا عند قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥].

رُسمت (كأيٍّ)، بالتنوينِ، والمتفقُ عليه في المصاحف العثمانيةِ رسمُها بالنون[١].

---

(١) وهو ما يعرف به: عدُّ آي القرآن، وكلمه، وحروفه، وما يعرف به خُموسُه وعُشورُه، ومكيُّه ومدنيُّه، وبيانُ ما اختلف فيه أئمة أهل الحجاز والعراق من العدد، والشام وما اتفقوا عليه منه. ينظر: البيان في عدِّ آي القرآن: ١٩.

(٢) ينظر: (٣١٩)، من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: (٣٨٣)، من هذه الرسالة.

(٤) سبقت الإشارة لمعناه. ينظر: (١٨)، من هذه الرسالة.

(٥) ينظر: (١٣١)، من هذه الرسالة.

=

(١) ينظر: (٢٠٩)، من هذه الرسالة.

- **علم الوقفِ والابتداءِ:**

من أجلِّ العلومِ المتعلقة بالقرآن وأعظمِها: علمُ الوقفِ والابتداءِ، كما لا يخفى على كل صاحب بصيرة؛ فبه يُتوصلِ لفهمِ آياتِ الكتابِ العزيز، ويُستعان على تدبُّر معانيهِ على أتمِّ الوجوهِ وأصحِّها، وقد احتوى النصُّ المحققُ على موضعٍ واحدٍ ذكر فيه المصنفُ الوقفَ والابتداء في الآية، وكان ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف:١٠٨].

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ويجوزُ أنْ يكونَ قولُه تعالى: ﴿أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ﴾ كلامًا تامًّا، ويكونَ قولُه: ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ ابتداءَ كلامٍ بعدَهُ، كأنَّهُ قالَ -عزَّ وجلَّ-: قُلْ: أنا على بصيرةٍ، ومَنِ اتبعني على ديني على بصيرةٍ[١].

- **الروايات الإسرائيلية:**

تضمَّن تفسيرُ الغزنوي بعضَ الروايات الإسرائيلية، كغيره من كتب التفسير، وكان يوردُها في تفسيرِه -من خلال النصِّ المحققِ- في الأعمِّ الأغلب دون تعقيب، إلا في موضعٍ واحدٍ تعقَّبه بتضعيفٍ بعد أن ذكره، وكان ذلك عند ذكرِه لخبرِ النمرودِ في سورة إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا۟ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [الآية: ٤٨].

فقال الغزنوي -بعد أن ذكر الخبر بطوله-: هكذا رُوي في الآية، فإن صحَّ هذا الخبرُ، وإلا فمعنى الآية: لو بلغ مكرُهم ما لا يُظن أن يبلغ لما انتفعوا به، ولما نال من الإسلام[٢].

---

(١) ينظر: (٢١٤)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٣٧٦)، من هذه الرسالة.

ومن المواضع التي ذكر فيها بعضَ المرويات الإسرائيلية، ولم يعقبْ:

- ما ذكره من خبر زَلِيخا مع يوسف عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ بعد تفسيره لقوله تعالى: ﴿۞ رَبِّ قَدۡ ءَاتَيۡتَنِي مِنَ ٱلۡمُلۡكِ وَعَلَّمۡتَنِي مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ ...﴾ [يوسف:١٠١][(١)].

وما ذكره في سورة الحِجْر بعد أن ذكر مراحلَ خلقِ آدمَ عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ حيث قال:

وترك مصَّورًا حتى يبِسَ فصار صَلْصالا، فمكث أربعين سنة، ثم صار بشرًا، لحمًا، ودمًا، وعظمًا، ثم نفُخ فيه الروحُ[(٢)].

- **ثانيًا: منهجه في التفسيرِ بالرأي:**

من الأمور التي ناقشها الغزنوي برأيه: المسائل العقدية، التي اعتمد فيها على العقلِ لا على النقلِ، كما هي عادةُ أهل الكلام، ومن تلك المسائلِ: مسائلُ صفاتِ الله تعالى الخبريةِ؛ وقد تأوَّلها على غيرِ منهجِ السلف؛ كصفة استواء الله على عرشِهِ، فقد أطالَ وناقشَ، وأوَّل صفةَ الاستواء إلى الاستيلاء، وبعد أن ذكرَ قولَ الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيۡرِ عَمَدٖ تَرَوۡنَهَاۖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ كُلّٞ يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمّٗىۚ...﴾ [الرعد:٢].

قال المصنفُ: وأمَّا قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ لا يجوزُ أنْ يكونَ معنَى الاستواءِ الجلوسُ واعتدالُ الجسمِ؛ لأنَّ ذلكَ من أماراتِ الحدثِ، فلا يجوزُ على اللهِ تعالى، وإذا لمْ يَجُزْ ذلكَ عُلِمَ أنَّ المرادَ بهِ الاستيلاءُ والعلوُّ والقهرُ والتدبيرُ[(٣)].

---

(١) ينظر: (٢٠٣)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٤٠٧)، من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: (٢٢٩)، من هذه الرسالة.

○ وكذا أوَّل صفةَ الكلامِ لله تعالى؛ عند تفسيرهِ لقوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا وَاللَّهُ يَحْكُمُ لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَهْوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [الرعد:٤٢].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: معناه: إذا حاسب فحسابُه سريع؛ لأنه لا يحاسبُ بفمٍ ولهوات فيمنعُه الكلامُ مع بعضهم عن الكلام مع غيرهم(١).

○ وأوَّلَ صفةَ الرضا لله تعالى وصفةَ الغضب؛ عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلا تَتَّخِذُواْ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُواْ ٱلسُّوٓءَ بِمَا صَدَدتُّمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل:٩٤].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: جعل زلةَ القدم عبارةً عن سخطِ الله تعالى، وثباتَ القدم عبارةً عن رضى الله تعالى؛ لأن ثباتَ القدم إنما يكونُ برضى الله تعالى، وزلةَ القدم إنما تكونُ بسخطِه(٢).

وغير ذلك مما أبنتُه في موضعهِ، وأشرتُ لمذهب أهلِ السنة والجماعة فيه، واللهُ تعالى أعلم.

▪ **اهتمام المصنف بالمسائل العقديةِ، وموقفُه من أقوال الفرق المخالفة:**

أَوْلَى الغزنوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ الجانبَ العقدي عنايةً في تفسيرهِ، وفي الغالب يوجزُ في المسألةِ العقديةِ التي يتجلَّى فيها مذهبُه الماتُريدي المخالفُ لمذهبِ أهل السنة والجماعة، إلا ما كان في تأويله لصفة استواء الله على عرشه -كما أبنتُ- فقد أطال، ثم هو لا يذكرُ أقوالَ الفِرَقِ الأخرى، وإنْ ذكرها فلا يصرّحُ بها، ولا يتعقبُها بردٍّ أو ببيان. وقد مرَّ ذلك في بعض مواضع الدراسة؛ ومن ذلك:

○ عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَابَنِيَّ لاَ تَدْخُلُواْ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُواْ مِنْ أَبْوَابٍ مُّتَفَرِّقَةٍ وَمَا أُغْنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [يوسف:٦٧].

---

(١) ينظر: (٣١٤)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٥٤١)، من هذه الرسالة.

ذكر أقوالَ المُثبِتين والمُنكِرين للعَيْن، ولم يبيِّن مقصودَه في المثبتين والمنكرين، وإنما ذكر الأدلةَ لكل فريق، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقدِ اختلفَ أهلُ العلمِ -رحِمَهم اللهُ- في أمرِ العينِ؛ فقالَ بعضُهم: هو حقٌّ. واستدلُّوا بما رُوي عن رسولِ اللهِ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم- أنَّهُ كانَ يَرقِي منَ العينِ، ويُعيذُ منُه الحسنَ والحسينِ -رضيَ اللهُ عنهُما- ويقولُ: ((أُعيذُكُما باللهِ من كُلِّ عينٍ لامَّةٍ))، وبما رُويَ عن رسولِ اللهِ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- أنَّهُ قالَ: ((العينُ حقٌّ)).

إلى أن قال: وأنكرَ بعضُ أهلُ العلمِ الإصابَةَ بالعينِ؛ لأنَّهُ لا شُبهةَ في أنَّ الأمراضَ والأسقامَ لا تكونُ إلَّا مِنْ فعلِ اللهِ تعالى؛ لأنَّ الإنسانَ لا يقدرُ على ذلكَ...، إلى آخرِ أقوالهم التي ذكرها[1].

○ وكذا ذكر قولًا للمُجبِرة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل:٣٥].

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال بعضُهم: معناه: لو نهانا اللهُ تعالى عن عبادةِ غيرِ الله تعالى، ومنَعَنا، وحالَ بيننا وبين ذلك، ما فعَلْنا ذلك[2].

فلمْ يبيِّنْ مَن أراد، ولم يناقشْ قولَهم بل ذكره في معرضِ تفسير الآية، وأبنتُ في موضعه المرادَ بهم وبمقصودهم.

- **ثالثًا: عنايته بمسائلِ الإجماع:**

من مسائل الإجماعِ الواردة في القسم المحقق:

○ ما ذكره من اتفاق العلماء في عدد آي سورة الحجر؛ حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

---

(١) ينظر: (١٤٤)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٤٧٧)، من هذه الرسالة.

سورةُ الحجر كلُّها مكية، وهي تسعٌ وتسعون آيةً بلا خلاف[1].

○ وما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ﴾ [النحل:١١٢].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأجمع المفسرون على أنَّ هذه القريةَ هي مكةُ، فإنَّ أهلَها كانوا آمنين، بخلافِ قرى سائرِ العرب[2].

▪ **رابعًا: عنايته بمسائل علوم القرآن:**

سأذكر أهمَّ مسائلِ علوم القرآن التي حواها الجزءُ المحقق في تفسير الغزنوي، ومنها:

- المكي والمدني:

أَولَى صحابةُ رسول الله ﷺ والتابعون ومَن تبِعهم ضبطَ تحديدِ آياتِ القرآن الكريم آية آية عنايةً من حيث ضبطِ الزمانِ والمكان، في ما يعينُ على معرفة أسلوب الدعوةِ، وأنواعِ الخطابِ والتدرُّج في التكاليفِ والأحكام، فبيَّنوا لنا المكي والمدني، واعتنى العلماءُ بتحقيق مكيِّ السورِ ومدنيِّها، فسار الغزنوي على منهجهم وطريقتهم، فكان يبتدئُ -قبلَ الشروعِ في تفسير السورة، وبيانِ معانيها- بذكر أقوالِ العلماءِ في مكيِّها ومدنيِّها، ومن ذلك:

○ ما جاء في أول سورة الرعد، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سُورَة الرَّعْدِ مكيَّةٌ عندَ عبدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ -رضيَ اللهُ عنهُما- غيرَ آيتينِ: قوله تعالَى: ﴿وَلاَ يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ﴾ [الرعد:٣٢]، وقوله تعالَى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ [الرعد:٤٤] إلى آخرِ السُّورةِ.

قالَ مُقَاتِلٌ: «هِيَ مَكيِّةٌ إلَّا الآيةَ الَّتِي في آخرِ السُّورةِ».

---

(١) ينظر: (٣٨٣)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٥٦٣)، من هذه الرسالة.

كأنَّهُ ذهبَ إلى أنَّ قولَهُ تعالَى: ﴿وَلا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الرعد: ٣٢]، إخبارٌ مِنَ اللهِ -عزَّ وجلَّ- عنْ هذَا الأمرِ قبلَ وقُوعِهِ.

وقالَ قَتَادَةُ-رحِمَهُ اللهُ-: «هِيَ كُلُّهَا مَدَنِيَّةٌ»[١].

○ وكذا في فاتحة سورة الحجرِ؛ حيث قال الغزنوي: سورةُ الحجر كلُّها مكية[٢].

- الناسخ والمنسوخ:

ذكر الزرقاني -في بيانِ أهمية هذا العلمِ- أمورًا عدة؛ منها ما قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أن الإلمامَ بالناسخ والمنسوخ يكشفُ النقابَ عن سيرِ التشريع الإسلامي، ويُطلِعُ الإنسانَ على حكمة الله في تربيته للخلق، وسياستِه للبشر، وابتلائه للناس؛ مما يدلُّ دلالةً واضحةً على أن نفسَ محمدٍ النبي الأمي لا يمكنُ أن تكونَ المصدرَ لمثل هذا القرآن، ولا المنبعَ لمثل هذا التشريع، إنما هو تنزيلٌ من حكيم حميد...»[٣].

وقد كان للناسخِ والمنسوخ وجودٌ في تفسير الغزنوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإن كان ورودُه في الجزءِ المحقق قليلًا جدًّا؛ لكن لا بأس بالإشارة إليه، فمن ذلك:

○ ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَلَاتِيَةٌ فَٱصْفَحِ ٱلصَّفْحَ ٱلْجَمِيلَ﴾ [الحجر:٨٥].

قال الغزنوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال مجاهدٌ وجماعةٌ من المفسرين -رحمهم الله-: «هذا منسوخٌ بآيةِ القتال».

وقال الحسنُ -رضيَ اللهُ عنه-: «هذا أمرٌ للنبي -صلَّى اللهُ عليه وسلَّم- فيما بينهم وبينه، وليس بمنسوخ»[٤].

---

(١) ينظر: (٢٢٣)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٣٨٣)، من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: مناهل العرفان: ١٣٦/٢.

(٤) ينظر: (٤٣٧)، من هذه الرسالة.

- **غريب القرآن:**

لا شك أن كلامَ الله تعالى أشرفُ الكلمِ وأفصحُه، إلا أنه بعد فساد الألسنةِ مع تقدم الزمان؛ صار كثيرٌ من ألفاظِ القرآنِ الكريمِ يحتاجُ إلى بيان، وهذا مما اهتمَّ به الغزنوي في ((تفسيره))، مستشعرًا أهميةَ بيانِ غريب القرآن الكريمِ، وأنه لا بد على المتصدِّر لتفسير كتابِ الله أن يكون عالمًا بمعاني ألفاظِه، فجاء تفسيرُهُ مبينًا لكثيرٍ من ألفاظ غريب القرآن.

فمن ذلك ما جاء عند تفسيره لقوله تعالى:

﴿يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِن وَرَآئِهِۦ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ [إبراهيم:٢٠].

قال الغزنوي: والإساغة: هو دخولُ المشروب في حَلْقه، مع قَبولِ النفسِ له[١].

○ وما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل:٥٨].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والكظيمُ: الممتلئُ غيظًا وغَمًّا، يتردد حزنُه في جوفه.

والكِظَام: الحبلُ الذي يُشد به رأسُ القربة عند الامتلاء[٢].

- **علم المناسبات:**

هو علمٌ شريف تُحرَز به العقولُ، ويُعرف به قدرُ القائلِ في ما يقول، كما وصفه الزركشي[٣]. وقد أشار الغزنوي إلى بعض المناسباتِ في تفسيره، فمن ذلك:

○ بعد أن ذكر تفسيرَ قولِ الله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ...﴾، إلى قوله: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ

---

(١) ينظر: (٣٤٠)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٤٩٦)، من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: البرهان للزركشي: ١/١٣١.

فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ...﴾ [١٤-١٥]؛ بدأ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۖ فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ...﴾ [١٦].

قال الغزنوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وذلك أنَّ اللهَ تعالى لَمَّا أخبرَ عن الرسلِ -في الآية المتقدِّمة- أنهم توكَّلوا على الله تعالى، وقالوا: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾؛ أَتْبَعَه بتهديدِ الكفارِ لهم بأبلَغِ ما يشُقُّ عليهم، حيث قالوا لهم: ﴿لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۖ﴾[١].

- **علم الاستنباط:**

اشترط العلماءُ لقبول الهداياتِ والاستنباطاتِ من آي الكتاب العزيز أربعَ شروط، وهي:

١. أن لا يُناقِضَ معنى الآية.

٢. أن يكونَ معنًى صحيحًا في نفسه.

٣. أن يكونَ في اللفظ إشعارٌ به.

٤. أن يكونَ بينه وبين معنى الآية ارتباطٌ وتلازمٌ.

قال ابنُ القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإذا اجتمعت هذه الأمورُ الأربعة؛ كان استباطًا حسنًا»[٢].

فكان للغزنوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ استنباطاتٌ حسنةٌ، منثورةٌ في تفسيره، ومن ذلك:

○ ما جاء بعد تفسيره لقوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد:٥٢].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وفي الآيةِ بيانُ ما أعدَّ اللهُ تعالى لهم من النعيم في الجنة، مع ما يكونُ فيه مِن اجتماعِهم، مع آبائهم وأزواجِهم وذرياتِهم؛ ممَّن صلَح منهم، ومع إكرامِ الله تعالى؛ بإرسالِ الملائكةِ إليهم بالتحيةِ والسَّلامِ مِن عندِ الله تعالى[١].

---

(١) ينظر: (٣٣٦)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: أيمان القرآن: ١٢٤.

○ وكذا ما جاء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾ [النحل:١١٩].

قال المصنفُ: فيه بيانُ أنَّ مَن ارتكب شيئًا من المعاصي، وخالفَ أمرَ الله تعالى فيه، واستعملَ الجهالةَ في ارتكابه، لم يمنعْه ذلك من التوبة، فإنه إذا تابَ وأصلحَ في المستقبلِ، محا اللهُ تعالى عنه كلَّ السيئات[٢].

- **خامسًا: عنايته بعلوم اللغة العربية:**

حظِيَت علومُ العربية بمكانةٍ في تفسير الغزنويّ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-، فقد اشتمل تفسيرُهُ على مسائلَ في النحوِ، والصرفِ، والبلاغةِ، ولغاتِ العربِ، وغيرِها.

وأهمُّ المسائل التي تناولها في تفسيرِهِ -من خلالِ الجزءِ المحققِ-:

١. عنايته بالمسائل النحوية:

ذكر الغزنوي المسائلَ النحوية في الآيات بعَرْض متوسط، فلا يذكرُ المسائلَ النحوية بتوسعٍ، ولا يصدِّرُ تفسيرَ الآية القرآنية بإعراب ألفاظها، أو بيانِ العوامل النحوية فيها، وإنما يكتفي بالإيجاز في المواضعِ التي يتطرقُ فيها للمسائلِ النحوية، ومن ذلك:

○ في قول الله تعالى: ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأۡخُذَ إِلَّا مَن وَجَدۡنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ إِنَّآ إِذٗا لَّظَٰلِمُونَ﴾ [يوسف:٧٩].

قال الغزنوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قالَ لهُم يُوسُفُ -عليهِ السَّلامُ- ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾، وهذا نَصْبٌ على المصدرِ، أيْ: أعوذُ باللهِ[٣].

○ ومن ذلك:

=

(١) ينظر: (٢٨٢)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٥٧٠)، من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: (١٦٧)، من هذه الرسالة.

قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ﴾ [الرعد:١١].

قال المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقولُه تعالى: ﴿مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ﴾ في موضعِ رفعٍ، كأنَّهُ قالَ: كُلُّهُم سواءٌ عندَ اللهِ تعالى في العلمِ، وهذا كما يُقالُ: سواءٌ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، ومعناهُ: ذُو سواءٍ، لأنَّ (سواءً) مصدرٌ، والمصدرُ ليسَ باسمِ الفاعلِ[١].

○ ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَآ أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [إبراهيم:٦].

قال الغزنوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقوله تعالى: ﴿أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ﴾ يجوزُ أن يكونَ معنى: (أن) في هذا الموضع معنَى: أيْ.

ويجوزُ أن يكونَ معناه: بأنْ أخرِجْ قومك، كما يُقال: فعلتُ هذا أنْ يفعلَ هذا، أي: بأنْ يفعلَ[٢].

٢. علم الصرف:

حوى تفسيرُه مسائلَ من علم الصرفِ، وأذكرُ منها على سبيلِ المثال:

○ ما جاء في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ [الرعد:٢].

قال الغزنوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والعَمَدُ: جمعُ عِمادٍ؛ كمَا يُقالُ: إهابٌ وأَهَب، وأَديمٌ وأَدَم، وكانَ القياسُ أنْ يكونَ على ضمتينِ؛ لأنَّ ما كانَ على فِعالٍ، أوْ فَعولٍ، أو فَعيلٍ، إذا جُمِعَ: فُعُل بضمتين[٣].

---

(١) ينظر: (٢٥٢)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٣٢٤)، من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: (٢٢٨)، من هذه الرسالة.

○ ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم:٩].

قال الغزنوي: وقد يذكر تفعَّل بمعنى أَفْعَلَ، كما يُقال: توعَّدَ وأَوْعَدَ بمعنًى واحدٍ[١].

٣. تأصيله للقواعد العربية المشهورة:

مرَّت بي مسألةٌ تأصيلية لقواعدِ العربية ذكرها الغزنوي في الجزء المحقق، وهي عند تفسيره لقوله تعالى:

○ ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [الحجر: ٥٩-٦٠].

قال الغزنوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والأصلُ في الاستثناء أن المستثنى يكونُ خارجًا من المستثنى منه، فإذا استُثني من الاستثناء عاد الاستثناءُ الآخرُ إلى جملةِ المستثنى منه الأولِ، فصار تقديرُ الكلام في هذه الآية: إنا أُرسلنا إلى قوم مجرمين وامرأةِ لوط، إلا آلَه.

ولهذا قيلَ: إذا قال الرجلُ: لفلانٍ عليَّ عشرةٌ، إلا خمسةً، إلا درهمين، لزِمه سبعةٌ.

وإذا قال: إلا خمسةً، إلا ثلاثةً، لزِمتْه ثمانيةٌ.

فيصيرُ العددُ الأخير في مثل هذه المواضع كلِّها مضمومًا إلى ما يبقى من الجملةِ الأولى بعد الاستثناء الأول[٢].

٤. مذاهب النحويين:

تطرَّق المصنفُ للمسائل النحوية في تفسيره، لكنه لا يصرحُ أبدًا: هل هذا مذهبُ البصريين أو الكوفيين، وهل هو يميلُ لأحدهما أو لا؟ فمِن المواضع التي ذكر فيها المذهبَ الكوفي، ولم يتطرقْ للمذهب البصري:

---

(١) ينظر: (٣٢٧)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٤٢٥)، من هذه الرسالة.

○ ما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالًا يُوحَىٰ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف:١٠٩].

قال الغزنوي: وأضافَ الدَّارَ الآخرةَ على سبيلِ إضافةِ الشيءِ إلى نفسهِ، كمَا يُقالُ: بارحة الأُولى، وبارِحه، وعامَ الأوَّلِ، ويومَ الجُمُعةِ.

وهذا رأيُ الكوفيين الذين يرون جوازَ إضافةِ الشيء إلى نفسهِ، بخلافِ البصريين -كما أبنتُه في موضعه-[١].

○ وما جاء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوا وَّعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ﴾ [الرعد:٣٦].

ذكر المذهبَين ولم يصرحْ بهما؛ فقال: معناه: صفةُ الجنة التي وُعد المتقون الكفرَ والمعاصيَ: أنها تجري من تحتها الأنهارُ.

ويجوزُ أن يكون (المَثَلُ) ابتداءً، وخبرُه (تجري من تحتها الأنهار)، وهذا كما يُقال: حليةُ فلان: أسمرُ، ويُراد به: فلان بهذه الصفة. -وفي موضعه بينتُ القائلين بكل قول-[٢].

وبالجملة نجدُ المصنفَ يذكرُ الآراء ولا يرجحُ بينها، أو يذكرُها غيرَ مصرّح بقائليها. وسأستعرضُ بعضَ الألفاظ الكوفية والبصرية التي استخدمها المصنفُ -وما جعلتُه بالخط العريض هو ما ذكر في النص المحقق-.

المصطلحات البصرية	المصطلحات الكوفية
التمييز	التفسير
الضمير	**الكناية**
النفي والإثبات	**الجحد**

---

(١) ينظر: (٢١٦)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٣٠٢)، من هذه الرسالة.

المصطلحات البصرية	المصطلحات الكوفية
حروف الجر	**حروف الصفات**
الحروف الزائدة	الصلة
اسم الفاعل	الفعل الدائم
المفعول الذي لا يذكر فاعله	**فعل ما لمْ يُسمَّ فاعله**
الجر	**الخفض**

وعند النظر في هذه المصطلحات نجدُ أن هناك تقاربًا في استخدامِ ألفاظِ المذهبين ، وكذا نجدُ المصنف في التفسيرِ يميل لآراءِ أهل البصرةِ؛ لاعتماده على كثير من آراءِ الزجاج وأقواله، وكذا ينقلُ عن الفراء وهو كوفي آراءَه في المسائل النحوية، ويكتفي بها، فتحديدُ مذهب الغزنوي: هل هو بصري أو كوفي تحديدًا دقيقًا، يحتاجُ إلى تتبعِ كتابهِ واستقراءِ تفسيره، لتحديد آرائه النحوية ومذهبه النحوي[١].

٥ . علم اللغة:

اعتنى الغزنويُّ بإبراز هذا العلم في تفسيره، ويتضمَّن ذلك إبرازَ الفروق اللُّغوية بين الألفاظ القريبة في المعنى، ووجه دلالتها، ومن ذلك:

○ قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ الْمَثُلَاتُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الرعد:٧].

قال الغزنوي: والمَثُلة في اللُّغةِ: العقوبة، كما يُقال: صَدُقة، وصَدُقات.

ويقال: المَثُلاتُ: الأشباهُ والأمثالُ مما يُعتبر به[٢].

---

(١) للاستزادة حول مصطلحات البصريين والكوفيين النحوية، ينظر: المدارس النحوية للسامرائي: ١٠٧-١٣٦. المدارس النحوية لشوقي ضيف: ١/١٦٥-١٦٧. المصطلح النحوي: ١٦٢-١٨٩. مصطلحات النحو الكوفي: ٢٧-وما بعدها.

(٢) ينظر: (٢٤٤)، من هذه الرسالة.

○ ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر:٧٢].

قال الغزنوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والعَمر والعُمر واحد، إلا أنه لا يجوزُ في القسم إلا الفتحُ، وإنما آثروا الفتحَ في القسم؛ لأن ذلك أخفُّ عليهم، وهم يُكثرون القسم بلَعَمْري، وتقديرُه: لعمرُك قسمي، ولعمرُك ما أُقسِمُ به، إلا أنه حُذف الخبر؛ لأن في الكلام دليلًا عليه[١].

○ وما جاء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً ثُمَّ لاَ يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ وَلاَ هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [النحل:٨٤].

قال المصنفُ: يقال: عَتَب الرجلُ يعَتِبُ على فلان: إذا وجَد عليه، واستَعْتَبْتُه فأعْتَبَني، أي: استرضيتُه واستقَلْتُه ذنبي، فأرضاني وأقالَني.

ويُقال في المثل: لك العُتبى بأن لا رضِيتَ، أي: لك الرضا إذا لم ترضَ.

والعُتبى: اسمٌ من الإعتاب؛ كالرُّقْبَى من الإرْقاب[٢].

٦. لغات العرب:

نزل القرآنُ الكريم بأفصحِ لغات العربِ، وتُعَدُّ معرفةُ لغات العربِ من أهم مسائلِ اللغةِ العربية، التي يلزمُ المفسرَ بيانُها؛ وقد أَوَلى المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لغاتِ العرب عنايةً في تفسيرِهِ، ومن ذلك:

○ ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٍ وَنَخِيلٍ صِنْوَانٍ وَغَيْرِ صِنْوَانٍ تُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد:٤].

قال الغزنوي: والصِّنوانُ: جَمْعُ الصِّنوِ، ومعنَى الصِّنوانِ: يكونُ الأصلُ واحدًا يخرجُ منهُ النَّخلتانِ والثَّلاثُ والأربْعُ، كمَا وردَ في الحديثِ: ((عَمُّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ)).

---

(١) ينظر: (٤٣٠)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٥٢٩)، من هذه الرسالة.

وأمَّا صُنوانُ بضمِّ الصَّادِ: فهُو لغةٌ، ومعنَى اللُّغتينِ واحدٌ[(١)].

○ ومنها قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر:٢].

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما كلمة (رُبَ) فهي مبنيةٌ على الفتح، ومعناها: التسويفُ، وهي تجُرُّ ما بعدَها بالإضافة، فإذا كان يليها الفعلُ وُصلت بـ(ما).

وفيها لغاتٌ:

(رُب) بالتشديد والتخفيف، و(ربما) كذلك، و(رُبَّه رجلًا)، و(ربما رجلٌ)، و(رَبما) بنصب الراء.

وهي تستعملُ تارةً للتعليل، وتارةً للمبالغة في الوعيد، وهي في هذا الموضعِ: على وجهِ الوعيد، كما تقول العربُ: لعلَّك ستندمُ على فعلِك، وتقول: لا تفعلْ كذا؛ فإنك إنْ فعلت (ربما تندمُ)، ولا يشُك قائلُ هذا القول في أن فاعلَ هذا الفعل سيندمُ عليه لا محالةَ، إلا أنه يقولُ ذلك له على وجهِ المبالغةِ في التحذير[(٢)].

٧. عنايته بالمسائل البلاغية:

القرآنُ الكريم هو المعجزةُ الباقية إلى قيامِ الساعة، بلغت فصاحتُه أعلى الدرجات، وبلغت بلاغتُه أعلى المراتب، ولم يُغفِل الغزنوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الجانبَ في تفسيره، ومن ذلك:

١. أسلوب الاستفهام:

○ جاء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿۞ أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الرعد:٢١].

قال المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: معناه: ﴿۞ أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ منَ القرآنِ أَنما هو الحقُّ، فآمنَ به، كمَن هو كافرٌ لا يعلمُ؟! وهذا لفظُ استفهامٍ، والمرادُ به: الإنكارُ[(٣)].

---

(١) ينظر: (٢٣٨)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٣٨٤)، من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: (٢٧٧)، من هذه الرسالة.

○ وكذا في قوله تعالى: ﴿۞ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوٓاْ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ [إبراهيم:١٣].

قال الغزنوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: معناه: قالت رسلُهم: أفي اللهِ شكٌّ؛ مع وضوحِ الأدلةِ عليه؟ وهذا استفهامٌ بمعنى الإنكارِ(١).

٢. أسلوب التقديم والتأخير:

○ جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد:٣٩].

قال المصنفُ: في هذا تقديمٌ، وتقديرُه: لكلِّ كتابٍ أجلٌ؛ يريدُ: لكلِّ مَقضِيٍّ في الكتابِ وقتٌ يقعُ فيه، ولا يجوزُ الحكمُ بعد ذلك بوجهٍ من الوجوهِ(٢).

٣. أسلوب الحذف:

○ جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ وَعْدُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [الرعد:٣٢].

قال الغزنوي: وأما حذفُ جوابِ (لو) في الآية؛ فعلى وجهِ الاختصارِ؛ لأنَّ في الكلامِ دليلًا عليه، وقد تقدَّم أن حذفَ الجوابِ في مثل هذا أبلغُ في الفصاحةِ؛ لأنك إذا حَذَفْتَ ذهَبَتِ النفسُ في ذلك إلى كل مذهبٍ(٣).

---

(١) ينظر: (٣٣٢)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٣٠٧)، من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: (٢٩٣)، من هذه الرسالة.

٤ . أسلوب النداء:

○ جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿۞ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأٓخِرَةِۖ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [يوسف:١٠١].

قال الغزنوي: وقولُه تعالَى: ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ نَصْبٌ على النداءِ؛ على معنَى: يا خالقَ السَّماواتِ والأرضِ، ومُنشِئَها لا على مثالٍ سبقَ[١].

٨. اسشهاده بالشواهدِ الشعرية:

الاستشهادُ بالشواهدِ الشعرية في تفسير القرآن الكريم، منهجٌ قديم، ومن ذلك ما قاله عمرُ بنُ الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ[٢]: «ما كنتُ أدري ما معنى: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾، حتى سمعتُ قولَ الراجز:

تَخَوَّفَ السَّيْرُ مِنْهَا تَامِكًا قَرِدًا ... كَمَا تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ

وقد استشهد الغزنوي في تفسيرهِ بالشواهدِ الشعريةِ؛ إمَّا لبيانِ معنى الآية، كما في المثالِ السابقِ، أو لتوكيدِ مسألة إعرابية، أو لبيانِ لفظةٍ غريبة، أو للاسشتهاد في مسألة عقدية، أو بيانِ وجهٍ في القراءاتِ، ومن ذلك:

○ ما جاء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِۚ أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل: ٧٢].

○ قال الغزنوي رحمه الله[٣]: وحقيقةُ الحَفَدة: مَن يُعاوِنُ على ما يُحتاجُ بسرعةٍ؛ من الحَفَد؛ وهو: الإسراع، كما قال الشاعر:

حَفَدَ الوَلَائِدُ بَيْنَهُنَّ وأُسْلِمَتْ ... بِأَكُفِّهِنَّ أَزِمَّةُ الأَجْمَالِ

(١) ينظر: (٢٠١)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٤٨٨)، من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: (٥١٤)، من هذه الرسالة.

○ وكذا عند قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلْأَمْرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَاكَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُم مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٢٤].

قال المصنفُ –بعد بيانِ وجه القراءة في قوله تعالى: ﴿مَا أَنتُم بِمُصْرِخِيِّ﴾–: وقرأها حَمْزَةُ: بالجرِّ، وهُوَ الأصلُ في التقاءِ الساكنينِ من الحروفِ الصحيحةِ، كقولِكَ: قُلِ الحقَّ.

وأنشدَ الفراءُ:

قَالَ لَهَا: هَلْ لَكِ يَا تَا فِيِّ ... قَالَتْ لَهُ: مَا أَنتَ بِالمَرْضِيِّ

فحرَّك قوله: (فِيِّ) إلى الكسرةِ[1].

وهو الموضعُ الوحيدُ –في النص المحقق– الذي استشهد فيه بشاهدٍ شعري في توجيه القراءاتِ.

- **سادسًا: عنايته بالأحكام الفقهية، وبيانِ تعصبه من عدمه:**

تناول الغزنوي الأحكامَ الفقهية في تفسيرهِ بإيجازٍ في الأعم الأغلب، والمسائلُ التي أوردها في الجزءِ المحققِ كان مكتفيًا فيها بمذهبِ أبي حنيفة (ت: ١٥٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، غيرَ مصرّحٍ بذلك، إلا في موضع واحدٍ صرَّح فيه بمذهب أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في المسألة، وفي موضع واحد ذكر مذهبًا مخالفًا لمذهب الأحنافِ، وكان ذكرُه للمخالفين متسِمًا بالأدب الجم، غير متعصِّب أو متحامِل عليهم، وكذا هو شأنُه في عرضه لمذهبه؛ لم يكن متعصبًا أو متحاملًا –بناءً على ما في الجزءِ المحقق–، كما أنه يوردُ المسائلَ الفقهية في بعض المواضعِ معتمِدًا على ما ذكره أبو بكرٍ أحمدُ بنُ عليّ الجَصَّاصُ (ت: ٣٧٠هـ) في كتابه «أحكام القرآن»، حتى في نقله عن محمدِ بنِ الحسنِ الشَّيْبانيّ (ت: ١٨٩هـ)، كان معتمِدًا على ما ينقله عنه الجصاصُ، كل ذلك ظاهرٌ بينٌ في موضعه –إن شاء الله–، ومن المواضعِ التي أشار فيها للمسائل الفقهية:

---

(١) ينظر: (٣٤٩)، من هذه الرسالة.

○ ما جاء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد:٩].

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أقوالَ أهل العلمِ في بيانِ معنى ما تغيض الأرحام وما تزداد، ثم قال: وهذا إنَّما يَصِحُّ على قولِ مَنْ يقولُ: إنَّ الحاملَ تحيضُ، وليسَ في القرآنِ ما يدلُّ على ذلكَ[1].

○ ومنها ما جاء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل ٩٦/١٦].

○ فبعد أن ذكر تفسيرَ الآية ختمَها ببيانِ الحكمِ الفقهي فيها؛ فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وفي الآية دليلٌ أن موتَ ما لا دمَ له في الشيء لا يوجبُ تنجيسَه؛ لأن العسلَ لا يخلو من النحل الميتِ ومن فراخِه فيه، وقد جعله اللهُ تعالى شفاءً للناس[2].

▪ **سابعًا: اهتمامه بالمسائلِ الكونية:**

يُولي المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الجانبَ اهتمامًا في تفسيرِه، فكان يوردُ المسائلَ الكونية مستدلًّا بها على عِظَمِ الله جَلَّجَلَالُهُ وعظيمِ خلقه، ومن ذلك:

○ ما ذكره بعد تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَظِلَالُهُم بِالْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾ [الرعد: ١٦].

حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أرادَ بالظلالِ ظلَّ الأشياءِ عند طلوعِ الشمسِ وارتفاعِها بالغدوِّ، وعند قربِ غروبِها بالعشيِّ، فمرةً يُرى الظلُّ طويلًا على قدرِ انحطاطِ الشمس، ومرةً يُرى قصيرًا على قدرِ ارتفاعِها، وما ذلك إلا بصنعِ الله تعالى فيه[3].

---

(١) ينظر: (٢٤٩)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٥١١)، من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: (٢٦٨)، من هذه الرسالة.

○ وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ﴾ [النحل:٤٨].

○ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: معناه: أولم يرَوا إلى ما خلقَ اللهُ من شيءٍ: من شخصٍ قائم، من شجرٍ، أو إنسان، أو نحو ذلك، يتميَّلُ ظلالُه عن اليمين والشمائل إذا طلعت الشمسُ وإذا غرَبت، وذلك أن الشمسَ تكونُ على اليمين دَفْعة في ابتداء النهار، ثم تصيرُ على الشمال جزءًا فجزءًا، فيكون الظلُّ في ابتداء النهار مائلًا عن اليمين، وفي آخرِ النهار مائلًا عن الشمال[١].

▪ **ثامنًا: عرض الإشكالات:**

أَثْرَى الغزنوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تفسيرَه بعرض الإشكالاتِ، أو ما يسمى بأسلوبِ الفَنْقَلةِ، من قولِ القائلِ: (فإنْ قيلَ:...قيلَ)، فكان في تفسيرِهِ يوردُ ما قد يردُ على الذهنِ من إشكالات، ومن ذلك:

○ ما جاء بعد تفسيره لقوله تعالى: ﴿۞ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأٓخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [يوسف:١٠١].

قال المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فإنْ قيلَ: إذا كانتْ رؤيا الأنبياءِ -صلواتُ اللهِ عليهم- صادقةً، فكيفَ يجوزُ أنْ لا يثِقَ يعقوبُ -عليهِ السَّلامُ- بلقاءِ يوسفَ -عليهِ السَّلامُ- وقد عبَّر لهُ الرُّؤيَا الَّتي رآهَا؟

قيلَ: إنَّ يوسفَ-عليهِ السَّلامُ- رآهَا وهُوَ صبيٌّ، فذكرَ يعقوبُ -عليهِ السَّلامُ- تأويلَهَا على سبيلِ الرَّجاءِ وغالبِ الظنِّ، وقدْ يكونُ حُزنُ الحبيبِ على مفارقةِ حبيبهِ أشدَّ، مع ثقتِهِمَا على الالتقاءِ في الثاني[٢].

---

(١) ينظر: (٤٩٠)، من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: (٢٠٦)، من هذه الرسالة.

○ وما جاء بعد تفسيره لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل:١٢٣].

قال الغزنوي: فإن قيل: كيف يجوزُ أن يؤمر الفاضلُ بمتابعة المفضول، ونبيُّنا –صلَّى اللهُ عليه وسلَّم– كان أفضلَ الأنبياء –صلواتُ الله عليهم–؟ وكيف أمرَه الله تعالى بمتابعةِ إبراهيمَ –عليه السَّلامُ–؟!

قيلَ: إن إبراهيمَ –عليه السَّلامُ– كان قد سبَق إلى اتباعِ الحق، ولا يكونُ في سبقِ المفضولِ إلى اتباع الحقِّ عيبٌ على الفاضلِ في اتباعه[1].

وبهذا؛ أكونُ قد أنهيتُ عرضَ دراسةِ منهج الغزنوي رَحِمَهُ اللَّهُ في سِفْرِهِ، وأرجو من الله أن أكون قد وُفقت في ذلك، وسأذكرُ أهمَّ العلوم التي حواها ((تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء))، مجملةً من خلال الجزء المحقق، والله المؤيد:

١. التفسير:

✓ التفسير بالقرآن.

✓ التفسير بالسنة.

✓ التفسير بأقوال الصحابة والتابعين.

✓ التفسير بالرأي.

٢. علوم القرآن:

✓ المكي والمدني.

✓ أسباب النزول.

✓ الناسخ والمنسوخ.

✓ غريب القرآن.

✓ إعراب القرآن.

---

(١) ينظر: (٥٧٤)، من هذه الرسالة.

- ✓ معاني القرآن.
- ✓ المناسبات.
- ✓ الاستنباط.

٣. القراءات:

- ✓ القراءات السبع.
- ✓ القراءات العشر.
- ✓ القراءات الشاذة.
- ✓ توجيه القراءات.
- ✓ معاني القراءات.
- ✓ علم الفواصل.
- ✓ علم الرسم.
- ✓ علم الوقف والابتداء.

٤. علوم اللغة العربية:

- ✓ علم النحو.
- ✓ علم الصرف.
- ✓ علم البلاغة.
- ✓ لغات العرب.
- ✓ الشواهد الشعرية.
- ✓ الأمثال.

٥. العلوم الشرعية:

- ✓ المسائل العقدية.
- ✓ المسائل الفقهية.

٦. المسائل الكونية.

▪ المبحث الرابع: المصادرُ التي اعتمد عليها المؤلفُ في الكتاب:

اعتمد أبو الفتحِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إخراجِ سِفْره النفيس على علوم مختلفة، ومصادرَ متنوعة، ومن هذه المصادرِ ما أفصحَ عنها في آخر كتابهِ، ومنها الموجودُ والمفقود، ومنها ما كشَف عنها في أثناء تفسيره بالتصريح بها أو بمؤلّفها، ومنها ما لم يصرّحْ بها لا في آخر كتابهِ، ولا في أثناء كتابهِ، ولم يصرح كذا بمؤلفها، فيقول: «وقال بعضُهم...، وقيلَ...، وقال بعضُ أهل التفسير...»، وبناءً على ذلك فيمكنُ تقسيمُ المصادر الواردة في الكتاب إلى الأقسام التالية:

الأول: المصادر التي صرح بها في آخر كتابه.

الثاني: المصادر التي نصَّ على النقل عنها، ولم يذكرها في آخر كتابه.

الثالث: المصادر التي لم ينص على النقل عنها.

ومما يصعب تحديدُه: المصادرُ التي لم ينص على النقل عنها؛ لأنه يتصرفُ في النقلِ بحيث يصعبُ تمييزُ الكتب التي نقل عنها، ويكونُ المعنى الذي ذكره منثورًا في عدة كتب تقدَّمتْه بالوفاة، وسأذكرُ المصادرَ على التقسيم السابقِ، وما لم يصرحْ به فسأذكرُه على ما غلَب على الظنِّ استفادتُه منها.

١. ما صرح بها في آخر كتابه، وذكرها بأسانيدِه إلى شيوخه[١]:

– تفسير محمدِ بنِ السائبِ الكَلْبي (ت: ١٤٦هـ)[٢].

– جامع العلوم، والتهذيب في التفسير: كلاهما لأبي بكرٍ محمدِ بنِ الفضلِ البَلْخي (ت: ٣١٧هـ)[٣].

---

(١) سأكتفي بذكر اسم الكتاب ومؤلفه وتاريخ وفاتهِ فقط، وماكان في عدادِ المفقودِ أشرت إليه في الهامش.

(٢) ذكر الغزنوي إسناده لهذا الكتابِ، وكان عن طريقِ محمد بن مروان، عن الكلبي، عن أبي صالحٍ باذان، عن ابن عباس. قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هذا التفسيرِ المنسوبِ لابن عباس في كتابهِ «العجاب في بيانِ الأسباب» (١/٢١٠-٢٠٩): «ومن رواياتِ الضعفاءِ عن ابن عباس: التفسير المنسوب لأبي النضر محمد بن السائب الكلبي، فإنه يرويه عن أبي صالح، وهو مولى أم هانئ، عن ابن عباس، والكلبي متهم بالكذبِ، وقد مرض فقال لأصحابه: كل شيء حدثتكم عن أبي صالح كذب، ومع ضعف الكلبي فقد روَى عنه تفسيرَه مثلُه أو أشدُّ ضعفًا؛ وهو محمد بن مروان السُّدي الصغير، ورواه عن محمد بن مروان مثلُه أو أشدُّ ضعفًا؛ وهو صالح بن محمد الترمذي».

(٣) وكلاهما مفقود.

- معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاقَ الزجَّاجِ (ت: ٣١١هـ).
✓ أكثر من النقل عنه في التفسيرِ، والنحو.
- بحر العلوم: لأبي الليثِ السَّمَرْقَنديِّ (ت: ٣٧٣هـ).
✓ أكثر من النقل عنه في التفسيرِ، والآثارِ.
- أحكام القرآن: لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليٍّ الجصَّاصِ (ت:٣٧٠هـ).
✓ أكثر من النقل عنه في المسائل الفقهيةِ.
- تفسير مُقاتِلِ بنِ سُليمانَ البَلْخيِّ (ت: ١٥٠هـ).
✓ أكثر من النقل عنه في تفسير الآي.
- تفسير الضحَّاكِ بنِ مُزاحِمٍ الهِلَاليِّ (ت: ١٠٥هـ)[١].
- تفسير مجاهدِ بنِ جَبْر (ت: ١٠٤هـ).
✓ أكثر من النقل لأقواله؛ بين ما صرَّح فيه باسمه وما لم يصرِّحْ.
- تفسير قَتادةَ بنِ دِعامةَ السَّدُوسيِّ (ت: ١١٨هـ)[٢].
- تفسير الحسنِ البصريِّ (ت: ١١٠هـ)[٣].
✓ أكثر من النقل من أقواله.
- تفسير محمدِ بنِ عليٍّ الحكيمِ التِّرْمذيِّ (ت: ٣٢٠)[٤].
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: تفسير محمدِ بنِ جريرٍ الطَّبَريِّ (ت: ٣١٠هـ).
✓ نقل عنه المصنفُ كثيرًا، وكان يوافقُه كذلك في بعض المواضع في اختياراتهِ وإن لم يصرح.
- تأويلات أهل السنة: تفسير أبي منصورٍ الماتُريديِّ (ت: ٣٣٣هـ).
- أحكام القرآن: لأبي جعفرٍ أحمدَ بنِ محمدٍ الطَّحَاويِّ (ت: ٣٢١هـ)[٥].

---

(١) الكتاب الموجود هو جمع لأقوالهِ في التفسير.
(٢) الكتاب الموجود هو جمع لأقواله في التفسير في رسائل علمية. وذكر صاحب ((معجم المفسرين)) (١/٤٣٦هـ)، أن لقتادة كتابًا في التفسير، ولم أقف إلا على المجموع.
(٣) الكتاب الموجود هو جمع لأقوالهِ في التفسير.
(٤) لم أقف عليه.
(٥) جميع المصادر التي صرح بها: ينظر: تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء (ت خديجة قليل): ٩٠٢-٩٠٥.

٢. المصادر التي نص على النقل عنها، ولم يذكرها في آخر كتابه:

أقصد بها النصوص التي نص -عند النقل منها- على قائليها، سواء كان تصريحُه باسم المصدرِ، أو باسم المؤلف، وتصريحُه بذلك في جزء الدراسة قليلٌ جدًّا، فقد صرَّح مرةً واحدة بالمصادرِ أو بالقائلين -الذين سأذكرهم تحت هذا القسمِ-، وإن كان ينقلُ من نفس المصادر بالنص في أحيانٍ كثيرة، ولا يصرح بالمصدر أو بمؤلفه، ومَن يتتبعِ النص سيجد ذلك كثيرًا.

وممن صرح بالنقل عنهم:

○ **في التفسيرِ وعلوم القرآن:**

١. قُطرُبٌ (ت: ٢٠٦هـ) في ((معاني القرآن)). وهو كتاب مخطوط[1].

٢. الفَرَّاءُ (ت: ٢٠٧هـ) في ((معاني القرآن)).

٣. ابنُ قُتَيْبة (ت: ٢٧٦هـ)، ونقل عنه مصرحا في موضع من كتابه: ((غريب القرآن))، -وسيأتي اسم كتابه الآخر في القسم الثالث من مصادر المصنف-.

٤. الواحِديُّ (ت: ٤٦٨هـ) في ((التفسير الوسيط))، وذكره في هامش المخطوطِ.

○ **في النحو واللغة وعلوم العربية:**

١. الخَلِيلُ ابنُ أحمد (ت: ١٧٠هـ) في ((العين)).

٢. الجاحِظُ (ت: ٢٥٥هـ) في ((الحيوان)).

○ **في الفقه:**

١. محمدُ بنُ الحسنِ الشَّيْبانيُّ (ت: ١٨٩هـ) في ((السير الكبير))، ولم أقف على الكتاب، ووقفت على شروحهِ، ولم أقف على ما يذكره المصنف في شروح السيرِ الكبير، وإنما كان ينقل عنه بواسطة الجصاص (ت: ٣٧٠هـ) في ((أحكام القرآن)).

---

(١) وجدته مرفوعًا في موقع (مجلة مركز ودود للمخطوطات)، بعنوان: (معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه لمحمد بن المستنير قطرب، نسخ سنة ٣٥٥هـ). وذكر الكاتب: (محمود بن مبخوت): أنها نسخة من الزاوية العثمانية بطولقة ولاية بسكرة-الجزائر، وقد دله عليها الأخ: إبراهيم اليحيى. ودلني عليها الدكتور الفاضل: أمين باشا -جزاه الله خيرًا- وأكرمني بها منسوخةً ومصورةً الأستاذُ الفاضل: حسن عريشي -جزاه الله خيرًا-.

٣. المصادر التي لم يصرح بالنقل عنها:

وأقصد بها النصوص التي لم ينص فيها على النقل عن أحد، وهو الغالب في تفسيرِهِ، وممن نقل عنهم:

○ **في التفسيرِ وعلوم القرآن:**

١. أبو عُبَيْدةَ مَعْمَرُ بنُ المُثَنَّى (ت: ٢٠٩هـ) في ((مجاز القرآن)).

٢. ابن قُتَيْبة (ت ٢٧٦هـ)، ونقل عنه من مصدرين؛ أشرتُ للأول في مَن صرح به، والثاني: ((تأويل مشكل القرآن)).

٣. النَّحَّاسُ (ت: ٣٣٨هـ)، ونقل عنه من مصدرين:

أ- معاني القرآن الكريم.

ب- إعراب القرآن الكريم.

٤. الثَّعْلَبِيُّ (ت: ٤٢٧هـ) في ((الكشف والبيان عن تفسير القرآن)).

٥. مَكِّيُّ بنُ أبي طالبٍ (ت: ٤٣٧هـ) في ((الهداية إلى بلوغ النهاية)).

٦. الماوَرْديُّ (ت: ٤٥٠هـ) في ((النكت والعيون)).

٧. الواحِديُّ (ت: ٤٦٨هـ) في ((التفسير البسيط، وأسباب النزول)).

○ **في القراءاتِ وتوجيهها:**

١. ابنُ خَالَوَيْه (ت: ٣٧٠هـ)، ونقل عنه من مصدرين اثنين في القراءات المتواترة، وهي:

أ- الحجة في القراءات السبع.

ب- إعراب القراءات السبع وعللها.

ونقل عنه في القراءاتِ الشاذة، من مصدر واحد:

ت- مختصر في شواذ القرآن.

٢. أبو عليٍّ الفارسيُّ (ت: ٣٧٧هـ) في ((الحجة للقراء السبعة)).

٣. ابنُ جِنّي (ت: ٣٩٢) في ((المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)).

○ **في اللغة:**

١. الأَزْهَرِيُّ (ت: ٣٧٠هـ) في «تهذيب اللغة».

٢. الجَوْهَرِيُّ (ت: ٣٩٣هـ) في «الصحاح».

■ **المبحث الخامس: القيمة العلمية للمُصَنَّفِ، وأهم ما تميَّز به:**

تظهر أهمية ((تفسير الفقهاءِ وتكذيب السفهاء))، وما تميز به في النقاط التالية:

١. جمع هذا السفرُ بين الرواية والدارية.

٢. اشتمالُه على نصوص منقولة من كتب مفقودة.

٣. تعرضُه للمسائل الفقهية الحنفية، مع تفسيره لآي الكتاب العزيز كاملًا دون الاقتصار على آي الأحكام.

٤. غزارةُ المادة العلمية، وثراؤها، وتنوعها في علوم شتى .

٥. تنوعُ مصادر الكتاب تبعًا لتنوعِ ما حواه من العلوم.

٦. تميزُ ألفاظه بالسهولةِ، وعباراته بالوضوحِ وجزالة المعنى.

٧. اعتمادُه في تفسيره على مصادر أصيلة؛ كتفسير ابن جرير الطبري، والعين للفراهيدي، ومعاني القرآن للزجاجِ، وكتب ابن خالويه في القراءات، وغيرها.

٨. ظهورُ شخصيته العلمية؛ في حسن عرضهِ للأقوالِ، واختياراتهِ، وترجيحاته.

٩. اهتمامُه بذكر القراءاتِ في تفسيره، وكذا اهتمامه بما يتعلق بعلم عدِّ الآي في القرآن الكريم.

١٠. اكتفاؤه في الآياتِ الجليةِ المعنى الواضحةِ البيّنة بعدم تفسيرها، وتعقيبه بعد ذكر الآيةِ بقوله: «ظاهر المراد».

١١. لا يعيدُ المعاني المتكررة في القرآن الكريم، بل يشيرُ إلى أنَّ هذا المعنى قد تقدَّم تفسيرُه، وإن كرَّره فيكون لزيادة بيانٍ، مع عدم إغفاله للإشارة أنه قد تقدم في موضع سابق.

١٢. اهتمامُه بالمسائل الكونية؛ ليدلل على عظيم خلق الله تعالى، وعلى عظيم صنعه.

١٣. تفردُه ببعض الاستنباطاتِ من الآيات القرآنية، وتفردُه كذلك ببعض المناسباتِ بين آي القرآن.

١٤. ردودُه على بعضِ أصحاب الأقوال الباطلة، وإبطالها.

■ **المبحث السادس: المآخذ على الكتاب:**

قدَّر الله تعالى وشاء وأبى إلا أن يكونَ الكمالُ له وحده سبحانه وتعالى، واقتضى كمالُ علمه وحكمته أن لا يخلو كتابٌ من نقصٍ أو سهو أو باطلٍ إلا كتابه، وسأعرضُ في هذا المبحث ما بدا لي وظهر من مآخذَ على الكتاب؛ تحتملُ الصواب والخطأ، وما سأذكرُه لا ينقصُ من قدر الكتابِ ومؤلفِه، فمن المآخذِ على هذا السفر:

١. تأويلُه لصفاتِ الله تبارك وتعالى، وسلوكُه مسلكَ المؤولين والمنحرفين فيها.

٢. إيرادُه للقراءاتِ بصيغة المجهولِ في الأعم الأغلب، وعدمُ تمييزه للقراءة المتواترةِ من القراءة الشاذة.

٣. اعتمادُه في أغلب المواضع على المتهمِ محمدِ بن السائب الكلبي فيما يرويه عن حبرِ الأمة عبدِ الله بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

٤. التوهمُ في نسبة الأقوال لبعض الصحابة أو التابعين، إذ تكونُ الأقوالُ منسوبةً لغير من نسَبها إليهم.

٥. إيرادُه للأحاديث التي اشتهر الحكمُ عليها بالوضع.

٦. إيرادُه للأحاديث الصحيحة بصيغة التضعيفِ، وكذا عدمُ ذكر الراوي الأعلى في بعض الأحاديث، ويكون الحديثُ مرويًّا عن أكثر من صحابي.

٧. ذكرُه للغات العرب دون تعيين للقبائل التي تكلمت بها.

٨. عدمُ نسبة بعض الأبيات الشعرية لقائلها رغم شهرته، وكذا إيرادُه لأبيات شعرية لا يُهتدى لقائلها.

٩. إيرادُه للأقوال من غير نسبة، مما يصعب تحديد القائل في كثير من المواضع.

١٠. إيرادُه للمرويات الإسرائيلية، وعدم تعقبها بتصحيح أو تضعيف في الأعم الأغلب.

١١. عدمُ تصريحه بالنقلِ، وهذا كثير في تفسيرِه، ويكون المنقول بنصه أحيانًا للطبري، أو لمقاتل، أو للزجاج، أو للسمرقندي، أو غيرهم.

١٢. عدمُ تحرِّيه للصواب في بعض النقولِ، ويكون اعتمادُه في ذلك على ما ذكرته مصادرُه.

■ **المبحث السابع: وصف النسخ الخطية للكتاب، مع ذكر نماذج منها:**

اعتمدتُ في تحقيق الكتاب على ثلاث نسخ[1]، وأبدأ بوصف نسخة الأصل:

١. **نسخة الأصل:** وتتكون من ثلاثة أجزاء، والنص المحقق كان من ضمن الجزء الثاني، وهو ما سأشرع في وصفه -إن شاء الله-.

■ **عنوان المخطوط:** لم يثبت في صفحة الغلاف عنوان المخطوطِ، أو اسم مؤلفهِ، أو موضوعه، وإنما أثبت فيه:

■ **رقم المجلد:** ٢٥، وهو الجزء الثاني من المخطوط.

■ **عدد الأسطر:** ٣٦ سطرًا.

■ **ختم كتب فيه:** قد وقفت هذا الكتاب مهرشاه سلطان، أمر أمير المؤمنين: سلطان سليم خان، بشرط أن لا يخرج عن خزانته سنة ١٣١٥هـ.

وكذا عليه ختم وقفية السلطان سليم خان بن السلطان مصطفى خان بن السلطان أحمد خان على أوقاف الحرمين الشريفين سنة ١٢١٥هـ.

■ **الناسخ:** لا يوجد في المجلد أو أحدِ أجزائه ما يدلُّ على اسم الناسخِ.

■ **تاريخ النسخ:** أثبت في آخر المجلد ما نصه: وكان الفراغ من زَبْر هذا الثلث المباركِ يوم الأحد الثاني من شهر شعبان الكريم، وذلك بعد صلاة العصر في سنة خمس وثلاثين وتسعمئة بعد الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

■ **نوع الخط:** نسخ.

■ **بداية المجلد:** بسم الله الرحمن الرحيم.. وهو حسبي ونعم الوكيل.. سورة الأنفال مدنية، وهي خمس وسبعون آية عند الكوفيين، وست: بصري، وسبع: حجازي.

■ **نهاية المجلد:** تم الثلث الثاني من تفسير القرآن العظيم، للشيخ الإمام العالم المحقق عبد الصمد الغزنوي -رحمه الله- تعالى ونفع بعلومه. وكان الفراغ من زبر هذا الثلث المباركِ يوم

---

(١) التحقت بمشروع تحقيق هذا السِّفْر النفيس بعد سنواتٍ ممن سبقني في تحقيقه، فحصلت على النسخ للمخطوطِ من الدكتورة الكريمة: نادية بنت حسن العمري -حفظها الله-، وزودني كذلك بنسخة الأصل: الأستاذ: منصور الجعيد -حفظه الله-، ودلني عليه: الأستاذ الفاضل حسن بن علي عريشي -حفظه الله-، فجزى الله الجميع عني خيرًا.

الأحد الثاني من شهر شعبان الكريم، وذلك بعد صلاة العصر في سنة خمس وثلاثين وتسعمئة بعد الهجرة النبوية على صاحبها أفضلُ الصلاة والسلام. يتلوه في الثلث الثالث الذي يليه من أول سورة القصص لآخر القرآن العظيمِ، والحمد لله حق حمده.

وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

- **رقم ألواح نسخة الأصل في الجزء المحقق**: (ظ٦٩-ظ١٠٣).
- **بداية اللوح للجزء المحقق**: لقلة عقولهن وضعف أحلامهن. بل تأمل في كلام يوسف وحكمته...
- **نهاية اللوح للجزء المحقق**: قال عبدُ الله بن عباس -رضي الله عنهما-: فلما رجَع رسولُ الله -صلَّى الله عليه وسلَّم- في آخرِ الليل إلى مكةَ، وأخبرَ قريشًا بذلك؛ كذَّبوه ثم سألوه.
- **عدد الألواح**: واحد وأربعين لوحًا.
- **عدد الأسطر**: ٣٦ سطرًا، والكلمات فيه تتراوح من أربع عشرة إلى سبع عشرة.

ونسخة الأصل موجودة في قسم المخطوطاتِ – مكتبة مهرشاه بالسليمانية في تركيا تحت رقم: ٢٤، وعدد أوراق المجلد الذي يحتوي قسم الدراسةِ: مئة وتسعون ورقة.

- **وصف المخطوطِ في الجزء المحقق**:

١. خلو صفحة العنوان والجزء المحقق من السماعات.

٢. استخدام الناسخِ طريقة المحدثين عند إضافة اللحقِ من وضع الضبَّة في مواضع السقط، ووضع علامة (صح) عند كتابة اللحق.

٣. في بعض المواضع يضع علامة (X)، ثم يصوب في هامش المخطوط، ويضع فوق ما صحح كلمة: (صح).

٤. استخدام الناسخ علامة التعقيبة في ترتيب أوراق المخطوط، وتكون باللون الأسودِ، وإن كانت نصًّا للكلمة القرآنية التي يقصد تفسيرها فتكون باللون الأحمر.

٥. عليها تعليقات كثيرة بخطوط صغيرة جدًّا.

٦. أطرت صفحات المخطوطِ بإطار أسود.

٧. سلامة الورق من كل ما يفسد رؤية النصّ؛ من التلف والخرقِ والحبرِ المتناثر، إلا في موضع أو موضعين كان فيه تناثر يسير للحبر.

٨. ترك الناسخ نقطَ بعضِ الحروف في مواضع متفرقة من المخطوطِ.

٩. ترك الألف المتوسطة في أسماء بعض الأعلام.

١٠. لا يهمز الكلمات والحروف المهموزة في الأعم الأغلب.

١١. ميز الناسخ الآيات باللون الأحمرِ، وضبطها بالشكل، ويسبقها بقوله: «قوله عز وجل»، بالخط العريض في أغلب المواضع.

١٢. وجود بعض الأخطاء النحوية، وكذا بعض التصحيفات والتحريفات حتى في بعض المواضع القرآنية.

١٣. يميز فاتحة السورة بكتابة اسم السورة بالخط العريضِ، وكذا ما يتعلق بمكيّها أو مدنيِّها وعدد آيِها، والبسملة كذلك.

١٤. يضع في مواضع متعددة خطًّا فوق الكلمة التي تدل على قولٍ، أو بدء فقرة جديدة، مثل: (وفي رواية، قال لهم)، وبعض الأحيان يستغني عن الخطِ الأحمر، ويميز القول أو بدء الفقرة باللون الأسود.

١٥. يضع علامة الدائرة المنقوطة بعد الأبيات الشعرية، وكذا في نهاية تفسير السورة، وكذا عند نهاية تفسير بعض الآيات.

- **وصف النسخ المساندة:**

كان مع نسخة الأصلِ نسختان مساندتان: الأولى –وعليها مدار الحديث– هي:

– نسخة مكتبة بايزيد بتركيا، ورمز لها في النص المحقق برمز: (ز)، تحت رقم: ٥٥٢.

• **العنوان: كتب على غلافها بقلم الرصاص:** ويعرف أيضًا: تفسير عبد الصمد، واسم هذا التفسير طبقًا على ما في كشف الظنون: تفسير الفقهاء وتكذيب السفهاء، لأبي الفتح عبد الصمد محمود بن يونس بن محمد الغزنوي الحنفي. وصاحب كشف الظنون توفي (١٠٦٧هـ)، وما كتب فهو بقلم معاصر فيما يظهر، والله أعلم.

• **مؤلفه:** ذكر مع عنوان المخطوطِ بقلم الرصاص.

- بعد الغلاف الذي كتب عليه بقلم الرصاصِ، تركت صفحة فارغة، ثم صفحة فهرست فيها أسماء سور القرآن على شكل جدول؛ يشمل: اسم السورة، ورقم الألواح.
- **الناسخ**: في آخر المخطوطِ أثبت اسمه: عبد الكريم بن محمد بن علي.
- **تاريخ النسخ**: أثبت في آخره ما نصه: تم الكتاب المبارك بحمد الله ومنِّه وكرمه، وكان الفراغ منه يوم السبت من شهر ذي القعدةِ من سنة ثلاث وأربعين وتسعمئة، من الهجرة النبوية على صاحبها أفضلُ الصلاة وأتم السلام.
- **نوع الخط**: نسخ.
- **بداية المخطوط**: مجلد واحد يبدأ بـ: بسم الله الرحمن الرحيم، رب يسر وأعن يا كريم، الحمد لله الذي أكرمنا...
- **ونهاية المخطوط**: إلى آخر ما ذكرناه من فضائل السور إلى آخر القرآنِ، والحمد لله رب العالمين، والصلاة على سيد المرسلين، وإمام المهتدين محمد وآله الطاهرين.
- رقم ألواح النسخة للجزء المحقق: (ظ ٣٣٨–و٣٧٢).
- رقم صور ألواح النسخة ضوئيًّا للجزء المحقق: (٣٣٠–٣٦٣).
- **بداية اللوح للجزء المحقق**: ثواب الدنيا للذين آمنوا بالله تعالى وكتبه وكانوا يتقون الكفر والفواحش...
- **نهاية اللوح للجزء المحقق**: وجلاهم رجلًا رجلًا، وقال: مررت على عير بني فلان وهي بالروحاء، وقد أضلوا بعيرًا لهم، وهم في ...

وهي نسخة مكتبة بايزيد في تركيا -كما أبنت- تحت رقم: ٥٥٢، ولكنها مليئة بالتصحيفات والتحريفات، ومقاربة جدًّا في الصواب والخطأ والسقطِ والتحريفاتِ والأخطاء النحوية والكلمات الغير المقروءة لنسخة الأصل، وتقع في ستمئة وسبع وثمانين ورقة، وعدد الأسطرِ خمسة وثلاثون سطرًا، يحتوي كل سطر ما بين ١٥–١٨ كلمة.

- مختومة بختمين: الأول كتب عليه باللغة الإنجليزية اسم المكتبة ورقم المخطوطِ، والآخر: وقف هذا الكتاب عمر آغا أنشهنوز بأسبان زاده.
- **وصف المخطوط في جزء الدراسةِ إجمالًا**:

١. كتابة الآياتِ بالمدادِ الأحمرِ، وضبطه بالشكلِ.

٢. خلوها تقريبًا من الحواشي والنقول.

٣. وجود بعض الأخطاء النحوية، وكذا فيها تصحيفات وتحريفات حتى في بعض المواضع القرآنية.

٤. استخدام الناسخ علامة التعقيبة في ترتيب أوراق المخطوط، وكتبت باللون الأسودِ.

٥. سلامة الورق من كل ما يفسد رؤية النصّ؛ من التلف والخرقِ والحبرِ المتناثر، إلا في موضع أو موضعين كان فيه تناثر يسير للحبر.

٦. ترك الناسخ نقطَ بعضِ الحروف في مواضعَ متفرقةٍ من المخطوطِ.

٧. ترك الألف المتوسطة في أسماء بعض الأعلام.

٨. لا يهمز الكلمات والحروف المهموزة في الأعم الأغلب.

٩. في بعض المواضع في نهاية السطرِ يجعل تكملة الكلمةِ فوقها.

١٠. وردت في بعض الهوامش -وهي قليلة جدًّا- كلمات لم يدرجها الناسخ في المتنِ، وحقها أن تدرج، ولعله سها عنها فأثبتها في الهامش.

النسخة الثالثة:

- نسخة متحف طوبى قوبي، ورمز لها في النص المحقق برمز: (ز)، تحت رقم: ٨٤.

- **عنوان المخطوط: الجزء الثالث من تفسير كتاب الله تعالى.**

- **مؤلفه:** تصنيف: القاضي الإمام ركن الإسلام شمس الأئمة وسراج الأنام: قاضي القضاة أبي الفتح عبد الصمد بن قاضي القضاة الشيخ الإمام محمود بن يونس بن محمود الغزنوي -رحمة الله عليه-.

- **الناسخ:** لا يوجد في المخطوط ما يشير إلى اسم الناسخِ.

- **تاريخ النسخ:** تم الجزء الثالث بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، والحمد لله وحده، وكان الفراغ من ساحته لثماني عشرة ليلة بقيت من شهر شوال أحد شهور سنة ست وتسعين وستمئة. وصلى الله على رسوله سيدنا محمد وآله وسلم تسليمًا.

- **نوع الخط:** نسخ.

• **بداية المخطوط**: الموجود منه الجزء الثالث فقط، يبدأ من سورة الأعراف الآية الواحدة والسبعون بعد المئة، وأول المخطوط: بسم الله الرحمن الرحيم.. رب يسر وأعن، قوله عز وجل: ﴿۞وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُۥ وَاقِعُۢ بِهِمْ خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

• **ونهاية المخطوط**: قوله عز وجل: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾. وهي الآية السابعة والعشرون من سورة إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

• رقم ألواح النسخة للجزء المحقق: (ظ ١٧٤-و٢١٣).

• رقم صور ألواح النسخة ضوئيًّا للجزء المحقق: (١٧٦-٢١٤).

• **بداية اللوح للجزء المحقق**: أن يجعلوا إعدام الملك نصف النهار ثم جعل الملوك...

• **نهاية اللوح للجزء المحقق**: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾.

• وهي نسخة مكتبة أحمد الثالث -كما أبنت- في متحف طوبى قوبي، تحت رقم: ٨٤، والحروف فيها معجمة، وخطها واضح، وأتمُّ في مواضعَ كثيرة من نسخة الأصلِ، وما تعذرت قراءتُه في الأصل في الأعم الأغلب يتبين من هذه النسخة، وتقع في مائتين وست عشرة ورقة، وعدد الأسطرِ خمسة وعشرون سطرًا، يحتوي كل سطر ما بين ٩-١١ كلمة.

• عليها ختم تملك أو وقفية مكتوب فيه: الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. مع توقيع لم يتبين لي اسمه.

- **وصف المخطوط في جزء الدراسةِ إجمالًا**:

١. الخط واضح، ومضبوط بالشكل في الأعم الأغلب، والحروف معجمة.

٢. خلو النسخة من المقابلة والتصحيحات، وكذا خلوها من التعليقات والحواشي.

٣. خلوها من التعقيبات.

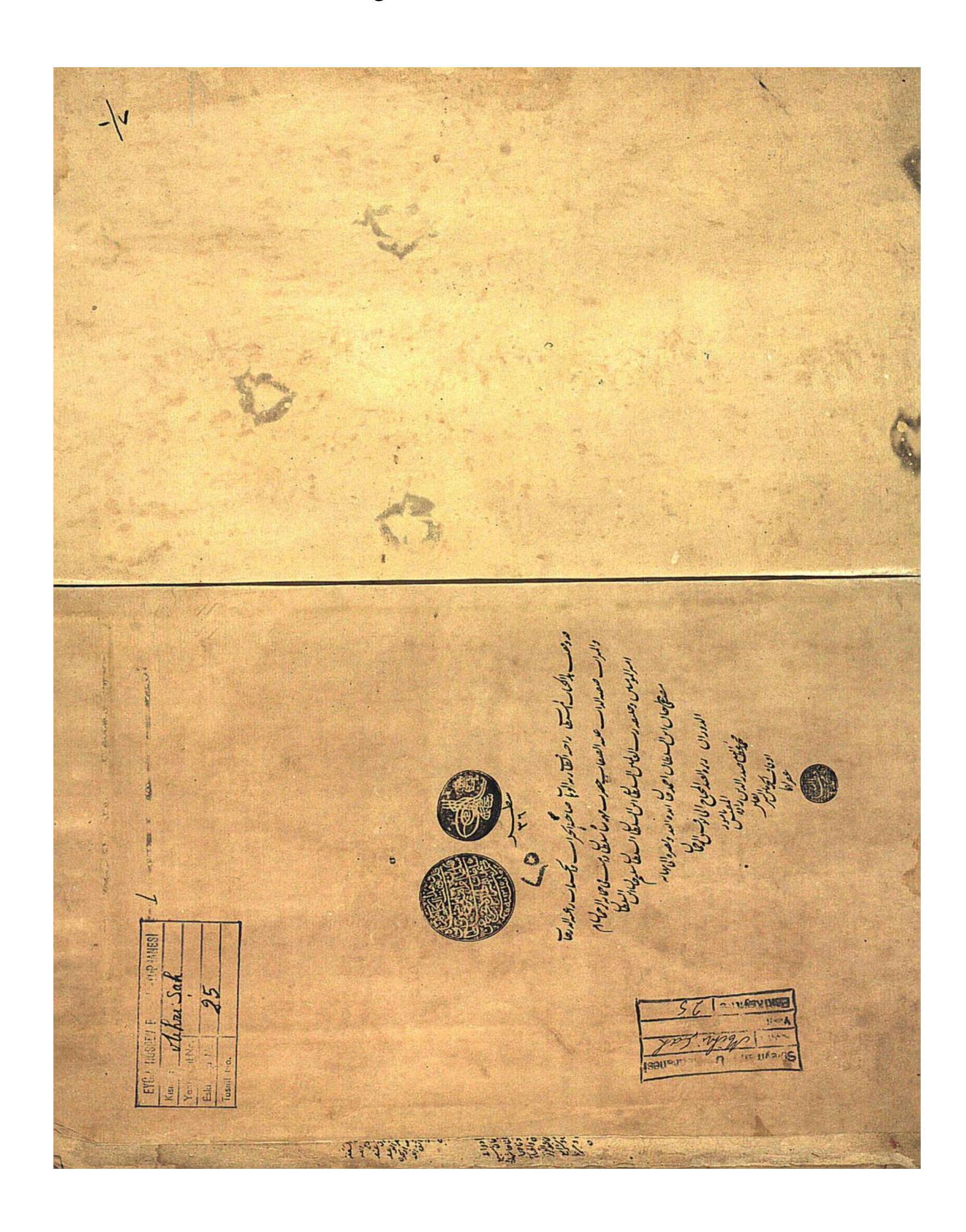
٤. سلامة الورق من كل ما يفسد رؤية النصِّ من التلف والخرقِ.

٥. لون المداد أسود في المخطوط كاملًا.

٦. خلو الحروف من الهمزات.

▪ وقد تم تحقيق الجزء المحقق بالاعتماد على النسخ السابقةِ، وتقديم نسخة مهرشاة وجعلها أصلًا، وإن كانت نسخةُ متحف طوبي أقدم، لكن الأولى تميزت بكمال أجزائها عن النسخة الأقدم، وبجودتها وقدمها عن نسخة بايزيد، كما أنني رجعتُ -مع الرجوع للنسخ في تحقيق النص- للمصادرِ التي نقل عنها المؤلفُ، والكتبِ التي ألفت في الموضوع نفسه، وسألحق نماذج للنسخ الثلاث في ما يلي، والحمد لله رب العالمين.

غلاف الأصل



اللوح الأول من نسخة الأصل في المجلد الثاني

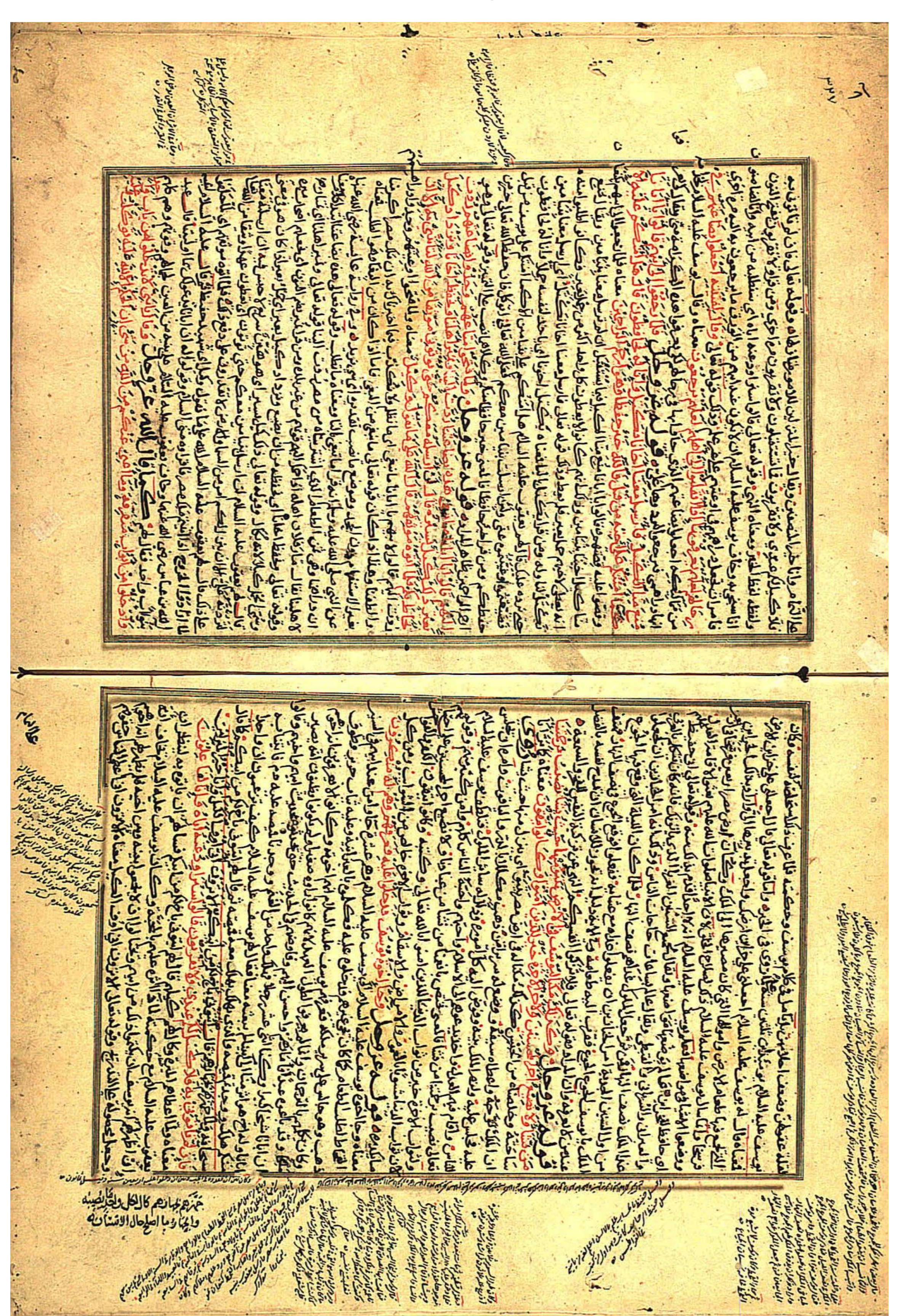


بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي ونعم الوكيل

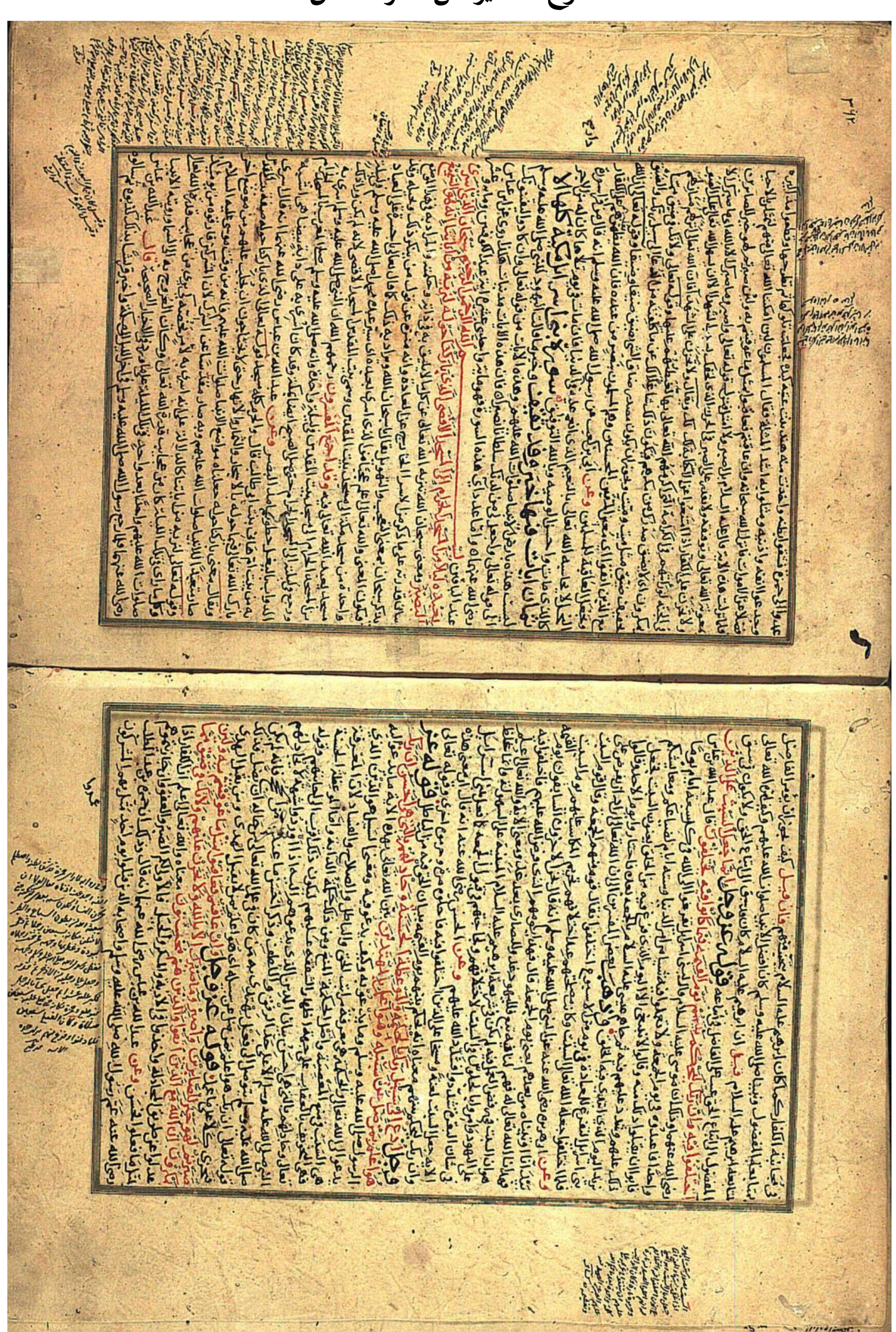
سورة الانفال مدنية

بسم الله الرحمن الرحيم يسألونك عن الانفال قل الانفال لله و الرسول فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم واطيعوا الله ورسوله ان كنتم مؤمنين

اللوح الأول من الجزء المحقق



اللوح الأخير من الجزء المحقق



اللوح الأخير من نسخة الأصل في المجلد الثاني



عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من قرا سورة النمل كان له من الاجر عشر حسنات بعدد من
صدق وكذب بموسى وهود وشعيب وصالح ولوط وابرهيم واسحق ويعقوب وسليمن عليهم السلام
وخرج من قبره وهو ينادي لا اله الا الله وبالله التوفيق ولله الحمد والمنة على نعمه وافضاله

تم الثلث الثاني من تفسير القران العظيم
للشيخ الامام العالم المحقق عبد الصمد
الغزنوي رحمه الله تعالى ونفع بعلومه

وكان الفراغ من زبر هذا الثلث المبارك يوم الاحد الثاني من شهر شعبان الكريم وذلك
بعد صلوة العصر في سنة خمس وثلاثين وتسعمايه من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوة
والسلام يتلوه في الثلث الثالث الذي يليه من اول سورة القصص والحمد لله حق حمده
الى اخر القران العظيم

وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

غلاف نسخة بايزيد –النسخة الثانية–



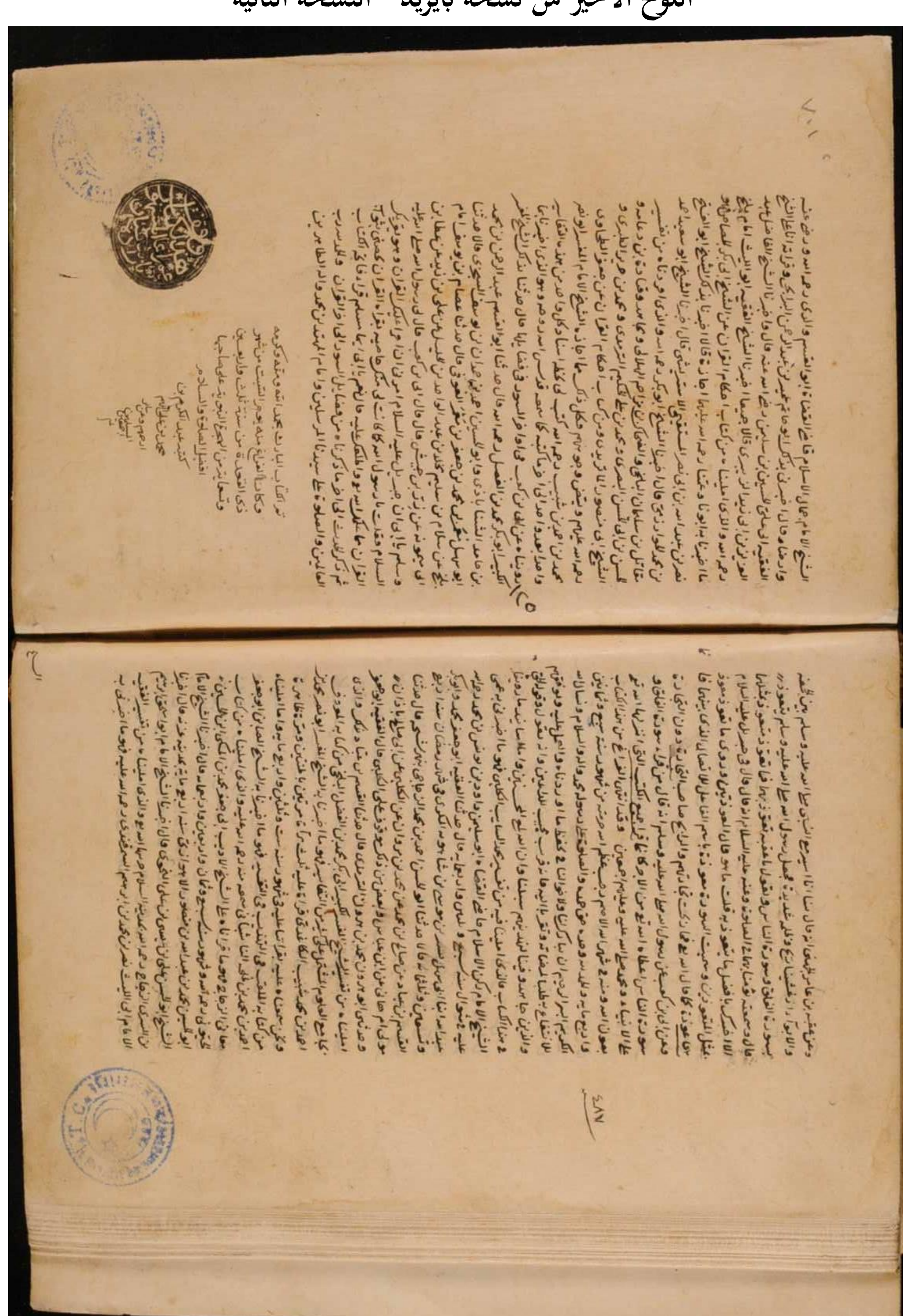
اللوح الأول من نسخة بايزيد –النسخة الثانية–



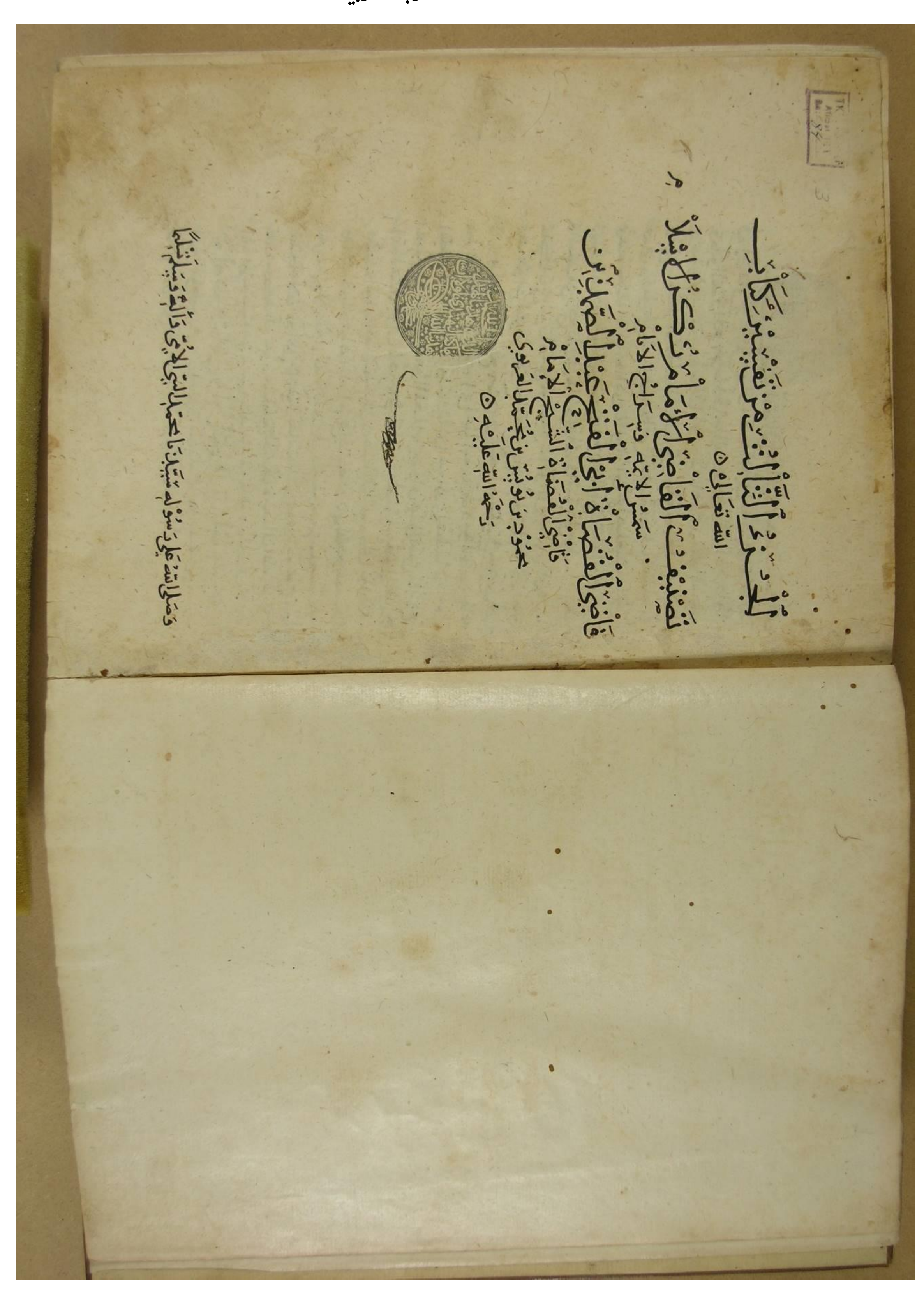
اللوح الأول من الجزء المحقق من نسخة بايزيد –النسخة الثانية–

اللوح الأخير من الجزء المحقق من نسخة بايزيد –النسخة الثانية–

اللوح الأخير من نسخة بايزيد –النسخة الثانية–



غلاف نسخة طوبى قوبي



الجزء الثالث من تفسير كتاب
الله تعالى
تصنيف القاضي الإمام ركن الإسلام
شمس الأئمة وسراج الأنام
قاضي القضاة أبي الفتح عبد الصمد بن
قاضي القضاة الشيخ الإمام
محمود بن يونس بن محمد الغزنوي
رحمة الله عليه

وصلى الله على رسوله سيدنا محمد النبي الأمي وآله وسلم تسليما

اللوح الأول من نسخة طوبى قوبي



اللوح الأول من الجزء المحقق من نسخة طوبى قوبي

اللوح الأخير من الجزء المحقق ومن المخطوط من نسخة طوبى قوبي